مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني للجبهة الإسلامية للإنقاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني

24 جمادى الأولى 1423 هـ، الموافق 4 أغسطس 2002 م

نصوص وقرارات المؤتمر

يمكنكم الاتصال بنا عبر الوسائل التالية:

http://www.fis-info.net

و

http://www.fisweb.org

Fax : +44 870 169 72 66

الموقع التالي خاص بالمؤتمر:

http://moutamar.ennour.org/index.php

الشهيد عبد القادر حشاني الذي اغتالته أيدي الغدر والطغيان في يوم 22 نوفمبر 1999. وكان أخونا، رحمه الله، من الأوائل الذين دعوا لعقد مؤتمر الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير﴾

إهـداء

إلى الأرواح الطاهرة والنفوس الزكية التي أزهقت في سبيل ربها، وذهبت إليه تشكو طغيان الأعداء وخذلان الأشقاء.

إلى الدماء العطرة التي أُريقت لتكون موجا هادرا يدفع مراكب الأجيال عبر التاريخ إلى طريق بناء دولة الخلفاء.

إلى شيوخنا الذين قُتلوا، لتكون كلمة الله هي العليا، فكانوا في الدنيا أوفياء، ونحسبهم في الآخرة من الشهداء.

إلى الذين عُذبوا في سبيل الله تعالى، نساء ورجالا، مدنيين وعسكريين، فما وهنوا لما أصابهم وما ضعفوا وما استكانوا.

إلى أشقائنا في الجزائر العميقة وإخواننا في العالم أجمع، الذين قال لهم الناس: ﴿إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾.

نهدي هذه الأوراق كعربون ودّ ووفاء لهذه القمم الشامخة من أبناء وبنات الجزائر الذين باعوا لله أنفسهم فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، عسى الله أن يفرج الكرب عن شعب الجزائر وينزل غيث رحماته، إنه قدير وبالإجابة جدير.

قائمة المحتويات

1. تقديم، 11

2. النصوص الختامية للمؤتمر، 15

- البيان الختامي، 17
- اللائحة المعتمدة حول الاحتجاجات في بلاد القبائل وفي مناطق جزائرية أخرى، 23
- اللائحة المعتمدة حول فلسطين، 25
- البيان صحفي، 27

3. تدخلات الجلسة الافتتاحية، 29

- خطاب الترحيب بالمشاركين والضيوف للسيد مراد دهينة، ممثل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، 31
- خطاب الشيخ المدني عباسي رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، 37
- مقتطفات من التوجيهات والمواقف الأخيرة للشيخ علي بن الحاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، 77
- تدخل الأستاذ عبد الحميد براهيمي رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق، 83
- تدخل السيد العربي عليلي عضو مجلس إدارة منظمة العدالة العالمية، 87

4. بعض التدخلات في المؤتمر، 91

- نص خطاب السيد أنور نصر الدين هدام رئيس البعثة البرلمانية لد ج.إ.إ.، 93
- نص خطاب السيد أحمد الزاوي رئيس المجلس التنسيقي لد ج.إ.إ.، 107
- نص خطاب السيد إبراهيم فيلالي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر، 115
- رسالة إلى المؤتمر من أخت من الجزائر، 123

5. القانون الأساسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، 125

6. القانون الداخلي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، 155

7. أهداف ومنهج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، 171

8. أرضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل إنقاذ الجزائر، 199

9. صور حول أعمال المؤتمر، 249

10. أصداء المؤتمر في وسائل الإعلام، 259

11. ملاحق، 265

تقديم

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

يضم هذا الملف نصوص المداخلات والوثائق التي انبثقت عن مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي انعقد يومي 23 و 24 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق لـ 3 و 4 أوت 2002.

وقد وُضع هذا الملف مباشرة عقب انتهاء اشغال المؤتمر على موقع الإنترنت إلا أنّ نشره على شكل كتاب مطبوع يعد ضرورة حتى يكون أيضا في متناول من ليس بوسعه استعمال شبكة الإنترنت وتعمّ بذلك الفائدة.

رجاؤنا أن يساهم هذا الملف في تبيين مبادئ وتوجهات حزبنا لدى أشقائنا وأصدقائنا وأن يكون حجة على كل من يعمل على تشويه صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لدى الرأي العام.

والله الموفق لما فيه خير العباد والبلاد وهو من وراء القصد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

عن المجلس الشوري الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ،
الأمانة التنفيذية المؤقتة
مراد دهينة، إبراهيم فيلالي، محمد مصطفى حابس.

النصوص الختامية للمؤتمر

البيان الختامي

قال الله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» (آل عمران، 103)

يُعقد هذا المؤتمر في ظرف حرج من تاريخ الجزائر وفي مرحلة حاسمة في مسيرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فقد مرّت عشرية كاملة على الانقلاب المشؤوم ولم تضع بعد الحرب الشاملة – التي أعلنتها يومئذ الطغمة على الشعب وعلى الجبهة الإسلامية – أوزارها، تلك الحرب التي أحدثت كارثة وطنية متعددة الجوانب والتي هي اليوم تهدد كيان الدولة والمجتمع.

إنّ هذا المشروع الإبادي الغاشم لم يمس قط قناعاتنا وتصميمنا على المضي قدما في خدمة الشعب، إلا أنه أحدث أضرارا بالغة بتنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لقد كانت ولا تزال حقوق الإنسان هي الأكثر تضررا من جراء ظلم وطغيان السلطة الغاشمة، إذ فاق عدد القتلى 200 ألف وعدد الجرحى والمصابين المليون، ناهيك عن عشرات آلاف السجناء السياسيين، وتعميم وأسأسة التعذيب الوحشي، وما لا يقل عن 15 ألف من ضحايا الاختفاء القسري، وما لا يقل عن مليون نازح ولاجئ، زيادة على ملايين المواطنين والمواطنات الذين يعيشون الرعب والمعاناة والحِداد. تلك هي الحصيلة الرهيبة للحرب القذرة التي أعلنها الجنرالات ضد الشعب المسالم.

أما على الصعيد السياسي فالوضع كارثي يتسم بالانسداد التام في المجالات السياسية والإعلامية والجمعوية، وبالتضييق الخانق للحريات الفردية والجماعية، وكذا نفور المواطنين من المشاركة السياسية نظرا لغياب الشرعية عن مختلف

المؤسسات ولسياسة تزوير الانتخابات المتكررة. كما أدت عسكرة الحياة السياسية والاجتماعية إلى استعباد مؤسسات الدولة، وترويض مختلف الأحزاب السياسية التي تدّعي الديمقراطية واللائكية والعصرنة أو الوطنية أو الدين، كما أدت إلى تدجين قطاع الصحافة والإعلام وإلى إخضاع المجتمع المدني. ومن أجل تأمين التواطؤ والدعم الدوليين لمشروعهم الإجرامي ضد الأمة لجأ الجنرالات إلى المساس بسيادة الدولة ورهنها.

لقد أدى استحواذ الطغمة وأذنابها على الموارد المالية من أجل تمويل الحرب وشبكات الرشوة والفساد، وكذا التدمير المبرمج للاقتصاد الوطني، إلى إلحاق أضرار بليغة بالبلاد والعباد، إذ فاقت النفقات العسكرية المخصصة للقمع مبلغ 8 مليارات دولار، وبلغت الخسائر الناجمة عن الحرب 12 مليار دولار، إضافة إلى تقلّص النمو الاقتصادي، وتسريح ما لا يقل عن 700 ألف عامل، وتفاقم المديونية وتفكك جهاز الإنتاج، والتضخم الغابي للاستيراد، ومقايضة موارد الطاقة إلى الرأسمال العالمي، وتفشي ظاهرة الفساد.

إنّ الثمن الاجتماعي للحرب القذرة التي تُشن ضد الشعب جدّ باهظ، فسياسة الجنرالات الاقتصادية – التي نجمت عنها عودة نسبة البطالة إلى ما كانت عليه سنة 1966 وانخفاض النفقات الاجتماعية – أدّت إلى إفقار المجتمع، والقضاء على الطبقة المتوسطة، والرمي بـ 13 مليون مواطن تحت مستوى الفقر المعترف به دوليا، وانتشار سوء التغذية والجوع. كل ذلك مصحوبا بتدهور المرافق والخدمات الصحية، أدى إلى ارتفاع نسبة الأمراض على الصعيد الوطني وتفاقم الأوبئة التي تم القضاء عليها أو الخفض من حدتها في الثمانينات. وإنّ تردّي قطاع التربية والتعليم أدى إلى ارتفاع نسبة الفشل المدرسي إلى 95% وإلى عودة الأمية وانتشار الرداءة. وبعجز يقدّر بـ 4 ملايين وحدة سكنية يقابله سنويا إنشاء ما يقارب 100 ألف وحدة، بالإضافة للارتفاع الحاد لمعدل العزوبة

لدى الشباب (6 ملايين فوق 19 سنة)، فإنّ الجنرالات يتسببون في معاناة نسبة كبيرة من المواطنين بسبب الاختلاط والتأخر الخطير لسنّ الزواج، وهم بذلك يتركون قنبلة اجتماعية للأجيال القادمة. وقد أدت هذه الأزمة الخانقة إلى تفشي مختلف الأمراض الاجتماعية من بغاء وإدمان على المخدرات وانتحار وطلاق واحتقانات اجتماعية أخرى.

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فكانت ولا تزال الأكثر تعرضا – سواء على مستوى تنظيمها أو قاعدتها الشعبية – للقمع الوحشي للجنرالات. فقد تم حظر تنظيمها بطرق تعسفية غير شرعية، كما لاقت قياداتها ويلات السجن والتعذيب والتقتيل والتشتيت والاضطهاد. أما قاعدتها الشعبية فلم تكن أوفر حظ إذ استُهدفت هي أيضا بالقمع الوحشي والترويع والإفقار وحملات الإبادة الجماعية.

ورغم كل هذه المحن التي أضعفتها، حافظت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تجذّرها في الأوساط الشعبية وذلك بفضل مشروعها النابع من مقومات الشعب الحضارية، وبقربها من مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وبتصميمها على حل المشاكل السياسية الأساسية، كإنهاء هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة، إضافة إلى وفائها بعهدها للشعب والمتمثل في صمودها الشامخ في وجه إرهاب الدولة، وتضحيات شهدائها الأبرار، وتفاني أعضائها، وتجرد قيادتها التاريخية.

انطلاقا من هذا الوضع بالغ الخطورة، وتحملا كاملا منها لمسؤولياتها أمام الله عزّ وجلّ وأمام الشعب الجزائري الذي جعلها محلّ ثقته وآماله، ووعيا منها بحتمية تجاوز عقبات المرحلة الحالية من أجل أداء رسالتها الحضارية، عقدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بطلب من رئيس الـ ج.إ.إ. الشيخ المدني عباسي – عجّل الله بإطلاق سراحه – وفقاً للمادة 25 من القانون الأساسي للحزب،

مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني» بتاريخ 23 و 24 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق لـ 3 و 4 أغسطس 2002 م في أوروبا.

وقد مرت أشغال المؤتمر الذي جمع بعون الله أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من شتى أنحاء العالم في ظروف جيدة. وكسابقة في تاريخ الجبهة، تميّز هذا المؤتمر بالمشاركة المباشرة عبر منتدى إلكتروني لمناضلي الجبهة ممن تعذر عليهم الحضور من داخل الجزائر وخارجها.

إنّ المؤتمر قام بـ:

- تقييم مسار الـ ج.إ.إ. منذ تأسيسها، ودراسة الوضع الحالي؛
- تعديل القانون الأساسي لـلـ ج.إ.إ. ونظامها الداخلي؛
- اعتماد هيكلة تسيّر شؤون الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى غاية انعقاد المؤتمر المقبل؛
- انتخاب أعضاء جدد أضيفوا إلى المجلس الشوري الذي أسندت إليه مهمة انتخاب رئيس المكتب التنفيذي في مدة أقصاها 45 يوما؛
- تكوين لجنة مصغرة ومؤقتة لتسيير الحزب إلى غاية تسلّم رئيس المكتب التنفيذي لمهامه؛
- حل كل الهيآت التي تعمل تحت مظلة الجبهة، كالبعثة البرلمانية والهيئة التنفيذية والمجلس التنسيقي وغيرها؛
- صياغة أرضية سياسية من أجل إنقاذ الجزائر تطرح جليا تصوّر الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحل الأزمة الجزائرية. هذه الأرضية

ستشكل وثيقة أساسية لفتح حوار عميق وجاد مع الأحزاب والشخصيات الوطنية الجادة في البحث عن حل شامل عادل للأزمة الخانقة التي تتخبط فيها البلاد.

وقد قرر المؤتمر ما يلي:

- تثبيت الشيخ المدني عباسي رئيسا للجبهة الإسلامية للإنقاذ؛
- تثبيت الشيخ علي بن الحاج نائبا لرئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛
- تثبيت كل مسؤول في منصبه في الـ ج.إ.إ. قبل منعها من طرف الانقلابيين، باستثناء أولئك الذين تقلّدوا مناصب سياسية أو أمنية في النظام الذي حكم الجزائر بعد انقلاب 1992 وكذا الذين تهجموا على الـ ج.إ.إ. وشهّروا بمشروعها أو بشيوخها. ويخص هذا التثبيت أعضاء المجلس الشوري الوطني وأعضاء المجالس الشورية البلدية والولائية وكذا أعضاء المكاتب التنفيذية البلدية والولائية. أما المكتب التنفيذي الوطني فيعاد انتخابه؛
- طرد السيد أحمد مراني من صفوف الـ ج.إ.إ. لأنه تقلد منصبا وزاريا في حكومة انقلابية، وفقا للمادة 3 من ملحق النظام الداخلي؛
- طرد السيد محمد كوريت كرار من صفوف الـ ج.إ.إ. لموقفه المشين خاصة خلال محاكمة الشيخين، وفقا للمادة 3 من ملحق النظام الداخلي.

إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ تدعو الشعب الجزائري إلى مواصلة مقاومته المشروعة ضد دكتاتورية الجنرالات.

كما تدعو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأحزاب السياسية والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني وكذا رجال الجيش وقوات الأمن النزهاء إلى الوقوف إلى جنب الشعب الجزائري المظلوم وإنقاذ البلاد من مخالب الطغيان وخطر التفكيك ونهب الخيرات.

أخيرا، تدعو الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجموعة الدولية لنصرة الشعب الجزائري والضغط على النظام العسكري في الجزائر لحمله على احترام الإرادة الشعبية واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.» (التوبة، 105)

اللائحة المعتمدة حول الاحتجاجات في بلاد القبائل وفي مناطق جزائرية أخرى

يُستهدف الشعب الجزائري في بلاد القبائل منذ أبريل من سنة 2001 برعب الدولة يتغير مداه وحدته بتغير شدة وانتشار الانتفاضة الشعبية التي نشبت من جراء اغتيال الطالب ماسينيسا قرماح بتاريخ 18 أبريل 2001. وقد انتشرت موجة الاحتجاج هذه بصورة متشتتة إلى حوالي عشرين ولاية من ولايات الوطن على شكل تظاهرات شعبية في الشوارع قام النظام بقمعها كما جرت العادة بطريقة دموية. وكانت حصيلة هذا القمع حوالي مائة قتيل، وأكثر من خمسة آلاف جريح مئتان منهم معاقون مدى الحياة، وآلاف التوقيفات والاعتقالات التعسفية التي غالبا ما يصحبها التعذيب وسوء المعاملة من قسوة وإهانة. كما قامت قوات القمع التابعة للجنرالات الانقلابيين – المغنغرة أخلاقيا بفعل ممارسة إرهاب الدولة في ظل الغياب التام لأدنى العقوبات وذلك منذ انقلاب يناير 1992 – بارتكاب عدد هائل من مداهمات المساكن وحملات الانتقام والاختلاس والسرقة وكذا اختراق واحتلال المستشفيات.

إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ.) تندّد بارهاب الدولة الذي يفضّل الجنرالات الانقلابيون استعماله لمعالجة مشاكل المجتمع وكمناورة من أجل تبرير استدامة استحواذهم الإرهابي على الجزائر وتصادماتهم من أجل الاستيلاء على السلطة ونهبهم لخيرات البلاد.

وتعتبر الـ ج.إ.إ. أنه إضافة إلى المطلب الأمازيغي المشروع الخاص بمنطقة القبائل فإنّ حركة الاحتجاج تعبّر عن رفض جماهيري للقمع وللإفلات من العقوبة، وعن نبذ الطبقة السياسية والإدارة المنضوية تحت سلطة الجنرالات

الإنقلابيين، وعن التصدي لعملية التفقير وللفساد والظلم، وعن شعور عام بالإقصاء وانسداد الآفاق.

إنّ الـ ج.إ.إ. تطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين ظلما وبلا شروط. وكما هو موقفها دائما إزاء كافة الانتهاكات الخطيرة لحقوق النفس البشرية في الجزائر منذ عام 1988، فإنّ الـ ج.إ.إ. تطالب بتشكيل لجنة تحقيق خبيرة ومستقلة ونزيهة من أجل تحديد هوية المدبرين والمنفذين لأعمال الرعب ضد المدنيين ومحاكمتهم.

كما تلاحظ الـ ج.إ.إ. أنّ مقاربة النظام العسكري للحوار تنمّ عن نفاق لأنه يحرص على تعيين ممثلين غير شرعيين لحركة الاحتجاج كمحاورين ويفضل السرية والغموض على الشفافية. ففي نظر زمرة الجنرالات الانقلابيين لا يمكن تصور التعايش أو التعامل مع أية قوة تمثل المجتمع حقا، سياسية كانت أم اجتماعية. ولما يتحدث هؤلاء الجنرالات عن «الحوار» يجب أن نعي أنهم لا يقصدون به أداة للمصالحة ولكن سلاحا تكتيكيا، مثله مثل سلاح القمع، من أجل تجزئة محاوريهم وإخضاعهم.

إنّ الـ ج.إ.إ. تذكّر الشعب الجزائري أنّ أية مقاربة منحازة وجزئية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتخبط فيها البلاد مصيرها الفشل. ولا يتحقق النجاح إلا لحل سياسي شامل وعادل يتضمن تنحية المسؤولين عن انقلاب يناير 1992 والمسؤولين عن القمع الدموي منذ 1988، واسترجاع الشعب لحقه في خياراته السياسية والمجتمعية وفي انتخاب ممثليه بحرية ولحقه في مراقبة حكامه وإعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية ونبذ العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة وإدارتها والبقاء فيها واحترام الحقوق الأساسية للنفس البشرية.

اللائحة المعتمدة حول فلسطين

إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ.) تؤكد تضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق في جهاده المشروع من أجل تحرير أرضه المحتلة وتحيّي انتفاضته المباركة من أجل استرجاع حقوقه الوطنية الثابتة.

وتشجب الـ ج.إ.إ. بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني التي أخذت أبعادا رهيبة تحت حكومة آريال شارون. كما تعتبر الـ ج.إ.إ. العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش مدجج بأسلحة الدمار في حق الأهالي العُزّل جرائم حرب، خاصة مجزرة جينين.

وتندّد الـ ج.إ.إ. بقوة كل الأعمال الإجرامية في حق البقاع المقدسة الإسلامية والمسيحية في العديد من البلدات الفلسطينية، وفي القدس الشريف على وجه الخصوص.

إنّ الـ ج.إ.إ. تطالب الشعوب والدول العربية والإسلامية بنصرة الشعب الفلسطيني في محنته وبمدِّه بكافة أنواع المساعدة الملموسة.

وتناشد الـ ج.إ.إ. القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي لممارسة الضغوطات السياسية والاقتصادية اللازمة على إسرائيل لإرغامها على التخلي عن سياسة الاستيطان الإجرامية التي تمارسها.

إنّ الـ ج.إ.إ. تؤمن أنّ الأمن الدائم في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بعملية سلم عادل وشامل يحفظ المصالح العليا للشعب الفلسطيني ويضمن حقه في دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف، ويؤدي إلى تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة.

البيان صحفي

انطلقت أشغال المؤتمر الثالث للجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ.) بتاريخ 23 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق لـ 3 أغسطس 2002 م في أوروبا. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر الذي دام يومين تحت اسم « مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني» رئيس المكتب التنفيذي الوطني المؤقت لـ ج.إ.إ. الذي اغتيل في شهر نوفمبر 1999 من طرف الطغمة الباغية، بطلب من رئيس الـ ج.إ.إ. الشيخ المدني عباسي – عجّل الله بإطلاق سراحه – وفقاً للمادة 25 من القانون الأساسي للحزب.

وقد جمع هذا المؤتمر مُفوضي الـ ج.إ.إ. من الداخل وأعضائها وممثليها في الخارج الذين قدِموا من أوروبا وأمريكا وآسيا، كما دُعي إلى المؤتمر عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والضباط النزهاء في الجيش الوطني الشعبي، وشخصيات من المجتمع المدني من ضمنهم مناضلين من أجل حقوق الإنسان، ورجال الدين وجامعيين وصحافيين وكذا بعض الأصدقاء الأجانب.

إنّ هذا المؤتمر الذي يُعقَدُ خارج البلاد نتيجة للقمع الذي يتعرض له أعضاء الحزب في الجزائر، قامت بتحضيره لجنة عُيِّنت من طرف الشهيد عبد القادر حشاني، تضم ممثلين من داخل الوطن وخارجه.

كما ينعقد هذا المؤتمر تحت شعار « الوحدة والثبات»، فهو مؤتمر الوحدة لأنّ تحضيره تم دون أيّ إقصاء أو تهميش، ومن جهة أخرى لأنه قام بتجديد هياكل الحزب، مما اقتضى حل كل الهيآت التي تعمل تحت مظلة الجبهة، كالبعثة البرلمانية والهيئة التنفيذية والمجلس التنسيقي وغيرها.

كما أنه مؤتمر الثبات لأنّ عزيمة مناصري الحزب وقادته لم تتزعزع بالرغم من حجب قيادته في غيابات السجون وحله التعسفي واستهداف أطره ومناضليه بالسجن والتعذيب والإخفاء القسري والتقتيل والتشريد، وكذا حملات المجازر الإبادية ضد قاعدته الشعبية طيلة العشرية الماضية.

أما فيما يخص أشغال المؤتمر فقد تعلقت أساسا بتقيم المراحل السابقة التي مرت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ إنشائها وخاصة العشرية المنصرمة، كما تطرقت أيضا إلى دراسة وتحليل الوضعية الحالية للجبهة.

ولقد قام المؤتمر بتجديد القانون الأساسي للجبهة ونظامها الداخلي. وكانت هذه النصوص قد حضِّرت ونوقشت سلفا من طرف اللجان التي أنشئت على مستوى الولايات الثماني والأربعين في الداخل والمناطق الثمانية في الخارج التي تمثل أوروبا وأمريكا وآسيا.

كما قام المؤتمر بانتخاب أعضاء جدد أضيفوا إلى المجلس الشوري الذي أسندت إليه مهمة انتخاب رئيس المكتب التنفيذي في مدة أقصاها 45 يوما. وتم تكوين لجنة مصغرة ومؤقتة لتسيير الحزب إلى غاية تسلّم رئيس المكتب التنفيذي لمهامه.

كما قام هذا المؤتمر بمناقشة وتبني مشروع أرضية سياسية تطرح جليا تصوّر الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحل الأزمة الجزائرية. هذه الأرضية ستشكل وثيقة أساسية لفتح حوار عميق وجاد مع الأحزاب والشخصيات الوطنية الجادة في البحث عن حل شامل عادل للأزمة الخانقة التي تتخبط فيها البلاد.

وكسابقة في تاريخ الجبهة، تميّز هذا المؤتمر بالمشاركة المباشرة عبر منتدى إلكتروني لمناضلي الجبهة ممن تعذر عليهم الحضور من داخل الجزائر وخارجها.

تدخلات الجلسة الافتتاحية

خطاب الترحيب بالمشاركين والضيوف لممثل اللجنة التحضيرية للمؤتمر

السيد مراد دهينة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإخوة الأفاضل،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

باسم اللجنة التحضيرية لمؤتمر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وباسمي الخاص، يسعدني أن أرحب بكم وأشكر لكم حضوركم معنا في هذه المناسبة الطيبة، وهنا أخص بالذكر ضيوفنا الكرام الذين لبوا الدعوة وقبلوا المشاركة في هذا الحدث الهام في تاريخ حزبنا.

أيها الإخوة،

بعد المؤتمر التأسيسي لل ج.إ.إ. المنعقد بالجزائر العاصمة في سنة 1989، وبعد مؤتمر «الوفاء» المنعقد بباتنة في سنة 1991 في ظروف صعبة تميزت

بمناورات النظام قبيل الانتخابات التشريعية وباعتقال قيادة الحزب، ها نحن بصدد بدء أشغال مؤتمرنا الثالث الذي ينعقد في خارج الجزائر نظرا لاستحالة انعقاده في الداخل لأسباب موضوعية، في وقت حرج من تاريخ حزبنا، بل من تاريخ بلدنا شعبا ودولة.

إنّ شعبنا لاقى خلال العشرية المنصرمة، أي منذ انقلاب يناير 1992، أقصى أشكال الاستبداد وأشدّ ألوان القمع والتعسف في شتى الميادين، من طرف شرذمة من ضباط الجيش تسلطوا على المؤسسة العسكرية وجعلوا منها أداة لقهر شعبهم وسلبه وإذلاله، عوض أن تكون في خدمة مصالحه العليا. وقد لقي هؤلاء المغامرون بمصير الوطن دعما من طرف أقلية أيديولوجية متنكرة للثوابت الوطنية، قامت بتحفيزهم على المضي قدما في مشروعهم الإجرامي في حق شعبنا المسالم.

فما كانت حصيلة سياسة الإقصاء – بل سياسة الاستئصال – التي انتهجتها طغمة باغية صادرت خيار الشعب إلاّ سيولا من الدماء والدموع، وسنوات طوال من الركود والتخلف في مختلف جوانب الحياة.

ففي جزائر اليوم، كما أرادها الانقلابيون، الشعب مقهور، والدين مقزّم، والقانون معطّل، ومجال العمل السياسي مغلق، والفقر شائع، والفساد منتشر، وعشرات الآلاف من أبناء وبنات الجزائر – نحسبهم إن شاء الله من الشهداء – راحوا ضحية مخطط إبادي، والآلاف من خيرة الشباب زُجّ بهم في غيابات السجون جلّهم يعذّبون بوحشية على طاولات الاستنطاق، والآلاف منهم مفقودون ومغيّبون قسرا، ومئات الآلاف من النخبة مشرّدون ومهجّرون ومهمشون، فضلا على عدد لا يحصى من الثكالى والأيامى والأيتام الذين يبكون الأبناء والأزواج والأباء والأشقاء.

وقد استهدف مشروع الطغمة الإجرامي على الخصوص حزبنا، حيث قام النظام الانقلابي بحلّ الـ ج.إ.إ. بقرار إداري تعسفي تلته حملة شرسة من اضطهاد وقمع أطرنا ومناضلينا الذين تمّ اعتقالهم بعشرات الآلاف، ثم تبع ذلك كلَّه حملة من التقتيل الجماعي طالت قاعدتنا الشعبية. وكانت غاية النظام الإنقلابي منذ البداية هي القضاء على الـ ج.إ.إ. سياسيا وجسديا.

ولكن الواقع أظهر فشل النظام الفادح في مخططه، وتبقى الجبهة حية في قلوب الملايين من الجزائريين والجزائريات ترمز إلى مقاومة الاستبداد والظلم والحقرة بكل أشكالها، وذلك بفضل الله أولا، ثم بتضحيات من قدّموا أنفسهم ثمنا لتحرير شعبهم من قبضة الطغيان، فرحمهم الله أجمعين، وتقبلهم مع الشهداء والصديقين، وحسن أولئك رفيقا.

أيها الإخوة،

إنّ مؤتمرنا هذا الذي أمر بعقده رئيس الـ ج.إ.إ.، الشيخ المدني عباسي حفظه الله وفك سراحه، وذلك لما تخوله له المادّة 25 من القانون الأساسي لل ج.إ.إ.، ينعقد تحت إسم الأخ الشهيد عبد القادر حشاني، رحمه الله تعالى، الذي اغتالته أيادي الغدر الهمجية التابعة للطغمة العسكرية الإنقلابية، والذي بذل الكثير من أجل دفع مشروع المؤتمر إلى الأمام، فهو الذي أشرف على تعيين لجنة لتحضير المؤتمر بالتنسيق مع بعض الإخوة في الداخل والخارج. فجزاه الله عنا خير الجزاء وأدخله فسيح جنانه.

وإنّ مؤتمرنا هذا ينعقد تحت شعار «الثبات والوحدة».

إنه مؤتمر الوحدة لأننا حرصنا على السير في تحضيره «بدون إقصاء أو تهميش إلا من أقصى نفسه»، كما أكّد على ذلك الشيخ عباسي من خلال توجيهاته للجنة التحضيرية، والله على ما نقول شهيد.

وإنه مؤتمر الثبات لأنه يبيّن حرصنا على الإلتزام بمبادئ حزبنا وبخطه الأصيل. كما هو مؤتمر الثبات لأنه يؤكد على صبرنا ومصابرتنا وعزمنا على مواصلة مقاومتنا للباطل. فإذا كانت عزيمة الطغمة قد فترت بإقرار قائد أركانها، فإنّ عزيمة الجبهة لا تزال ثابتة بفضل قوة الإيمان. يقول الله عزّ وجلّ في سورة إبراهيم: «يثبتّ الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويضل الله الظالمين، ويفعل الله ما يشاء».

أيها الإخوة،

لقد وضع مؤتمرنا لنفسه أهدافا رئيسة يرجو تحقيقها وهي:

1) تقييم المراحل التي مرت بها الـ ج.إ.إ. منذ تأسيسها، خاصة العشرية الأخيرة، ودراسة الوضع الحالي؛

2) إعادة بعث الـ ج.إ.إ. من جديد وإحياء مشروعها ولمّ شمل أعضائها وأنصارها؛

3) إثراء القانون الأساسي للـ ج.إ.إ. وكذا نظامها الداخلي الذي ينظم عملها ويحدد المسئوليات بداخلها؛

4) انتخاب ممثلي الـ ج.إ.إ. حسب مقاييس النظام الداخلي، ويتم حينئذ حلّ كل التنظيمات المنبثقة عنها من بعثة برلمانية، وهيئة تنفيذية، ومجلس تنسيقي، إلخ. لتحل محلها الهياكل الجديدة المفصلة في القانون الأساسي.

بالإضافة إلى ذلك، سيعكف مؤتمرنا على مناقشة مشروع أرضية سياسية توضح وجهة نظر الـ ج.إ.إ. فيما يخص أسباب النزاع في الجزائر وأسس التعامل معه وطرق فضه، كما سيقوم المؤتمر بالمصادقة على هذه الأرضية التي – في نظرنا – يمكن أن تشكل وثيقة ينطلق منها نقاش جاد وواسع مع كافة الأحزاب والشخصيات الوطنية الصادقة في سعيها إلى إيجاد حل عادل وشامل للأزمة التي يتخبط فيها بلدنا.

إننا فعلا جدّ حرصين على التعاون مع هذه الفعاليات للخروج من المأزق الذي تعيشه الجزائر والذي نجم عن انعدام روح المسؤولية لدى أولئك الذين تسببوا في الوضع المأساوي الراهن. ولقد سبق وبرهنّا على هذا الحرص عبر العديد من المبادرات الثنائية أو متعددة الأطراف، كانت من أهمها مبادرة سانت إيجيديو التي تمخضت عنها «أرضية العقد الوطني».

ولذلك أيضا حرصنا على دعوة ممثلين عن كافة شرائح المجتمع من سياسيين، ونزهاء من الجيش الوطني الشعبي، وناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي منضمات أخرى من المجتمع المدني، ورجال الدين، وجامعيين، وصحافيين، وكذا أشقاء وأصدقاء أجانب، للمشاركة في افتتاح واختتام أشغال مؤتمرنا هذا، فمنهم من شرفنا ومنهم من تعذّر عليه الحضور لأسباب مختلفة نتفهمها، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: السادة علي يحي عبد النور، رئيس الرابطة الجزايرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعبد الحميد مهري، وأحمد بن بلة، وأحمد طالب الإبراهيمي، وأحمد بن محمد، ومحمد حربي، والهادي شلبي، وروبير مالي عن المنظمة الدولية لدراسة الأزمات، والدكتور توفيق الشاوي والدكتور محمد سليم العوا والاستاذ فهمي هويدي.

أيها الإخوة،

أملنا أن تتوج أعمال مؤتمرنا بالنجاح، فيكون على مستوى تطلعات مناضلي حزبنا وشعبنا.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نرفع كف الضراعة لله أن يطلق سراح شيوخنا وكافة المساجين، وأن يتغمد شهداءنا برحمته، وأن يرفع الكرب عن المستضعفين من أهلنا وأن يتولى ضحايا الطغيان في بلدنا من معذَّبين ومغيَّبين ومفقَّرين ومشرَّدين وذوييهم برحمته التي وسعت كل شيء، وأن يضمد جراح شعبنا ويلهمه الصبر على الشدائد.

كما ندعوه سبحانه أن يثبتنا على الحق، مبتهلين إليه عزّ وجلّ أن يتولى أمرنا، إنه قدير وبالإجابة جدير، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الشيخ المدني عباسي

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

ورضوان الله عن أصحابه أجمعين وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد السلام والتحية والإكبار، يطيب لي إذ أحيي الشعب الجزائري الأبي وأنوه بثباته من أجل استرجاع حقه المغتصب، واستعادة جميع مكاسبه الوجودية التي لا تقوم له قائمة إلا بها، وقدرته على التحمل واحتفاظه بطموحه المشروع إلى الرقي الحضاري وجودة الأداء الرسالي وما يتطلبانه من التغيير الجذري لهذا النظام الذي صادر حرياته، وهمش إرادته، وحال دونه ودون بعث الجمهورية الحقيقية، دولة الجزائر المستقلة، دولة الأحرار حيث الكل فيها يكون مسؤولا، دولة العزة والحياة الكريمة، دولة العدل والفضيلة، دولة الشرعية، دولة الأخوة، دولة يكون فيها كل الناس سواسية كما قال عليه الصلاة والسلام: «الناس سواسية كأسنان المشط»، دولة تكون الأفضلية فيها لذي التقى والجدارة كما يقول تعالى: ﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «المؤمن القوي خير عند الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير».

وإذ أحييك أيها الشعب الجزائري الأبي يطيب لي أن أنوه بما قدم شقيقك الذي مازال معك في نفس الخندق من تضحيات جسام؛ أعني بكل تقدير وإجلال الشعب الفلسطيني المجاهد، ذلكم الشعب الذي لم يتخل عن مواصلة الكفاح من أجل استرجاع حقه في الوجود والحدود، ولم يتوان في بذل الغالي من أرواح الشهداء الكرام البررة في جنين المواقف الأسطورية الأخيرة وغيرها من مخيمات الضفة والقطاع الفلسطينية، هذه المواقف العظيمة التي تحرر من خلالها الإنسان المغتصب من ذهنية عبودية الاستعمار الحديث الذي لا جنسية له ولا وطن، إنّ هذا الشعب الفلسطيني الأبي قد أعطى درسا للعالم بأسره، مبينا مرة أخرى ما كان قد بينه شقيقه الشعب الجزائري أثناء جهاده ضد الاستعمار الفرنسي الوحشي إلى أن تحرر بعون الله، مؤكّدا صحة مقولة أنّ الشعب المسلح بقوة الحق والإيمان بوسعه أن يتحدى المعتدي وإن واجهه بأفتك أسلحة الدمار الشامل، وأحدث أداتية حرب النجوم، مادامت قدرة الله معه. أولم يقل عز وجل القادر على كل شئ في محكم التنزيل من سورة الحج: ﴿الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا، ولينصرن الله من ينصره إنّ الله لقوي عزيز. الذين إن مكنّاهم في الأرض أقاموا الصلاة وءاتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾؟

كم يشرفني أيها الاخوة الأفاضل والأخوات الفضليات أن ألقي كلمتي هذه بعد غياب طويل من خلالكم يا من جمعكم الله على الهدى ودين الحق حول أنبل قضية وأعدلها من قضايا الشعوب المظلومة والمنكوبة، بأيّ شكل من الأشكال، في عصرنا، لتحرير الشعب الجزائري من أسر سلطة باغية، ونظام حكم فردي عسكري مستورد ليزاول مهام تطبيق ما بقي من المشروع الاستعماري بعد إعلان الاستقلال، مما ترك الجزائر تتردى في مطب التخلف في خانة هامش التاريخ إلى ما لا نهاية، رغم التضحيات الجسام حتى النصر المبين

الذي حققه الله للشعب الجزائري المجاهد ليستعيد كافة مكتسبات جهاده الطويل.

ولولم يكن لزوم التركيز على المستقبل لأفضت الحديث في الموضوع من ناحيته التاريخية الزاخرة بالعبر تاركا إياها للمؤرخين الجادين متى وجدوا، إلا ما سنحتاج إليه مما يساعدنا على معرفة ما ينبغي فعله في المستقبل المرتبط بجذور قضية الشعب العادلة، لأنّ العمل المستقبلي يحتاج في كثير من الأحيان إلى معرفة ما يريده النظام الحالي بما فعل، ومما تعمل سلطته على تحقيقه في المستقبل لبقاء الجزائر في تردّ مستمر على هامش التاريخ.

يقينا أنه مما ينبغي للأجيال أن تعرفه تلك المحاور المركزية الاستراتيجية للسياسة الاستعمارية التي خضعت لها الجزائر منذ بدء الاحتلال إلى اليوم ولم تتغير إلا في الشكل المناسب لاختلاف ظروف العهدين: عهد مقاومة الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال، وعهد مقاومة الاستعمار الحديث الذي لا جنس له في الأربعينية الخالية بعد الاعتراف للشعب الجزائري باسترجاعه من أبعاد الوجود من حرية فردية وجماعية وسيادة وحق التصرف في القرار دون أية وصاية، وإن كان هذا الأخير أخطر لأنه يحارب الشعب بمن هم من جلدته، ويضربنه بمؤسسات دولته وبنفقات ميزانية إدارته وبسلاحه.

والأدهى والأمرّ من كل ذلك لماّ راحت هذه السلطة الباغية تضرب الشعب الجزائري بجيشه ذي التاريخ الماجد في معركة المقاومة وحرب التحرير الوطني لتشويه سمعة الجيش نفسه، فهي كي تنزع عنه تاج مجد جهاد من فوق هامة السيادة التي ضحّى سلفه من أجل استرجاعها، ضربت الشعب الجزائري به لإخضاعه لعملية التنكيل بأبناء جلدته واستعملته لمصادرة حرياتهم، وتكبيل الإرادة الكلية لتجريد الشعب من القرار السياسي الذي هو مناط سيادته، والاستحواذ على ثرواته وكسر شوكته وتضييع مكانته المرموقة التي اكتسبها

بانتصار ثورته التحريرية وأخيرا تجريده من جميع المكاسب التي لا تقدر بثمن، مما جعل البلاد أخيرا في هذا الوضع المزري، الذي ما لم ينهض الشعب الجزائري في مواقف مشهودة كما عرفه التاريخ لاسترجاعها، ضاعت منه إلى الأبد وقالوا ساعتها لا قدر الله: «على الدنيا السلام»!

إذ كيف تفعل السلطة بالشعب كل تلك الفعال الشنيعة لو لم تضربه بنفسه باستيلائها على مؤسسته العسكرية، على عراقة مجد طويل كجيش أمّة رسالية راسخة القدم في الصراع الرسالي والمدّ الحضاري ذات السبق على أمم الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط طيلة قرون عديدة مضت، وجعلت الشعب بهذه الفعلة الشنيعة، كالأب الذي ضربه ابنه على مرأى من الناس، إمعانا في التنكيل به، فأصابه في مهلكين وجع ضربة الفتوة، ووبال ذهاب وقار الأبوة، يالها من شماتة ووحشية وفضاعة لم يشهد التاريخ الجزائري صنيعها.

هذا الصنيع الذي لا يمحى شناره إلا عندما يقيض الله لهذه المؤسسة العسكرية قيادة رشيدة تعيد القرار السياسي لصاحب السيادة، الذي هو الشعب الجزائري الحر المستقل، وتُبعد المؤسسة العسكرية كلية كما هو الشأن عندها في القديم وعند الأمم الحية التي تنعم بالاستقلال والحرية والعدل والاستقرار لتتفرغ لتطوير فنياتها العسكرية الاستراتيجية للدفاع عن الوطن، على مستوى اداتية عهد حرب النجوم لضمان أمن البلاد والعباد واستقرار المنطقة وفق قاعدة من قال: «إذا أردت السلم فاستعدّ للحرب».

أيها الاخوة والأخوات ها قد جئتم إلى مؤتمر الجبهة غير العادي: «مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني» رحمه الله في وقت بدأت أجيال الاستقلال تحصد ما زرع هذا النظام البغيض الذي حوّل الدولة الجزائرية الحرّة المستقلة استقلالا تاما، إلى مجرد سلطة بوليسية ذات سياسة أمنية قمعية بحتة غير شرعية حيال

شعب أعزل من أية وسيلة مؤسساتية تمكنه من تغييرها، خلال أربعينية كاملة لتفعل ما بدا لها من مناكر أنست الشعب في ما فعله الاستعمار الأجنبي. أوَلا يكفي دليلا على ذلك ما ارتكبه هذا الحكم من مظالم بدءا من اغتصابه للقرار السياسي وما ترتبت عليه من تداعيات وما حدث من نكبات وويلات وأزمات للإمعان بالشعب في التخلف والتبعية، بعد كفاح مرير ضد الاستعمار الأول وبعد انتصار مبين عليه نال إعجاب العالم كله؟ وهذا ما يجعلنا مصرّين على معرفة ما جرى كي نعرف كيف ينبغي عدم تكرار تلك الأخطاء الفادحة وإن باختصار شديد لضيق الوقت.

إنه عندما حصلت الجزائر، في سنة 1962، على حقها في استعادة سيادتها على كافة أرجاء ترابها الوطني بما فيه الصحراء في إطار استقلال تام كانت قد حصلت على رصيد هائل من مكاسب جهاد طويل، بما في ذلك من حرية واستقلال تامين، وسيادة على كافة التراب الوطني الموحّد، كما تنص وثيقة اتفاقيات إيفيان، بحيث توفرت لدى أجيال الجزائر المستقلة، منذ ذلك الحين، كل شروط النهضة الحضارية الشاملة، على قدر مستوى وعي الأجيال القادمة لأهمية تلكم المكاسب في الإفطار الرسالي الحضاري المناسب لعصرهم، خاصة تلك الشروط الضامنة لمستقبل مزدهر، إذا ما وظفت تلكم المكاسب التوظيف المطلوب المشروع، وذلك لاشتمالها على جميع أبعاد الحدود الشاسعة الثرية، وشروط الوجود المشروعة في جمهوريتهم التي تستطيع أن تكفل حياة العزة والكرامة للجميع دون ميز أو إقصاء، وذلكم لتوفر تلكم المكاسب على أهم إمكانات الرقي الحضاري وحسن الأداء الرسالي، في هذا العصر الغني بالفرص الحبلى بالنفحات التغييرية التواقة، والمهيأة للوثبات المبدعة العملاقة، كلما شجعت العبقرية الأصيلة الجادة الشجاعة المجددة باستمرار على المسير قدما نحو الأفضل بإفساح مجال حرية المبادرة إلى أبعد الحدود المشروعة، كالذي توفر لغيرها من الأمم الطموحة.

لكن النظام الذي جثم على صدر البلاد بغير حق شكّل مانعا لمسيرة تقدم الشعب الجزائري حتى أنه لم يترك له مفلتا منه بعد، منذ ذلكم العهد.

خلال ذلك ما فتئ هذا النظام السياسي فارضا على البلاد سياسة الموت البطيء، بتدرج ماكر، وتخف خائن، وتحايل على الشعب تحايلا خبيثا حتى لا يجلب انتباهه فتتحرك سخائم غيرته فينتفض كعادته فيقلب عليهم ظهر المحن، فعلت السلة ذلك كله تحت غطاء لغة الخشب الكثيف، طيلة أربعين عاما.

على أنّ السؤال المحوري الاستراتيجي، الذي ما يزال الجيل الجديد يطرحه ولم يجد الإجابة الكافية عنه، هو كيف استطاع هذا النظام المستورد غير الشرعي أن يصل بالبلاد إلى هذا الحضيض المزري بعد ذلكم التألق الثوري، وبعد أن تحقق ذلكم الانتصار المبين لثروة التحرير الوطني المظفرة، وبعد توفر كل الاستعدادات النفسية الرائعة التي قلما تتوفر لدى جيل من الناس مثلما توفر في ذلكم الوقت لهذا الشعب الأبي كي ينهض نهضته الموعودة، كي يستطيع الجيل الجديد أن ينهض ويحقق ما لم يتحقق بيد الأجيال السابقة؟

وكشاهد عيان، لو أحاول أن أصف تلكم المشاهد الرائعة لنفسية الشعب الجزائري أيام حصول الجزائر على استقلالها وما كان عليه من عزة نصر وعزيمة تغيير ثوري جذري ما كفتني مجلدات، وأقلّ ما أقوله أنّ تاريخ الجزائر المعاصر لم يعرف وقتا مثل تلك الأيام، من نصر الله المبين الذي لم يكن له نظير منذ بدء احتلال الجزائر، مما جعلها في تلكم السنة في أعلى مراتب شعوب العالم الثالث دون منازع.

وهو الأمر الذي لا يصدق اليوم، خاصة إذا نظرنا إلى ذلك الحدث من خلال واقعنا المزري هذا لنعلم خطورة واضعي النظام الحاكم بعد جلاء القوات المسلحة الفرنسية إيذانا بخروج الاستعمار، ذلك الخروج الظاهري الصوري الشكلي امتثالا لنصوص اتفاقيات إيفيان.

وهو الأمر الذي يجعل المؤرخين يقولون أنّ الجزائريين لم يروا بعد خطورة دور هذا النظام الذي استخلفه الاستعمار كي ينهي ما تبقّى من مشروعه في الفترة الانتقالية اللامحدودة، تلكم الفترة التي لم تنته بعد، والأدهى والأمرّ أنّ الكثير من الجزائريين لم يعرفوا بعد ماذا فُعل بهم إلى اليوم حتى وصلوا إلى هذا الوضع المروع الذي لم تشهد البلاد بلاءه ومكره.

وإلى اليوم ونحن بصدد الحديث عن المستقبل لهذا الشعب الأبي في بلدنا هذا الطيب الثري لم نعرف بعد ما يعدّ هذا النظام البغيض للجزائر من مخططاته المدمرة لاحقا، لتوريث الأجيال اللاحقة تركة التخلف جيلا بعد جيل، ما لم يوفقنا الله لوضع حد لها عاجلا أم آجلا. ولن نستطيع أن نفعل شيئا ما لم نعرف ما يعدّ لأجيالنا المقبلة التي ولدت وتلكم التي لم تخلق بعد وكيف يصل، لا قدر الله، إلى تحقيق ذلك. وكي نعرف كيف يعمل على تحقيق مشروعه الجهنمي نحتاج لا شك إلى معرفة كيف حوّل هذا النظام الماكر الجزائر من منتصرة في حربها مع الاستعمار التقليدي الأجنبي إلى مغلوبة تجرّ أذيال الخيبة خلال أربعين عاما خلت؟ وكيف سُحب بساط السيادة من تحت قدم الشعب ليسقط في مطب سلطة إدارة هذا النظام ويتردّى في مطب التخلف بهذه التلقائية اللامعقولة؟ وكيف أبعد مشروع بعث لدولته: الجمهورية العادلة المستقلة ذات شرعية القرار لدولة العزة والكرامة والرفاهية؟ وكيف وضع النظام الشعب تحت سلطة لا سياسة لها غير السياسة الأمنية القمعية العسكرية؟ ولن نستطيع أن نعرف كل ذلك إلا إذا عرفنا كيف فعل في هذه الأربعينية الخالية حتى أنزل الجزائر من قمة العزة والحزم إلى حضيض الحقرة واللامبالاة. إلا إذا عرفنا ما فعل بنا إلى أن وصل بنا إلى ما نحن عليه من واقع أليم وتخلف ذريع ووفسان مشين وقهر رهيب.

ولنعرف كيف حقق أصحاب هذا النظام غرضهم هذا ينبغي أن نعرف ماذا فعل هذا النظام بجيل الثورة من الذين بقوا؟ ثم ماذا فعل بجيل الاستقلال خلال الأربعينية؟ ويجب أن نعرف عن كثب ماذا يريد أن يفعل بالجيل الثاني فالذي يليه والذي يليه ليتحكم في مصير الأمة بالدقة الكاملة التي يحقق بها ما أعدّ لها من الكيد والمكر والخديعة، لا قدر الله، وهو الأهم بالنسبة لهذا المؤتمر؟

وإذا كانت تلك هي حقيقة محصلات جهاد الشعب الجزائري المثابر التي توفرت لبعث دولة الأمة المستقلة استقلالا تاما مشتملا على أهم فرص التمكين للأجيال اللاحقة، من شروط الرقي الحضاري الذي يطمحون إليه ضمن كوكبة الأمم الطموحة من أمم الجوار للاتحاد الأوروبي وغيرها من أمم العالم الحر، شاقين طريقهم طلبا للأفضل باطراد، فما المانع لتحقيق ذلك غير أولئك المتعاقبين على سدّة الحكم ومن هم وراءهم ممن لهم علاقة بالقرار في الداخل والخارج، المتواطئين معهم منذ 1962 إلى اليوم؟ خاصة أولئك الذين لا يقبلون بوجود جزائر الازدهار والرقي، تطلّ على حوض البحر الأبيض المتوسط بجمال الطبيعة الخلاب وازدهار الحضارة المغدق ورقي القيم الشريف واستقرار الأوضاع الآمن وانتعاش الاقتصاد المنتج والتنوع الثقافي في الوحدة المتناغم والتكامل الاجتماعي المتكافل والنوعية التربوية المتسامية، كل ذلك في إطار الجمهورية الجزائرية العادلة.

ومن ثمة ألا يحقّ لأجيال الاستقلال الذين حُرموا من تفعيل كل هذه المكاسب بحرمانهم من الجمهورية لدولة ثورة التحرير التي نص عليها نداء أول نوفمبر 1954 الحقيقية، تلكم الدولة التي حُددت لتكون دولة العزة والكرامة، دولة الأحرار؟ وماذا فعل أصحاب هذا النظام المستورد قهرا بدولتهم البديلة طيلة الأربعينية الخالية؟ ثم ألا يلزم هذه الأجيال أن تقول: كفانا ضياعا؟ ألم يعد من واجب هذه الأجيال أن تضع حدا لوضع لاشرعية السلطة، سلطة هذا

النظام التي جُعلت للسير في اتجاه المجهول لتحقيق مشروع الموت البطيء؟ ألم يأن أوان التغيير الجذري المطلوب، وقد «بلغ السيل الزبى» كما يقول المثل؟

كل ذلك الكيد، وتداعياته التي لا تكاد تحصى، ما كان ليتحقق لو لم يجد النظام الباغي مطيته من الانتهازية التي سبق أن دسها بين صفوف الثوار أبان حرب التحرير، والمبالغة في إنماء مناخ ذهنية الشغور الذي تركته هجرة «الأقدام السوداء» والتي طالت نهب الممتلكات الخاصة والعامة ووظائف الإدارة ومناصب السياسة لسد الطريق في وجه ذوي الجدارات وأصحاب الكفاءات وإفساد المناخ الاجتماعي والسياسي الذي سبق أن طهرته الدماء الزكية خلال الحرب التحريرية، وبث البلبلة وإشاعة الفوضى المقصودة، إلى غير ذلك مما حوّل البلاد من حال الصلاح إلى حال الفساد ومن وضع مؤهل للنهضة الحضارية الشاملة إلى وضع التردي في هاوية التخلف والتبعية، والسير بالبلاد في اتجاه الأسوأ إلى أن وصلت إلى ما هي عليه دون شفقة أو توقف فأهلكوا الحرث والنسل، والأعجب من ذلك كله بقاء الأشخاص، نفس الأشخاص، والحكام، نفس الحكام، في تداول لمناصب الحكم في دائرة مغلقة لسراياه المعزولة عن الشعب تفصل بينهما هوة سحيقة من عدم الثقة والكره والبغضاء. إلى أن وجدوا في النهاية من يسخَّرون لضرب شعبهم بهذا العنف الذي لا يمكن أن يخطر على بال أحد مهما كانت درجة مهارة كُتّاب القصص البوليسية المتوحشة ومُعدّي سيناريوهات الكيد في العالم، حتى صارت الجزائر تُصدِّر الشارونية لشارون وطرق اختلاق الإرهاب لإخفاء الإرهاب الدولي وتمرير مشروعه في مختلف بؤر التوتر في العالم لتنفيذ خططهم الجهنمية. فالنظام الجزائري أوّل من ضرب الشعب الآمن المغتصَب بالإرهاب تحت شعار محاربة الإرهاب، وسلطته الأولى التي استولت على مؤسسة الجيش الشعبي لضرب الشعب، وأوّل من طبّق ما تبقى من مشروع الاستعمار الأجنبي تحت شعار الثورة الثقافية والثورة الصناعية والثورة الزراعية للإمعان في مفازة التخلف والتبعية والمزيد من

الانحطاط، الشيء الذي جعل الجزائر على باب الانهيار، ما لم تتحرك بعون الله سخائم الغيرة الكامنة في ضمير هذا الشعب الحي ليهبّ فيغيّر ما بنفسه ليغير الله ما آل إليه أمره. قال تعالى: ﴿إنّ الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (رواه مسلم). وإذا تأملنا في الحديث نجده قد ألزم المجتمع كلا على درجته ليتعاون الجميع على عملية التغيير الكلي الذي صار في نظر فقهاء السياسة الشرعية في حكم فرض عين ملزم للخاص والعام إلى أن يتحقق في وقته وفي مكانه عبر أرجاء المعمورة بدءا بالتغيير الذاتي النفسي إلى تغيير المحيط المحلي فإلى المحيط الأوسع للبلاد الإسلامية فإلى البعد الإنساني الشامل كي يعمّ الصلاح المعمورة. وكأنّ الحديث الذي قاله عليه الصلاة والسلام لعالم اليوم الذي صار قرية لأسرة الآدميين الواحدة، وصدق الله العظيم حين يقول عنه عليه الصلاة والسلام: ﴿وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى﴾.

تلكم هي بعض تداعيات اغتصاب القرار من الشعب الجزائري بعد استفتاء 5 جوليت 1962 وتلكم هي أقوى عوامل مأساته خلال الأربعينية الخالية وما آل إليه أمر الجزائر اليوم في انتظار التغيير الشامل الجذري لاحقا إن شاء الله المطالبين بورقته في مبادرة تاريخية للتحول المنتظر.

وحتى لا نطيل والحالة هي على هذه الدرجة من الوضوح والجدية والحزم نقول ما قيمة مؤتمركم هذا إذا لم يخرج للشعب الجزائري بورقة عمل جاد تنير له سبيل الخروج من هوّة هذه الورطة السحيقة، بعد أن يجيب مؤتمركم الموقر هذا على تلكم الأسئلة الجادة الشجاعة التي ظلّت مطروحة طيلة الأربعينية الفارطة ومازالت الإجابة عنها معلقة؟

فإذا كان قد آن أوان تغيير هذا النظام بالطرق المشروعة الممكنة، فما البديل الذي يُنهي الأزمة ويكون في مستوى آمال الأجداد الذين ضحّوا من أجله بكل غال ونفيس، ويُلبّي طموح الأبناء والأحفاد الذين سيُجنّدون من أجل تحقيقه عاجلا أو آجلا بعبقريتهم اللامعة وإرادتهم الخيّرة القوية وطرقهم التغييرية الراقية واداتيتهم التكنولوجية المتطورة، ليكونوا أقدر على الصمود أمام التحديات المتوقعة من خلال قراءة أحسن الاحتمالات وأسوئها؟ وما هي إجراءات التغيير المشروعة المجدية المناسبة لجوهر البديل المبدئي من جهة، وقابليته للتطبيق المنهجي المطلوب في المحيط المحلي والدولي الإجرائي المحكم؟ وما هي الضمانات التي تُثبت مدى تحاشيهم الوقوع في محاذير أسوء الاحتمالات لتعزيز الثقة بالمشروع وضمان مصير الأجيال، كيلا تقع البلاد مرة أخري في ما سبق أن وقعت فيه في مطلع هذه الأربعينية الخالية والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «لا يلدغ المؤمن مرتين من جحر واحد» (متفق عليه).

ومن ثمة إن استطاع المؤتمر أن يجيب على هذه الأسئلة المطروحة على الساحة منذ بداية انزلاق القرار السياسي في طرابلس 1962، ثم زادت إلحاحا بعد تمرّد السلطة عن إرادة الشعب والإطاحة بالرئيس الشاذلي بن جديد في بداية التسعينات، وإن قدّم المؤتمر الإجابة المطلوبة بالنسبة لمختلف التحديات على هذه الأسئلة بالوضوح المطلوب المقنِع، يكون فعلا قد هيّأ البلاد لمرحلة جديدة، وأعدّها، إن شاء الله تعالى، لوثبة عملاقة تُعيد الأمل المفقود لهذا الشعب الشهم، وتُقرّب الهدف المنشود وتُدخل بالأمة العالم الجديد من بابه الواسع، دون تردد وبلا خوف على مستقبل الأجيال التي خلقت وتلك التي لم تخلق بعد.

لكن قبل كل ذلك لابد من البدء من البداية، وهو أن نعرف ما ينبغي لمؤتمركم هذا أن يفعله. ولكن لنعرف ما يجب على المؤتمر أن يضطلع به من مهام

تاريخية على هذا المستوى من الأهمية ينبغي أن نعيد إلى الأذهان حقيقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الذي طرأ عليها من تشويه ودعاية مغرضة ليستعيد الناس ذاكرتهم النيرة، ويجددوا معرفتهم لحقيقة الجبهة ومنهجها الذي عرفته بتطبيقه أكثر مما عرفته بفكرته ونظريته، ليكونوا على بينة من الأمر من جديد.

وإن لم نضف شيئا للعارفين به من قبل من الجيل الأول، ما عدا ما أضافته التجربة الغالية للسنوات العشر الدامية وإذا كانت الحكمة تقتضي من العاقل معرفة الاستفادة من تجارب الآخرين فإنّ التعلّم عن طريق تجربة المرء نفسه يكون من باب أولى وألزم، وإلا فكيف يمكن للناس أن يطوروا خبرتهم، ويُنمّوا تجربتهم، ويُكيّفوا سلوكهم حيال محك التاريخ الذي هو خير أستاذ، بعد الله علاّم الغيوب والرسول الأكرم الذي لا ينطق عن الهوى معلّم كل أجيال الأمة.

ومن لا يتعلم من تجربته كيف يمكنه أن يتعلم من تجربة الآخرين؟ ومن لا يتعلم من تجربته وتجربة الآخرين كيف يُنمي خبرته وكيف يُطور حضارته وكيف يتفوق على منافسيه الشرفاء من أمم العالم الحر؟ وهذا ما يفضي بنا، هنيهة من العودة إلى الذات، إلى حقيقة حركة الجبهة وهويتها المتفاعلة مع نماء قضية الأمة لتُنمي فعاليتها وتُصحح مسارها وتُجدد شحن طاقتها عبر الأجيال، طارحين دوما سؤال: ما الجبهة وما هي خصائصها؟

التعريف المتجدد بالجبهة كتمهيد لما ينبغي أن يقوم به مؤتمرها هذا

لا شك أنه بات من مبين الأسئلة المطروحة سؤال: كيف بقيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حية ترزق، قائمة على قدميها بعد كل ما حدث لها من محن لم يشهد لها مثيل في تاريخ الأحزاب السياسية في العصر الحديث؟

والجواب: إن بقيت الجبهة، بحمد الله وحفظه ابتداء، فلأنها قبل كل شئ ليست اسم حزب تنتهي بجرة قلم مزوّر، بل كانت حركة دعوية خالصة لله، من

أجل احتضان قضية الشعب الجزائري، فإذا بقيت فلأنها مازالت جبهة غرم الأجداد والآباء، وصمّام تحقيق غنم الأبناء والأحفاد، فامتزجت بدماء الأمة الزكية التي تجري في شرايين الآباء والأبناء والأحفاد، فهي باقية مادامت في مقدمة مسيرة الجزائر كما ينبغي أن تكون، حسب منهج عقيدتها السوية، وقيم فضائلها الخلقية النبيلة، والثقافة الجمالية الراقية العفيفة الفعالة المتجددة في إطار الأصالة. وهي كذلك ما فتئت هي العمل الجماعي المتكامل المثمر في الأسرة والمجتمع والمدرسة والحقل والإدارة والمعمل وفي مختلف مؤسسات دولة الأمة الحرة، حيث تتكامل ثروة التنوع الثقافي وتتناغم في وحدة الولاء والبراء في إطار الجمهورية الجزائرية الحقيقية لثورة التحرير الملتزمة بالمشروع المستقبلي الرسالي الحضاري المتكامل من أجل التشييد المتجدد والمجدد على الدوام للحضارة الراقية والعمران المتطور في تواصل وانتظام. وهي كذلك ما انفكت هي أمل كل طموح ينشد الغرم قبل الغنم والتفوق في العلم والعمل به، والجد والتفاني من أجل الآخر قبل الذات. وهي كذلك مادامت هي حركة صحوة العبقرية المتألقة، والضمائر الحية المحركة لديناميكية حياة العزة والكرامة. وهي كذلك إن مازالت هي الإرادات الأبية الخيرة الحرة الفعالة، والنفوس الطيبة الزكية الأبية. وهي كذلك ما طفقت هي نسيم الحرية التي تغمر أرجاء البلاد، يستنشق عبيرها كل حيّ يرزق من نبات وحيوان وإنسان وتراب لبيئة متفاعلة كلها عبر أرجاء الكون الرحبة المتناهية، لتجدد الحياة في إطار الحضارة الرسالية المنقذة بإطراد.

وإذا كانت الجبهة الإسلامية هي كل هذه المقدرات المادية والمعنوية في إطار الرؤية السياسية المستقبلية البينة المستقلة، فستبقى بإذن الله جبهة الإيمان والعمل الصالح كمقدمات هي مسؤولة على الالتزام بها حسب المنهج الرياضي صحّ أمرها، وبناء على منهج السياسة الشرعية صلح عملها. وإن كانت كذلك يرفعها الله، ومن يرفعه الله لا تحطه قوة بشر. قال تعالى في سورة فاطر: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾، فلهذا كانت الجبهة الإسلامية

للإنقاذ بالأمس، وهكذا ينبغي أن تكون اليوم وغدا بحول الله وقوّته، بهذا الإسم أو بغيره من أسماء حركة الدعوة إلى الله خالصة له، أو لا تكون كما قالها الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله للشباب الجزائري في مطالع البصائر، وكما قالها الأديب الأنجليزي المسرحي شيكسبير.

وفي إطار هذا التعريف للجبهة يكون عملها السياسي، بما فيه خطابها ذا خصائص لا بد من ذكرها بهذه المناسبة الغالية، مناسبة انعقاد هذا المؤتمر التاريخي المتميز حسب هذا الوضع الفريد من نوعه، وهو ما يجعلني أؤكد على ضرورة مراعاة المؤتمر لخصائص العمل السياسي المميز للجبهة الإسلامية بوجه خاص لتكون في المستوى المطلوب، والله المستعان على ما يصفون.

وإذا كانت الجبهة تتميز بكل هذه الصفات المبدئية فما هي الخصائص العملية الإجرائية التي تتجلى فيها تلكم المواصفات في الميدان أو تبقى تلكم المبادئ مجرد شعار أقرب إلى الإدعاء منه إلى الحقيقة التاريخية على مستوى الحدث. إنه العمل الذي تشير إليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون﴾، ماهي خاصية العمل في الجبهة المميز لها؟

بعض مواصفات العمل السياسي المطلوب في مشروع الجبهة

إنّ العمل السياسي المطلوب في هذه الأطروحة المنهجية عامة، ولمثل هذه الأوضاع المستجدة خاصة، وحسب أهمية التحديات المستقبلية المتوقعة عامة، هو ذاك العمل السياسي الذي يكون صانعا للحدث في إطار الرؤى المستقبلية الاستراتيجية المحققة للأهداف المصيرية البعيدة والمتوسطة فالقريبة دون تعارض، وذلك لسبقه للصيرورة الاجتماعية المتضمنة لحيثيات جدلية الأحداث.

وليس ذاك العمل السياسي الذي يجره تيار ردود أفعال الأحداث المفاجئة بعشوائية، لا قرار له في أرضية مضمار التاريخ المتجدد عبر الزمن، كالذي حدث

للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 وفضائح الانتهازية الصهيونية وعجز النظم الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية التي بدت قاصرة جامدة لا تقدر على شيء يتناسب مع المطلوب الذي تنادي به جماهير الأمة العربية والإسلامية، فبدت في شكل سلط محلية قزمة في عالم الاتحادات العملاقة، والدول الكبرى ذات المكانة والسيادة والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم إن في السلم وإن في الحرب، بحيث صارت هذه السلط التي تحكم العرب والمسلمين غير صالحة بعد أن فاتها ركب العالم الجديد وتجاوزتها تغيراته الكبرى وانفلت منها زمام الزمن الذي لم تستشرف تحدياته المستجدة حتى باغتتها أعاصيرها وسحقتها زلازلها ووصل بها الحال إلى استجداء جلاد أمتها كالمستجير عن الرمضاء بالنار.

وتبيّن حينئذ أنّ العمل السياسي الفاقد للرؤى المستقبلية هو عمل حاطب ليل لا يُقبِل عليه إلا مغامر لا يخلو من احتمالين إما أن يكون ابها وإما إن يكون مجرما مصرّا على هلاك الناس.

ومن هذه التجارب يتبيّن ما للرؤى المستقبلية من أهمية، خاصة تلكم الرؤى التي تقدر على تلويح بصيرة عبقرية الأمة عبر آفاق مستقبلها البعيد لتكون في مستوى تحفيز أجيالها للإعداد والاستعداد لجميع الاحتمالات، أسوئها وأحسنها.

ومن ثمة فإنّ عجز نظم الحكم في البلاد العربية أمام الأحداث الأخيرة مردّه في الغالب إلى افتقارها للعمل السياسي الذي يرقى إلى هذا المستوى من الحزم ما جعله يبقى عملا سياسيا عاطلا لن يفضي إلا إلى المزيد من الكوارث والإمعان بالأمة في حضيض التردي والتخلف.

إنّ الرؤى التي تسبق كبريات التغيرات لا تفاجئها مستجداتها، هي فضلا عن كونها تزوّد قيادة العمل السياسي بالقدرة على التحكم فيه فإنها أيضا تحفظ

العمل السياسي من الارتجال والتسرع، وتجعله يتوفر على الميزات والخصائص التالية:

أ ـ قيام العمل على الجهد السياسي الذكي المسؤول الفعال المبدع المجدد لما يتجدد والمثبت للثابت الذي لا يتغير بوعي رسالي حضاري نافذ في كبد الحقيقة على اختلاف أبعادها، المتمكن من صلب المضمار التاريخي المتحرك بطبعه باستمرار، وفق جدلية مقننة من الله خالق كل شئ كما قنن قوانين الفيزياء، تلك القوانين التي منها ما اكتشفه علم الاجتماع السياسي ومنها ما لم يكتشفه بعد ومازال في طيّ المجهول اللامحدود، لا نعرف مستوى محدودية علمنا ومدى ما نحن مطالبون باكتشافه لتسهيل العمل السياسي المناسب للصيرورة الاجتماعية ضمن التجربة التاريخية المتطورة بإطراد.

ب ـ أنه عمل سياسي مسؤول أمام الله والأمة والإنسانية، ذو جدية عند تحمل المسؤولية صاحب الانضباط مبدئيا وإجرائيا أثناء التصرف في مقدرات الأمة بعلم وجدارة، مراع لجميع حيثيات الصيرورة التاريخية في مختلف معطياتها الثابتة والمتغيرة مع إعطاء عامل الزمن اعتباره النسبي. إذ الكل يعلم أنّ زمن الاتصال بالوسائل التقليدية لا يتناسب مع زمن الاتصال عبر الأداتية الفضائية الإليكترونية. فخطورة الدقيقة في عهد السيف حتما لا تساوي خطورة الدقيقة عند استعمال سلاح الدمار الشامل، ولا فعالية أداتية حرب النجوم ولا سرعة الإعلام الآلي الفضائي.

ج ـ أن يتميز بالصدق والصحة والصواب والمشروعية والفعالية. كل هذه شروط تشكل الجدارة الفنية والكفاءة السياسية الجديرة بثقة الأمة الواعية المتواصلة.

د ـ إلزامية العمل بكامل هذه الشروط التي صارت لا بد منها لقيام العمل السياسي المسؤول علميا وأخلاقيا وتاريخيا، ماض ومستقبل، إذ لم يعد الماضي

غير مجرد معطى لعدم تغيره، في حين أنّ المستقبل هو المجال الحقيقي للجهد السياسي الجاد في العملية التغييرية الضامنة لتحقيق الأفضل، المؤمّن للرقي المطلوب في الزمان المحدد والمكان المعين.

ومن ثمة فإنّ هذه السياسة الرشيدة هي دوما على نقيض السياسة الماكيافيلية التي بحمد الله قد تخلت عنها أوروبا نهائيا بعد أن ذاقت وبال ظلمها وضياعها اللامحدودين.

ولئن بقيت تراكمات الذهنية الماكيافيلية المنبعثة في الشارونية من جديد في مشروع أمبريالي حديث، فإنّ زمانها قد ولّى دون رجعة، وإنّ العالم الجديد قد صار قاب قوسين أو أدنى من عهد ما بعد الحداثة، حيث لم يعد للانفصام المعرفي (schizophrenia) أيّ مبرر للبقاء، ومن ثمة فإنّ النزعة الماكيافيلية قد تجاوزها الزمن. نقول هذا موقنين بثبات الأدلة التي لا يمكن أن يتطرق إليها الشك على الرغم من التجاهل الحاصل في ردود أفعال تلقائية بعد 11 سبتمبر 2001 والمحاولات العقيمة لتلويث المناخ السياسي المحلي والدولي بواسطة سيطرة لغة الخشب قصد استنساخ المشروع الاستعماري والإمبريالي في العولمة.

إلا أنّ مآل أصحاب هذه المحاولات دوما هو الخسران المبين مما يجعل هذا المشروع يراوح مكانه كالذي حدث في الجزائر خلال العشرية الخالية، وإبّان زنجرة آليات شارون الحربية وغيرها في فلسطين وما تفعله الشارونية في غيرها في العالم، لأنهم قوم يجرون في التيار المعاكس لاتجاه عجلة التاريخ بالعالم الجديد، عالم وحدة المصير المشترك، عالم الاستقرار القائم على العدل والحرية والعزة والكرامة والتساوي في حظوظ الرقي الحضاري للجميع، دون احتكار لجنس أو لدين أو للون في الكون الفسيح.

جدلية الميدان السياسي لا تدرك حقائقها إلا في إطار الرؤى المستقبلية الديناميكية الممنهجة.

إنّ تحييد الشعب الجزائري مباشرة بعد توقيف القتال في 19 مارس 1962 لتجفيف معين المد الثوري والذي أبدته السلطة في شكل عياء أصاب الشعب الجزائري ومنعه عن مواصلة عنايته بشؤونه بالوعي السياسي الثوري الذي كان عليه سنوات حرب التحرير لاصطناع فراغ سمح لوضع نظام حكم مستورد بديلا لنموذج ثورة التحرير الذي من أجله خاضت الجزائر غمار حرب مقاومة لم تنته إلا بتحقيقه لما من أجله جعل الشعب الجزائري يقدم تلك التضحيات بسخاء منقطع النظير.

ولئن كنا كشهود عيان لا ننكر ما أحدثته صدمة أحداث معارك الحدود والولايات التي نشبت قبل خروج جيش العدو، فقد فتكت بعضد الشعب وخيبت ظنه في أولئك الذين كان الشعب ينظر إليهم كجيش سليل لجيش الصحابة والأمير عبد القادر بن محي الدين، بالإضافة إلى ما شاهده من سلوكيات ناهبي ممتلكات المعمّرين المغادرين فجأة، وسوء تصرفات الانتهازيين، وخلافات القيادة العائدين، وكثرة انزلا قات العابثين، وجحافل المندسين الطفيليين، مما غيّر الجو الذي كان سائدا قبل إيقاف القتال وقبل فتح الحدود الشرقية والغربية عندما كان مفعما بروح التضحية، حينها لم يكن في الساحة طالب مغنم ولم يبرز للعيان إلا طلاب الغرم في سبيل الله، مما كان أرضية صلبة لبعث الدولة المنشودة وانطلاق النهضة الموعودة وكان يستحيل معه إحداث ما حدث من قلب لظهر المجن بهذا الشعب المجاهد.

وما كان ليقلب ظهر المجن بشعب كان على هذه اليقضة النشطة وقوة الوثبة العملاقة إلا بقلب القيم كتغيير للمقدمة بأحداث النقيض لتتغير النتائج بتغيير مقدماتها وهو ما حصل بالفعل.

بحيث يمكن القول التالي: هل كان باستطاعة أيّ مخادع أن يلعب بمصالح الشعب الجزائري المصيرية، ويفتك منه أغلى ما كسب ويتركه يلعب لعبة الوصي

المستهتر، يعمل ما يشاء، لو كانت ثمة رؤى مستقبلية لدى قيادة مجلس الثورة حين اجتماعهم في طرابلس وهم يستعدون للدخول للبلاد كي يعودوا متّحدين مستعدين استعداد الشعب لأداء ما تبقي من مشروع الثورة التحريرية، قبل أن يفتك منهم القرار من قبل أن يسلموه للشعب وقبل أن يتركوا الميدان وقبل التخلي عن مشعل الثورة المضاء الذي كان ينشر الوعي عبر أرجاء المجتمع الجزائري الثوري المتحفز المعبأ، ذلك المشعل الذي أوشك على الانطفاء؟

وهكذا عرفنا لما لوّث الجو ذاك التلوّث وكيف سحب بساط التمكين والسيادة من تحت أقدام الشعب ودسّ النظام بطريقة مدسوسة غير شرعية ولجم الشعب بسلطة طاغية وقيّدت إرادته بكب جبار عاث في الأرض فسادا إلى أن بلغ السيل الزبى وطال انتظار الشعب لمن ينير له السبيل من نخبه التي طماها سيل المطامع السلطوية وجرفها مدّ الانتهازية التي جعلت نخب الغرم في حالة جزر متراجعة إلى أن انتفض الشعب انتفاضة أكتوبر 1988 ليضع نهاية لهذا النظام الفاسد وفرض التعديدة الحزبية واسترجع الحرية الفردية والجماعية استعاد خلالها قراره السياسي عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة وظهرت بوادر تجربة واعدة، ظهرت خلالها حركات سياسية جادة كانت من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المتميزة بمنهجها السياسي المبدئي والإجرائي في إطار مشروعها الرسالي الحضاري، قامت من أجله لتجنيد الأجيال المقبلة لمشروع عمراني اجتماعي شامل يخرج البلاد من خانة التخلف المقيت في ضوء الرؤية المستقبلية الواضحة الشاملة.

ولئن تعرضت لها السلطة الباغية وفعلت ما فعلت فإنها لن تستطيع أن تمنع الشعب من تحقيق طموحاته مهما طال الزمن، لأنّ فكرة رؤى العمل السياسي المصيرية غير قابلة للاستحواذ، والتي منها فكرة إعادة بناء الدولة الجزائرية العصرية، هذه الفكرة التي كانت ناتج الرؤى المستقبلية للأمير عبد القادر

الجزائري ولم تنته بنهاية حياة الأمير بل بقيت لأجيال بعده وإن بدت في تلكم العهود مستحيلة، ولكن ما إن جاء جيل ثورة التحرير الوطني الذي خاض بالشعب غمار حرب التحرير المظفرة من أجلها حتى صارت فكرة الدولة العصرية الأصلية قابلة التحقيق، وذلك لما عرف الجيل كيف يغير المقدمة غير المناسبة لفكرة الدولة الجزائرية العصرية بنقيضها لتتحقق النتيجة المرجوة وهي المنهجية التي بدأت من تغيير الإنسان الجزائري، من إنسان الغنم إلى إنسان الغرم في سبيل الله وهو ما نصّ عليه القرآن الكريم في قول العليم الحكيم: ﴿إنّ الله لايغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾، وهو ما جعل الشعب الجزائري يصمد إلى اليوم، طالما عبئ بما يثير فيه دوافع الغيرة على مكاسب الوجود والحدود كمعطى تاريخي أصيل حي لهذا النموذج للدولة الجزائرية ترك أمر إنجاز بعثها مشروعا معلقا على رقاب كل الأجيال الطموحة إلى اليوم والغد، وهو ما يدل دلالة واضحة على ما للرؤى المستقبلية السياسية الأصيلة من قدرة مرنة عظيمة الالتزام الاستراتيجي على الثبات أمام تحديات المستقبل.

ومن ثمة قد يكون من نافلة القول أنّ مؤتمركم هذا، في عصركم هذا وما يتلوه من عهود في المستقبل ذي الأحوال المتقلبة، والتحديات المتتالية، والمستجدات الحبلى بالفرص الغالية نادرة الشرود، حاملة في طياتها تراكمات الماضي حيال التحديات المصيرية التي تطرحها قضية الأمة الكلية، على مستوى الشروط الوجودية التي ضيعت، وصارت تهدد كل أبعاد الحدود والوجود كما هو الحال لاحقا، تشكل في مجموعها إشكالية معقدة تنتظر الحل الجذري لتحرير أجيال الأمة من تبعات تركة ماض انتهى عهده، مما يجعل مسؤولية المؤتمر الحالي ذات أهمية وجودية قصوى، تتحدد على قدر الحدث التغييري المستقبلي المطلوب، الأمر الذي يجعل المؤتمر مطالبا كي يجيب بالقدر الكافي من الوضوح الشافي، على الأسئلة الاستراتيجية المبدئية والإجرائية المطروحة على الساحة المحلية والدولية بالشكل الأصح والأسلم بدءا بسؤال: كيف يمكن للشعب

الجزائري تغيير هذا النظام السياسي الباغي الظالم اللاشرعي العدواني الذي فقد كل مبررات وجوده وبقائه بالطرق المشروعة السليمة على غرار طريقة ماهاتما غاندي، مع تقديم البديل المناسب ووجوديا ومستقبليا؟

وتمهيدا لقيام المؤتمر بهذا الجهد سنحاول تقديم فكرة على ما يجب القيام به، تكون كأرضية لمدخل منهجي فقط، القصد منها إثراء النقاش وتوجيهه إلى أن ينجز عمله بنجاح تام، بعون الله سبحانه، دون الوقوع في متاهات الارتجال والصدفة والإنزلاقات إلى ما لا تحمد عقباه مرة أخرى، لا غير، والله جل جلاله الموفق إلى سواء السبيل.

ولكن قبل تقديم الفكرة الأولية لكلٍ من المشكلة والحل، تجدر الإشارة إلى تحديد الإجراء عند النزول بالحل في الميدان منهجيا كما يراه علماء إصلاح النظم لتفادي الأخطاء وتجنب المحاذير التي تهدد المشروع بالتوقف أو الفشل، وهم في هذا الصدد قد حددوا للعملية التغييرية شروطا منهجية في غاية الدقة وكأنها مستوحاة من تجربة الأمة الإسلامية من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى آخر رعيل علماء الإصلاح في تاريخ الأمة. ومنها احترام المراحل الإجرائية التالية:

أ) مرحلة أعداد الخطة التغييرية،

ب) مرحلة تبنّي الخطة عن طريق عرضها على الشعب حسب الطرق المشروعة كيلا تكون عملية غير شرعية خالية من المصداقية التي لا يتطرق لها الزيف أو الغش مما يعرقل عملية تبنّيها عن اختيار محض عن قناعة وإرادة كلية حرة،

ج) مرحلة تطبيق الخطة بالطرق المشروعة الصحيحة السليمة الناجعة الخالية من الغش والتزييف والتبذير.

والجدير بالذكر أنّ كل مرحلة من هذه المراحل تشتمل على مجموعة من الشروط المنهجية الضامنة للنجاح حتى تجعل الانتهاء منها مكسبا من أهم مكاسب نجاح الأمة في عملية التغيير الذي تريده، لنظامها السياسي الاجتماعي، وإنّ أيّ تقصير أو نقص عند تطبيق البديل أو أيّ خطأ لا يصحح في حينه بالتي هي أحسن قد يقع أثناء مرحلة من المراحل السابقة الذكر تنجم عنه عراقيل من شأنها إعاقة السير الطبيعي للعملية التغييرية المشروعة برمتها، ولنا في ذلك عبرة مما وقعت فيه أمم من أخطاء عند التطبيق لا تعد ولا تحصي كالذي حدث في تطبيق البديل الاشتراكي الحديث في كل الدول العربية التي تبنّت الاشتراكية بديلا لحكمها السياسي، والكثير من دول أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي نفسه، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى السقوط الحر في معظم هذه الأمم.

ونظرا لأهمية هذا التقسيم الإجرائي للمراحل التغييرية سنحاول الوقوف بشيء من الإيجاز عند كل مرحلة.

أ) مرحلة إعداد الخطة

من أهم مميزات هذه الخطة تحقيق أهم الأغراض التغييرية للعملية التغييرية في المرحلة، لأن الغائية التغييرية تعد من أهم الشروط المنهجية للعملية التغييرية السياسية كالحرية الفردية والجماعية كشرط من الشروط المبدئية والإجرائية للعملية الكلية، فهي التي تضفي على التغيير صفة الوعي السياسي والجدية والجدة والأصالة والفعالية والشرعية الشعبية، حيث تبرز العملية الإصلاحية أو الثورية في إطار منهجي متكامل، فلا تتعارض وحدة السياسة مع التنوع الثقافي، ولا الجدة مع الأصالة، ولا الشرعية الشعبية مع الشرع ولا السياسة الشرعية مع الأخلاق.

ولما كانت الحرية الفردية والجماعية حق فطري ينبغي كفالتها وتفعيلها في جميع ميادين جودة الأداء للمسؤوليات والتمتع بالسيادة المشتركة فإنه بموجب هذا المبدأ يكون من حق كل راشد في الأمة المساهمة بالرأي حول الخطة، تمهيدا لتبنّيها عن قناعة واختيار محض.

ومن ثمة يصبح عرض مشروع الحل على الأمة حقا من حقوقها الشرعية والمنهجية لإعدادها لاحقا للتمتع بحقها في اختيار الحل عن جدارة ووعي وشعور حي بالمسؤولية أمام الله والأجيال اللاحقة وإن شئتم فقولوا أمام التاريخ ماض ومستقبل.

ومن ثمة تصبح مرحلة إعداد الخطة فرصة ثمينة لتوعية الأمة وإعدادها لتبني الخطة عن وعي وشعور بالمسؤولية واختار حر محض.

ب) مرحلة تبني الحل

فإذا كانت دولة البديل لن تكون إلا جمهورية جميع المجتمع فإنه من حق الجميع أن يشارك في تبنيها عن طريق الاستفتاء المشروع بحرية لا إكراه فيها وشفافية لا غموض عليها ولا مزايدة فيها لأحد على أحد ولا زور فيها ولا تزوير.

ومن ثمة فإنّ عرض مشروع الحل حق من حقوق الأمة وفرصة ذهبية لجلب اهتمامها لمختلف القضايا السياسية ومشاركتها في علاجها بالطرق السلمية المشروعة الخالية من الغبن والغش والتحايل على الشعب.

ولتتم هذه لمرحلة على أكمل الوجوه يشترط أن تعالج في الإطار التالي:

1) الإقرار بحق الأمة في اختيار الحل، لتشعر بمسؤولياتها المطالبة بأدائها على أكمل الوجوه بعد التبني لها، وتحتفظ بحقها الطبيعي في تقرير مصيرها باعتبارها أمة حرة كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

2) اعتبار العدل مطلقا والعدل الاجتماعي: السياسي والاقتصادي والتربوي من الحقوق والواجبات المكفولة في جمهورية الجميع لقوله عليه تعالى: ﴿إنّ الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «الناس سواسية كأسنان المشط».

ج) مرحلة تطبيق الحل

إنه لما كان الحل قد مرّ على مراحل إجرائية سابقة حيث تم تبنّيه من طرف أغلبية الشعب، تصبح مرحلة التطبيق عملية مشتركة بين مؤسسات الدولة ليتم إصلاحها في ضوء الحل المتبني دستوريا وقانونيا وسياسيا وإداريا وبين المجتمع في إطار قانوني شرعي وأخلاقي في تناغم وانضباط تلقائيين سليمين خاليين من التعسف والظلم والميز والتحايل والغش.

تلكم هي إذن المراحل الإجرائية المنهجية التي يراها العلماء ضرورية لإصلاح النظم أو اختيار بدائل لها بالطرق العلمية المشروعة.

وأما فكرة الحل المشروع الممكن فسنوجزها كالآتي فنقول:

إذا كان ما انتهت إليه أوضاع الجزائر من تأزم، الشيء الذي لم يعد قابلا للمزيد، يشكل المناخ المناسب للتغيير الجذري المطلوب، لعدة اعتبارات منها أنّ كل ما تجاوز حده انقلب إلى ضده. وكما هو في نظر علماء التاريخ وفلاسفة الحضارة كابن خلدون ومالك بن نبي وهيجل وجورج فلهم فردريك وآلرنولد تونبي وأسوالد اشبنغلر وغيرهم، فإنّ هذه الأوضاع المتردية تساعد على استقطاب إرادة الأمة من أجل التغيير المطلوب، كلما توفّر وضوح الرؤية التغييرية التي أمكن استخلاصها من التجربة المريرة للأربعينية الخالية بما فيها محنة العشرية الدموية الأليمة وما حفلت به من تحديات، بالإضافة إلى التغيرات الكبرى الحاصلة اليوم في عالم القرن الجديد، ففي ضوء كل هذه الاعتبارات، ما هو

البديل المستوفي للشروط سابقة الذكر القابل للتحقيق؟ وما هي الطريقة المطلوبة لإنجاز مثل هذا المشروع الحضاري الرائع؟

ما من شك أنّ علم الاجتماع السياسي قد عرف تطورا ملحوظا في نهاية القرن المنصرم، سواء أكان ذلك التطور حاصلا على مستوى ميدانه أم مناهجه وطرق إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والتشريعية والإدارية والتربوية، وتقنيات حل معضلاتها المستعصية وقضاياها المستجدة في عالمنا المعاصر، بأجود الطرق وأحسنها أداء، وأدقهما معالجة، دون مبالغة، مما يساعدنا، لاشك إن شاء الله تعالى، على تعميق فهمنا لقضايانا من جهة، وحل مشكلاتها بوعي أوضح، وثقة أقوى، وطريقة أسلم من جهة أخرى.

وبناء على هذا سنحاول تقديم المطلوب لأرضية مبدئية وإجرائية لإثراء نقاش مؤتمرنا هذا الواعد إن شاء الله تعالى وما سيعقبه من مراحل النزول به للميدان، دون إلزام أحد أو تقيد أحد بها متى وجد ما هو أحسن منها دون أيّ حرج، وتذكّروا وفقكم الله تعالى قول الإمام مالك رضي الله عنه عندما عرض عليه أحد الأمراء العباسيين أن يحمل المسلمين قاطبة على اتّباع كتاب «الموطأ»، قال القاضي عياض في كتاب ترتيب المدارك يؤلفه لهم وتزول بذلك اختلافاتهم في تطبيق أحكام الشريعة، ويؤلف الإمام «الموطأ» لكنه يرفض عرض إجبار الناس عليه، وهو القائل: «كلكم راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر» ويعني الرسول المعصوم عليه الصلاة والسلام، مما يبين أهمية عرض البديل على كافة الناس ليشاركوا في إثرائه ويكون تبنّيهم له عن دراية واختيار وقناعة.

الإشكالية الحقيقية وحلها الطبيعي من خلال تحويل عواملها من حال السلب إلى حال الإيجاب

لما تأكد أنّ ما حصل لجزائر ما بعد الاستقلال هو اغتصاب للقرار السياسي حصل عن طريق التحايل على الشعب قصد تجريده من مكاسبه التي كانت وما تزال تشتمل على جل أبعاد الوجود والحدود المتضمنة كما نصت اتفاقيات إيفيان، فلما تأكد هذا الواقع المرير الذي عاشته الجزائر بعد 19 مارس 1962 كما أثبتت الوثائق المرجعية الموثقة، وشهادات العيان المتواترة، تأكدا لا يتطرق إليه الشك، بحيث صار يسمح بتلخيص البديل في عبارة جاءت في بيان أول نوفمبر ليلة اندلاع ثورة التحرير المظفرة، سنوردها لاحقا، لبعث أمة حرة مستقلة ذات سيادة يعترف بحقها في: بعث دولتها الجمهورية الاجتماعية الديمقراطية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية، متمتعة بوحدتها الترابية والسكانية، كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954: «الغاية الاستقلال الوطني بـ:

1) انبعاث دولة جزائرية ذات سيادة، تكون ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية.

2) احترام جميع الحريات الأساسية لا فرق في ذلك لا في الجنس ولا في الدين.»

ولما كان هذا ما حصل، كما قال الرئيس عباس فرحات آنذاك في كتابه «الاستقلال المغتصب»، وثنى عليه الرئيس بن يوسف بن خدة في كتبه التي منها «أزمة 1962» و«اتفاقيات إيفيان» وكما أوضح ذلك السيد سعد دحلب عضو الحكومة المؤقتة والوفد المفاوض مع فرنسا في كتابه «المهمة المنجزة»، فإنّ إزالة هذا النظام المانع لتفعيل تلك المكاسب الوجودية والحدودية الترابية منذ ذلك العهد إلى اليوم باستيلائه على القرار السياسي الذي هو الركن المفعل الأساسي للسيادة، فإنّ استرجاع هذا الأخير هو إعادة لما فقد من أهم

أبعاد الوجود على الأرضية الحالية للحدود قبل تفككها مما يسمح بوضع البديل المشتمل على المواصفات المطلوبة للجمهورية الجزائرية المتميزة كحل جذري للمشكل الجزائري السياسي الحالي، كما يطرح اليوم في الميدان، وهو المخرج الأصح والأسلم في نفس الوقت من الأزمة ذي عدة ميزايا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1) أنه البديل الثوري الذي قامت من أجله حرب التحرير التي قدم خلالها الشعب الجزائري أغلى التضحيات؛

2) إحرازه على الأغلبية المطلقة في استفتاء 5 جوليت 1962؛

3) اشتماله على مواصفات دولة الاستقلال التام، دولة الأحرار لأمة حرة، دولة العدل والمساواة والأخوة يكون فيها الشعب حاكما بالانتخاب الشرعي ومحكوما بامتثاله للقوانين ذات السيادة والتي صادق عليها الشعب وأعطاها السيادة الفعلية التي تجعلها محل تمكين ونفوذ واعتبار، لأنها صارت حقا في الواجب الذي ينبغي أن يتبع. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «الحق يعلو ولا يعلى عليه»؛

4) قدرته على التوفيق بين الحرية التي هي أساس الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية والعدل الاجتماعي الذي هو أساس الديمقراطية اليسارية الشيوعية والاشتراكية، فهذا النموذج الإيديولوجي تكاملت فيه الحرية مع العدل الاجتماعي دون غيره، فهذان المبدآن لم يجتمعا إلا في الإسلام، حيث تشتمل المقاصد الشرعية على كل المصالح الفردية والجماعية في إطار عادل شامل خال من التناقض إطلاقا كما حدث في عهود النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين وفي عهد عمر بن عبد العزيز؛

5) أخذه بما تميزت به الخبرة الحضارية في أوج عهديها الإسلامي والغربي الحديث، في تكامل جعله أنسب لعهد ما بعد الحداثة؛

6) قدرته على تحقيق تعددية الثقافة والوحدة في السياسة دون إجحاف أو تعارض؛

7) تكاملية الأصالة والتجديد مما يجعله صالحا لكل زمان ومكان لبعث الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المستقلة، ووضع المؤسسات التي تكون في المستوى الوظيفي التسييري والتنسيقي التشريعي والتنفيذي لتفعيل هذه المكاسب، من حيث هي مكاسب الشعب الجزائري كله، ولسائر أجياله المقبلة ابتداء من جيل الاستقلال، كيلا يلحقه عائق التخلف والتبعية المقيتين، دولة الجميع في تساوى في الحقوق والواجبات وتوظيف الجدارات والكفاءات في تعاون مثمر من أجل تحقيق الازدهار الحضاري وجودة الأداء الرسالي في العالم الجديد عالم وحدة مصير الأناسي المشترك.

وهكذا نكون قد حددنا المشكلة التي تمثلت في فقدان أبعاد الوجود الأمر الذي صار يهدد بضياع وحدة الحدود، ونكون أيضا قد حددنا الحل المتمثل في بعث الجمهورية التي حددت مواصفاتها في نداء أول نوفمبر كما فعل الأمريكان في مؤتمر الاستقلال في عهد طوماس جيفرسون، وهو نفس ما فعله الفرنسيون عقب الثورة الفرنسية في عهد روباس بيار، وهو ما فعله البلشفيون وعلى رأسهم لينين وطروتسكي وغيرهم، كما حدث في إفريقيا الجنوبية في عهد نيلسن مانديلا. وهذا ما لم يحصل بعد اتفاقيات إيفيان ولا بد من أن يحصل اليوم إن أرادت الجزائر أن تقوم من عثرتها، بإعادة القرار السياسي لصاحب السيادة الذي هو الشعب الجزائري دون منازع، وبعث دولته المنصوص على مواصفاتها في نداء أول نوفمبر في الإطار التطوري بإطراد.

والجدير بالملاحظة أنّ هذا البديل الأصيل الذي اشتمل على جميع مواصفات الدولة الجزائرية العصرية صالح لعهد ما بعد الحداثة في العالم الجديد عالم المصير المشترك بين الأناسي، فضلا عن قابليته للتطبيق والتجديد في إطار الشخصية الجزائرية بجميع مميزاتها الرسالية وخصوصياتها الثقافية والحضارية، وطموحات أجيالها المستقبلية.

إنّ هذا البديل على أصالته المرفولوجية والنفسية والاجتماعية والعبقرية وانبثاقه من التجربة التاريخية في ضوء الأبعاد المستقبلية فهو منفتح على المستقبل خلال تطور الأداء الرسالي والرقي الحضاري في تفاعل إيجابي وظيفي مطرد، مما يجعل الجمهورية الجزائرية دولة تتمتع بكثير من الاستقلالية التي تجعلها دولة الأحرار، دولة متطورة في ترقّ مستمر. وبهذه الخصائص الذاتية والمحيطية والجغرافية من دول حوض البحر المتوسط لن تكون جامدة معزولة متى أحسنت توظيف هذه المعطيات الثرية الرائعة، حين تتفاعل ضمن مستجدات المستقبل، فتجدد تلقائيا وتتجدد بفعل مرونة متغيراتها وفق الشروط الوظيفية التاريخية المحيطية دون توقف. لأنّ من خصائص هذا البديل الوجودي تمكنّه من منح الجمهورية الجزائرية القدرة على التكيّف الحضاري لترقى خبراتها التسييرية السياسية والإدارية والتشريعية والتنفيذية العلمية والتقنية عبر مختلف مجالات الحياة، كي تنمو البلاد نموّا كليا حضاريا دون خلل أو قصور أو تشويه فطري أو مكتسب، كلما كانت متمتعة برؤى مستقبلية صحيحة بينة، في إطار رسالي حضاري يجعل أجيال الأمة الحرة بهذا الإنجاز خارج بؤرة الخلود إلى فراغ المجهول المهول، هذا المجهول المهول الذي عبرت عنه نشأة ظاهرة الانتحار والانحراف بجميع أشكالهما الفردية والجماعية لدى الشباب وغيره. ثم تكون الأجيال بإنجازها لهذا البديل قد حطمت قيود التخلف، دون المزيد من تضييع الزمن الحضاري المتناسب مع الزمن الإلكتروني، خاصة وقد زودته الأحداث بحوافز تفعيل الصحوة، وما فيها من فرص ذهبية زاخرة بشروط النهضة الحضارية، دون

ريب، فتكون تلكم التجربة المرة التي مر بها الشعب الجزائري قد أمّنت للأجيال القادمة ما يحفظها من الوقوع مرة أخرى في مطبات التدلي والضياع، فهي كتطعيم ضد التخلف، وذلك عند ما تزودها التربية بوعي رسالي حضاري في إطار صحوة الأمة الرشيدة من حيث هي صحوة عبقرية نابهة، ويقظة ضمير حي فعالة، وتفوق جدارات علم وتكنلوجيا العصر على مدى حضاري متكامل الأبعاد والأهداف، مفعلا لسائر مقدرات الأمة الغنية، هذه المقدرات المادية والمعنوية التي، بحول الله العزيز القدير، ستمكنها من التفوق والنجاح على مدى قرون من الزمن، والله ولي التوفيق.

ولكن كل ما أنجزناه حتى الآن في نطاق تحديد المشكلة وتقديم حل لها في إطار بديل ثورة التحرير المظفرة مع قابليته للتطور عبر إصلاح منهجي مشروع مستمر لم يزد عن كونه مجرد تحديد للفكرة، ما لم نردفه بالخطة الإجرائية التي تحوّله من فكرة إلى واقع يعيشه الناس يبقى حبرا على ورق، وحتى إن وجد من تحمس للعمل به، ويسعى إلى إنجازه يفسده فيأتي بنتائج عكسية لا محالة، لأنه يحتاج إلى الخطة الإجرائية المستمدة من جذور المرجعية التاريخية النفسية والاجتماعية الأصيلة، مما يجعل البديل يتحقق بطريقة شبه تلقائية، لا يعترضه مانع يقوى على إبطاله بحال من الأحوال، لأنه مشروع أصيل مبدئيا وإجرائيا.

وتتمثل المرحلة القادمة في الإجراءات القادمة حسب الطبيعة المورفلوجية والنفسية للأوضاع الحالية كما يلي:

- رفع حالة الطوارئ لتأمين الحريات الفردية والجماعية ليتم اختيار البديل عن قناعة ويكون التصديق عليه بالأغلبية المريحة بحرية تامة لا خوف فيها ولا تزوير؛
- عرض البديل على الاستفتاء الشعبي مع انتخاب مجلس تأسيسي في آن واحد لإعادة صياغة الدستور المناسب لنموذج الجمهورية

التي حُددت أهم خصائصها في البديل الذي يصادق عليه الشعب. هذه الجمهورية التي يكون فيها الشعب حاكما ومحكوما في آن واحد كما عرفت طلائع علم الاجتماع السياسي، وأبطال مقاومة الاحتلال الفرنسي دولة الجمهورية العصرية كالأمير عبد القادر بن محي الدين والشيخ فضيل الورتلاني ورجال ثورة أول نوفمبر 1954.

فبالنسبة إلى الدولة حسب السياسة الشرعية فهي الحزم في تحقيق العدل وحسن الأداء للأمانات بالقدر الذي يكفل للأمة ما تميزت به من صلاح وما يحميها من أيّ نوع من أنواع الفساد ومن ذلك إسناد الأمر إلى غير أهله، باعتبار الحكم هو رأس الأمانات إن ضُيّع بإسناده إلى غير أهله ضاعت المصالح بضياع صلاحيات مؤسسات الحكم. وقد قال عليه الصلاة والسلام لأبي ذر (رضي الله عنه) في الإمارة: «إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها». وروى مسلم والبخاري في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ضيعت الأمانة، انتظر الساعة». قيل: يارسول الله وما إضاعتها؟ قال: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتضروا الساعة»، والمراد بالساعة حالة فساد أمر الحكم، لأنّ فساد الحكم فساد للمجتمع والعكس صحيح، وذلك أنه مادام الحكم مسؤولية جماعية مشتركة في دولة الإسلام، فعند اسناده لغير الأصلح له مفسدة له وللمجتمع معا وهو الذي يجعل المجتمع الصالح أحرص على صلاح الحكم من غيره مادام الحكم حكمه، فهو أمانة ينبغي أداؤها على أكمل الوجوه. قال تعالى: ﴿إنّ الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا تحكموا بالعدل﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»، حتى بلغ أمر اختيار الأقدر على المسؤوليات

مبلغا جعلها لا تعطى إلا بحقها في الأداء، بصرامة تشريعية قلّ نظيرها في نظم الحكم، كما لاحظ مونتيسكيو ذلك في النظام الإيراني إلى حد الإعجاب.

وهذا نفسه ما يقوله أصحاب علم الاجتماع السياسي ومصلحي النظم التشريعية في الدولة العصرية عند تحديدهم لدواعي تقنين القانون الوضعي على أساس قانون «كيف ينبغي أن نقنن القانون؟»، وهو ما يسميه مونتيسكيو بـ«روح القانون» حتى أخذت عندهم القوانين أوسع معانيها فصارت هي العلاقات الضرورية النابعة من طبيعة المصالح الفردية والجماعية المشتركة.

ومن ثمة صار لجميع الموجودات قوانينها لحفظ صلاحها، ودوام سلامة أدائها، وهذه كلها معان وجودية كونية متكاملة وظيفيا لا يتحق أداؤها إلا بصلاحها.

ومن هذا المعني اشتق فقهاء التشريع الوضعي مبرر القانون الوضعي فقالوا: إنّ الداعي للقانون الوضعي هو الرغبة في أخذ الناس بما ينبغي أن يكونوا عليه وما ينبغي أن يعملوا في المجتمع، إذ أنهم عرضة للخطأ وحاصلون على حرية العمل. وهو ما قاله علماء السياسة الشرعية، فيقول ابن عقيل: «السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي»، وهو ما نطلق عليه نحن مصطلح «الحق في الواجب» مما يجعل كفالة الحرية من طرف الدولة حقا طبيعيا عند المسلمين وجعلها الإسلام مناط التكليف في نطاق الوسع. وحيث نجد كفالة الحريات عند علماء الإصلاح الاجتماعي السياسي هي من أوجب واجبات الدولة في أوسع مداها وعلى خير وجه مستطاع، والتي ينبغي أن تكون سياستها على خير ما ينبغي أن يصلح به أمر الناس وهو ما لا يتعارض مع مصالح العباد التي هي مناط مقاصد الشريعة المشتملة على كل الأهداف المحصلة في البديل، وهي أيضا ما تهدف إليه القوانين الوضعية من حيث قيامها على أساس ما يسميه

مونتيسكيو «روح القانون» وهي عنده سياسة وضع القانون باعتبار أنّ الأصل في وضع القوانين الوضعية هو الرغبة في أخذ الناس بما ينبغي أن يكونوا عليه وما ينبغي فعله في المجتمع ماداموا متمتعين بحرية العمل وهم معرّضون للخطأ.

وإذا كانت روح القانون تجعله قائما على مراعاة مصلحة الجميع على التساوي فيكون الحكم في هذه الجمهورية حكم الشعب نفسه بنفسه برمته وهو ما يسمى عندهم بـ«الديموقراطية» من حيث أنّ الديمقراطية يكون فيها الشعب ملكا ورعية في آن واحد، فيقول مونتيسكيو أنّ الشعب يكون ملكا باقتراعه، ورعية بطاعته لولاة الأمر المعينين منه لتنفيذ قوانينه وتدبير الشؤون العامة حسب القانون الأساسي للدولة وهو الدستور الذي حُدد وفق الإرادة الشعبية، الممكن من التشريع بنفسه ولا ينزل عن هذا الحق، في رأيهم، لممثلين أو وكلاء أو لا تكون الجمهورية ديمقراطية. لأنّ وظيفة الممثلين والوكلاء لا تعدو أن تكون تنفيذية وإدارية لا غير.

والملاحظ أنّ الفرق بين أنواع الحكم يتعلق بطبيعة ارتباطه بالمصالح. فإن كانت المصالح كالثروات هي لجميع الأمة فيكون عائد الثروات على الشعب كله، لا حقّ لأي فرد أن يستأثر به. وعندما يكون عائد الثروات على الفئة الحاكمة وحاشيتها ظلما فذلك ما لا يمكن تحمله ولا قبوله في الدولة العصرية وهو السبب الذي جعل أغلب أمم أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر تثور وتضع حدا لحكم مماليكها الذي لم يعد صالحا في القرن العشرين كالثورة الفرنسية والبلشفية الشيوعية وغيرهما.

ولما كان فضل استرجاع السيادة والحرية والاستقلال للجزائر يعود بعد الله إلى الشعب الجزائري كافة فلن تكون مكاسب الجزائر المستقلة إلا لكافة الشعب الجزائري وهو ما يجعل الجمهورية الجزائرية دولة يكون فيها كل الناس سواسية في الغنم كما هم سواسية في الغرم، بعكس ما حصل في الجزائر خلال الأربعينية

الخالية كلها، حيث أنّ الحكم في الجزائر في هذه الحقبة كان استبدادا تحت غطاء «جمهوري ديمقراطي» مزيف، وليصل الحكم إلى مبتغاه من احتكار المصالح وحرمان غالبية الشعب منها إلا القليل، ولكيلا يلفت النظر إلى ما تعرفه البلاد من نزيف لثرواتها خضعت البلاد إلى الحكم العسكري وكل ما حدث هو فقط لحماية المصالح غير المشروعة لأصحابها المغتصبين على حساب صاحب الأمر الذي هو الشعب الجزائري، واستعملت الانتخابات المتحكم فيها مسبقا طريقة لاغتصاب القرار من أجل احتكار المصالح للمستحوذين عليها إلى أن وصل الأمر بعد أربعين عاما من ابتزاز سرايا الحكم إلى ذوبان الطبقة المتوسطة في محيط الفقر ذوبان جبال الثلج القطبية في المحيطات، وسقوط غالبية الشعب في هاوية ما تحت درجة الفقر، وصارت عاصمة البلاد تعاني من العطش وهي أمام البحر وتحت قدم سلسلة الأطلس البليدي ووراء حزام نجود خصبة بين الأطلسين التلي والصحراوي، وعلى هذا فقس إلى أين وصل حال الدمار بالبلاد لما كان أمرها لمن يحكمه وليس لمن يملكه، ولأعدائه وإن هم من بني جلدتها الذين لم يختلفوا في وحشيتهم عمن كان يستعبدها من عدو أجنبي.

وإذا صح ما يقال عن أنّ المؤسسة العسكرية قد تخلّت عن القرار السياسي وتنوي السماح للشعب كي يستعيد قراره عساها تتدارك ما فات، فإن صح هذا التصرف الحكيم وصدقت نية العازمين عليه يكون هذا التصرف الجديد له ما بعده، إن شاء الله، إن كان في الأمر صدق ونصح. أعني إذا سلّم الأمر إلى أهله كمؤسسة منتخبة انتخابا مشروعا ذا مصداقية، ومتى يكون على الطريقة التالية:

أ) رفع حالة الطوارئ لرد الاعتبار للحريات الفردية والجماعية؛

ب) إطلاق سراح المساجين السياسيين؛

ج) إجراء انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد البديل والدستور لعرضهما على الاستفتاء الشعبي الحقيقي؛

د) إصلاح مؤسسات الجمهورية في ضوء الدستور الجديد وإعادة النظر في القوانين في ضوء الدستور الجديد لتكون هي الأخرى ذات سيادة؛

هـ) إجراء انتخابات للمجالس البلدية والولائية والتشريعية، وفق الشرعية المحددة في الدستور.

والجدير بالملاحظة هو الأخذ بعين الاعتبار ما يجعل مؤتمركم هذا مؤهلا للخروج بورقة عمل تغييري منهجي ذي مشروع جاد يكون في إطار البديل الذي سبق تحديده، مع ضرورة الحيطة من محاذير كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ) الحذر من تقبّل الفصل بين أبعاد الحدود والوجود، وقد تبيّن أنّ زهو الجزائريين في 19 مارس 1962 باستعادة كل ما كان للجزائر من شاعة حدود وثرائها لتنوع تضاريسها جعلهم فرحين فرحا زهددهم في أبعاد الوجود المشتملة على الحريات الفردية والجماعية، ظهر في رضوخهم لقمع السلطة اللامشروع ورضاهم باغتصاب القرار السياسي من الشعب صاحب السيادة المسترجعة، خاضعين للحكم الفردي، غاضين الطرف عن التلاعب بثرواته الطبيعية والبشرية، قابلين بإبدال اقتصادهم الإنتاجي التقليدي الصالح القابل للنماء والتطور المخفف من وطأة التبعية الاقتصادية، باقتصاد ريعي فاسد مفلس، ممعنين في اتكالية جماعية مقيتة، بعد عصامية استقلالية ثورية جماعية أنيفة، إلى غير ذلك مما استدرج الشعب إلى هاوية المطامع الشخصية على حساب المكاسب الجماعية الثرية، مما قاد البلاد إلى هذا الحضيض من التردي الممعن في التخلف عن طريق الخضوع لسياسة موت بطيء في موقف الرضا بالأمر الواقع المخزي المذل. وإذا تأملنا في كل هذه التداعيات الخطيرة وغيرها التي جرّت الكوارث لهذا الشعب الكريم نجدها جميعا نجمت عن قبول لعبة فصل آفاق

الوجود عن أبعاد الحدود، كما تبيّن أيضا أنّ من ضيع آفاق الوجود لا يأمن مخاطر ذهاب أبعاد الحدود.

ب) لا ترضوا المشي وراء سياسة عديمة الروية المستقبلية كما كان سائدا لدى الكثير من الجزائريين بعد الخروج من حرب التحرير في وضع كان من تداعياته السير في المجهول، والرضا بزرع نظام سياسي مستورد مغاير لشخصية الأمة الحقيقية، ضاربين عرض الحائط برصيد المعطيات التاريخية التي لا غنى عنها عند التأهب للنهضة الواعدة، قابلين بسياسة عموميات الشعارات البراقة المضللة الممعنة في الغموض، تاركين البديل الثوري ذي الحل الجذري الواضح كالشمس في رابعة النهار، شفافا شافيا كافيا جامعا مانعا محققا مقاصده المشروعة النبيلة جميعها، بعون الله تعالى، مجمع عليه في مستوى الحدث، محليا ودوليا في ضوء رؤية استشرافية صادقة لأبعد مدى، لجهد ثوري رسالي حضاري متناسب مع حجم تحديات العهود المقبلة، لأنّ العمل السياسي المطلوب كما يبدو لنا هو عمل الأمكن الأفضل المشروع على المدى الأقرب والبعيد فالأبعد، قد يتجاوز عهود القرن والقرنين، حسب أهمية المشروع الإنقاذي للملة وحضارة جميع بني الأناسي معا إن شاء الله تعالى، إلى غير ذلك مما توفّر عليه بديل ثورة أول نوفمبر المظفرة.

ج) لا تتقبلوا الوقوع في محاذير آفة الانفراد عن الشعب، والاستغناء عن رأيه، وتهميش إرادته أو التحايل عليها بأيّ مبرر، ولا تنخدعوا بلغة الخشب وغيرها من مختلف وسائل الإعلام المضللة المتفننة في حيل إخفاء الحقائق، فإنّ هذه المسلكية مقيتة مخزية لا تفضي إلا للخيانة والفساد وضياع المروءة وفقدان الثقة والذهاب بالريح والعياذ بالله تعالى. لأنّ دوام ثقة الشعب بقيادته يتطلب فضلا عن الجدارة الحازمة المنجزة للعهود والوعود، يتطلب كذلك الحذر كل

الحذر من كل ما يخل بالخطاب السياسي الصادق الشفاف المقنع الجامع المانع الخالي من التناقض والزيف بحال من الأحوال.

د) تحاشي الاستبداد والفردية والعنف وسائر ضروب الظلم والتحايل على الشريعة الإلهية والشرعية الشعبية، عليكم بسد كل سبل الفساد وإغلاق كل أبوابه على اختلاف مشاربها المادية والمعنوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. لأنّ الفساد سرطان الحضارة، والبعد عن الارتجال والتسرع والسبهللية اللامسؤولة، لأنها مسالك الزيغ ودروب سائر نقائض الشرع والشرعية كالشورى والعدل والحرية من حيث تكون هذه الأخيرة مضمارا للحق في الواجب في الإطار الجماعي المثمر في مختلف ميادين الحياة ومبررا للوجود الفردي والجماعي لخير الموجود الكوني الشامل لأجيال خير أمة أخرجت للناس.

هـ) محاذير الوقوع في مطبات الطاعة العمياء والتقليد الأبله المانع للتجديد والمبادرة الحرة السهل لتقبل الأغراض غير المشروعة من عصبية لأيّ كان خارج المقاصد الكلية، والعنصرية المضيقة لآفاق السياسة الشرعية وآداب الاختلاف المطلوب للتنوع وليس الخلاف المفضي إلى التنازع والفتنة، وهو المنهي عنه كما جاء في قوله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾.

ومادام البديل الأصلح والأمكن والأقدر على بعث الدولة الجزائرية انطلاقا من نموذج نداء أول نوفمبر باعتباره محقق للإجماع مع قابليته للتطور والرقي واشتماله على أهم مواصفات دولة العدل والحرية والمساواة والأخوة باعتبارها دولة الأحرار، دولة العزة والكرامة دولة الرقي الحضاري وجودة الأداء الرسالي، إلى غير ذلك من الشروط الممكنة التحقيق مبدئيا وإجرائيا وشرعيا، وقد حدد منهجيا تحديدا جامع مانعا فنكون بحمد الله قد أنهينا كلا من تشخيص المشكلة والحل، ببعديهما الحدودي والوجودي، المادي والمعنوي.

أما الجانب الإجرائي فهو لا يعدو أن يكون جهدا مشتركا لتطبيق خطة الحل محددا في إطار ما ينبغي فعله إجرائيا من مواقف جماعية واعية واعدة مشروعة بدءا بتغيير النظام وبعث الجمهورية العادلة المستقلة ذات السيادة الكافلة للحريات الفردية والجماعية على الأسس الشرعية والأخلاقية والعملية التكنولوجية لوضع كل مؤسسة من مؤسسات الدولة العصرية وفق الشروط الوظيفية المحددة تحديدا دستوريا في إطار تكاملي ناجع بين جميع مؤسسات الجمهورية الجزائرية التي تتمتع بفصل الاختصاصات لضمان جودة الأداء وحسن التسيير وجودة التدبير كاستقلالية القضاء ومهنية المؤسسة العسكرية في ضوء تجربة الأربعينية المريرة وأفضل تجارب الأمم الناجحة المناسبة لطموح أجيال شعبنا الأبيّ.

لكن كل ما ذكر يبقى مجرد غايات مشروعة، وأهداف نبيلة معقولة، تبقى حبرا على ورق لن تتحقق في واقع الناس إلا بالوسيلة الشريفة الفعالة التي تحول الأفكار النيرة والمبادئ السامية واقعا معاشا يسعد به الأجداد كإنجاز رائع تردد أصداؤه براعم الأجيال في أحضان الأسر الدافئة وأناشيد تحت ظلال الأشجار الوارفة في أفنية المدارس والمعاهد وعبر أرجاء الجامعات المتألقة في فضاءات المعرفة اللامحدودة، وتبلور آفاقها رفاهية الحياة الكريمة وازدهار الحضارة الراقية، وتتوج هامتها صحوة الأمة الرسالية، تلك الصحوة التي تجعلها رحمة للبشرية جمعاء.

ما هي هذه الوسيلة يا ترى من وسائل هذا الإنجاز الرسالي الحضاري؟ إنها بالتأكيد ليست خاتم سيدنا سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

إنها عملية تجنيد الأمة بموجب فرض عين للتعاون جميعا على تحقيق الحل المتفق عليه بإيمان صادق وحزم وعلم صحيح وعمل سياسي جماعي دون توقف، والله الموفق إلى سواء السبيل وعليه وحده التكلان.

كان الله في عون الجميع، وأرجوه سبحانه الفوز بالشهادة في سبيله واللقاء بكم مع الصديقين والشهداء والصالحين أو عن قريب في هذه الدنيا بعد فرج الله وفتحه ونصره للحق الذي لايقهر، كما علّمنا مؤخرا شبل انتفاضة القدس فارس عودة.

تلكم أهم ما يمكن أن أشارككم به من جهود مقلّ، والله المستعان. والسلام.

مقتطفات من التوجيهات والمواقف الأخيرة لنائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الشيخ علي بن الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد،

أيها الإخوة، أيتها الأخوات،

في رسالته المؤرخة بـ 31 جويلية 1999 إلى السيد بوتفليقة، ذكّر الشيخ علي بن الحاج بمقولة المفكر الأمريكي ديفد ثورو الذي يرى أنّ « في ظل الحكومة التي تتجرأ على اعتقال شخص واحد ظلما، ليس لناصر الحق بمكان إلا السجن ».

إننا نعقد مؤتمرنا والكثير من إخواننا، إطارات ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غائبون.

منهم من فارق الحياة، ونحسبهم إن شاء الله مع الصديقين والشهداء. ومنهم من يقبعون في سجون الظلم. فنسأل الله أن يمنّ عليهم بالصبر لتحملّ المحن التي يتعرّضون لها.

ومن بين هؤلاء رئيس حزبنا الشيخ المدني عباسي الذي لا يزال محروما من حريته، ونائبه الشيخ على بن الحاج الذي يعرف وضعُه الصحي تدهورا خطيرا نتيجة ظروف اعتقاله التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

وإذا سعدنا بفضل الله تعالى بسماع مداخلة الشيخ عباسي فإنّ مؤتمرنا للأسف الشديد قد حُرم من نصائح وتوجيهات الشيخ على بن الحاج الذي تُطبّق عليه الطغمة العسكرية عزلة لا توصف.

أيها الإخوة، أيتها الأخوات،

إنكم تعلمون المكانة الخاصة التي يحظى بها شيخانا في الجبهة، وفي قلوبنا. ومثلما الشيخ عباسي حاضر في مؤتمرنا هذا عبر خطابه الذي سمعنا مقتطفات منه، فها نحن نفسح المجال لمساهمة الشيخ بن الحاج عبر قراءة مقتضبة لآخر توجيهاته ومواقفه المشّرفة حول العديد من القضايا الوطنية والدولية، والتي اتخذها متجاهلا للثمن الانتقامي الباهظ الذي كانت ستكلفه لا محالة.

بما أنّ الوحدة هي جزء من شعار مؤتمرنا هذا فلقد بلغتنا – بفضل الله – نصائح وصايا من شيخنا الأسير وجهها إلى إخوانه من وراء القضبان فقال: « توقفوا عن التراشق في مابينكم. لقد استطاع النظام أن يقمعنا ونحن متحدون وهاهو هو اليوم يقمعنا ونحن يا للأسف الشديد مشتتون». كما حثّ على توجيه الأسهم صوب الأعداء والخصوم بدل التناحر الداخلي، فقال: «أليس الأجدر بكم أن تتقوا الله فتشهروا أقلامكم عبر الصحف في مقالات حول المفقودين والمشردين والمسجونين وحول رسالة المسجد والتصدي لمن يحاربها؟»

أما عن الثبات، الشطر الثاني لشعار مؤتمرنا هذا، وفي الوقت الذي نشهد فيه وهن البعض منا وتخاذل البعض الآخر، جاء موقف الشيخ الصلب إزاء

ذلك فقال: «فلن نتنازل – بعون الله تعالى– عن حقنا في حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه وكذا العمل السياسي الذي نراه قربة من القربات وطاعة من الطاعات.» كما أضاف في بيان صدر العام الماضي: «ولمن أراد تغييبي من الساحة فأقول إنني لن أترك السياسة ولن أقلع عما أمرني به ربي ولو نسفت نسفا.»

فأين نحن اليوم ورغم كل ما ننعم به من الحرية والوسائل من قوة هذا العزم ووضوح هذه الرؤية لشيخ يذاق الأمرّين وقابع في زنزانة موحشة منذ عقد من الزمن.

وفيما يخص الأحداث التي جرت في بلاد القبائل ومناطق أخرى من الوطن، فإنّ الشيخ بن الحاج أكد على شرعية تلك الانتفاضة وتأسف لكونها لم تستغل بالطريقة المناسبة ولم تجد الدعم اللائق من طرف الشعب الجزائري الذي كان بإمكانه اتخاذها انطلاقة لعملية تعود عليه بالخير. وقال على الخصوص: « يؤسفني أن أرى الأحداث التي شهدت منطقة القبائل لم تستغل وفقاً لما نصّ عليه كتاب الله وسنة رسوله، وإلاّ لكانت بادرة خير علي المسلمين.» كما وقد أعلن مناصرته لمن قاموا لمقاومة الظلم وقال أنه لو كان طليقا لما تردد في المشاركة في كل التظاهرات المناهضة للاستبداد.

وعن الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر يرى الشيخ بن الحاج أنها: «لن تحدث أيّ تغيير ما دامت في ظل عدالة مريضة ونظام متعفن كما صرّح بذلك رئيس النظام نفسه فقال أنّ العدالة لا يمكن أن تتحسن إلا بعد ثلاثين سنة، وكذالك قال وزير العدل المزعوم أنّ العدالة لن تتحسن إلا بعد عشرين سنة»، وأكد أنّ هذه الانتخابات ليست بمعزل عن ظاهرة التزوير التي قال عنها: «إنّ لتزوير الانتخابات طرقا كثيرة منها إقصاء بديل من البدائل التي يريدها الشعب ويطمح لاختيار رجالها، والتضييق على الكتل المترشحة والأفراد

على السواء، وعدم نزاهة الإعلام وميله العظيم.» كما تساءل بن الحاج عما يستفيده المواطنون من مثل هذه الانتخابات فخاطب المترشحين قائلا: «أنتم الذين تجمعون الناس وتعدونهم بأشياء كثيرة إن انتخبوكم ، هل ستوفون بوعودكم حين تصلون إلى كراسي البرلمان وتعطون الحقوق لأهلها وإننا نعلم أن الأمة حين تطالب بحقوقها وتخرج لذلك تحاصر وتضرب كما وقع ذلك مرارا؟»

وعن قضية فلسطين، يتميز الشيخ مرة أخرى بموقفه، حيث لا يكتفي ببيانات الشجب والتنديد كغيره، بل يطالب السيد بوتفليقة في رسالة مؤرخة بـ 1 صفر 1423 الموافق لـ 14 أبريل 2002، بإطلاق سراحه حتى يتسنى له نصرة إخوانه في فلسطين: « وعليه أحببت هذه المرة المساهمة في نصرة إخواني في فلسطين وأن أقف معهم وهم يدافعون عن بيت المقدس وبلادهم باذلين الغالي والرخيص والنفس والنفيس ، فما أضنك تمنعني من هذه أيضاً ، وقد كان حكام المسلمين إذا ما داهمهم خطر خارجي فتحوا السجون ليشارك أهلها في الدفاع عن حوزت الدين والوطن ثم يعودون إليها لإكمال مدتِهم أو يعفي عنهم.»

كانت هذه مقتطفات من مواقف الشيخ بن الحاج الذي – كما لاحظتموه – لا يكترث من غيابات زنزانته لأوضاع حزبنا فقط، بل كذلك لآلام شعبنا ولمآسي العالم الإسلامي.

والآن بدورنا نحن أن نكترث أكثر من ذي قبل للمعاناة التي يعيشها الشيخ بن الحاج داخل زنزانة الظلم والطغيان التي يسميها «قبر الأحياء».

صحيح أنّ هناك عددا من المبادرات الطيبة من أجل تذكير العالم باستمرار الاعتقال التعسفي اللاشرعي لشيوخنا وللضغط على الانقلابيين في الجزائر لإطلاق سراحهم، مثل الملف الذي وضعه إخواننا في لندن على موقع الإنترنت،

واتصال بعض المحامين بلجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، والمواقف المشرّفة التي اتخذها بصددهم العديد من الشخصيات ومنظمات حقوق الإنسان.

ولكن هذه المبادرات تبقى دون المستوى الذي باستطاعته الضغط الفعلي على النظام العسكري.

ويجب علينا بصفتنا أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن نعترف بتقصيرنا في هذا الصدد، الرأي الذي يشاطرنا فيه الشيخ بن الحاج حين يقول في نصائحه ووصاياه المؤرخة بـ 17 جمادى الأولى 1422، الموافق لـ 7 أوت 2001:

«أقف مرات عديدة متسائلاً مع نفسي وأقول: من الذي يمنع من كان معي في سجن البليدة العسكري من التوجه إلى حي بلكور والوقوف وقفة رجل واحد فطالبوا برؤية الشيخ عباسي حتى لو حدث ما حدث ؟ بل أقول في نفسي: من الذي يمنع هؤلاء من المجيء إلى البليدة ليطالبوا بزيارة أخيهم علي؟ . وتمر بخاطري الخواطر.»

أيها الإخوة، أيتها الأخوات،

لقد آن الأوان لتنظير وتطبيق حملة حقيقية من المبادرات الوطنية والدولية تهدف إلى تحرير شيوخنا. ويتعيّن على مؤتمرنا أن ينشأ خلية تفكير وعمل في هذا الميدان.

أيها الإخوة، أيتها الأخوات،

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق مؤتمرنا وأن نخرج منه بقرارات حاسمة ومسؤولة وأن يكون بوسعنا في نهاية أشغال المؤتمر التوجه إلى شيوخنا بالكلمات

التي علّمنا إيّاها شباب الأحياء الشعبية في الجزائر: «يا علي يا عباس، الجبهة راهي لاباس».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تدخل رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق

الأستاذ عبد الحميد براهيمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

إخواني الأعزاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أغتنم هذه الفرصة، فرصة انعقاد مؤتمر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني رحمه الله وأتقدم بكلمة قصيرة لأقول أنّ الظروف التي تعيشها الجزائر هي مأساة حقيقية في عدة مجالات حيث نلاحظ تقهقر وتدهور للأوضاع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى الأخلاقي.

المجال اليوم ليس مجال التحليل، فالتحليلات معروفة واقتراحات الحلول معروفة أيضا، لكن النظام الظالم القائم في الجزائر منذ انقلاب عام 92 رفض الحل الشامل للأزمة الجزائرية التي هي في الأساس أزمة سياسية، غير أنهم حاولوا حلها بالقوة وبالدم على حساب معاناة الشعب.

لكن أعتقد أنّ الظرف الحالي الذي تعيشه البلاد مظلم حيث لا توجد أحزاب سياسية مستقلة. مع الأسف الأحزاب الكثيرة الموجودة حاليا معظمها من صنع المخابرات العسكرية. فالوضع خطير إلى درجة أنّ رجال المخابرات المعروفين هم الذين يسيّرون البلاد من وراء الستار، إلا أنهم في نفس الوقت مضطربون قلقون، فقد جاءتنا معلومات من الداخل مفادها أنّ الجنرالات المتقاعدين في خوف وقلق مستمر.

إخواني،

واقع الجزائر لا يفصل الإسلام عن العروبة ولا العروبة عن الإسلام فقد قالها وأكدّها علامة الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، ولذلك فإنّ الصراع القائم في الجزائر، خاصة منذ التسعينات، صراع حضاري أساسا. ويجب أن لا ننتظر حتى يسقط النظام ثم نبحث عن الحلول لمشاكلنا، يجب أن نفكر في الحلول اليوم قبل الغد وأن نوسع النقاش والتفكير في مستقبل البلاد لإبراز المبادئ والتدابير العملية، لأنّ سقوط النظام الفاسد الضال أصبح مسألة وقت.

ويجب أن لا يشمل هذا الحوار وهذا النقاش الجزائر فقط بل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار العالم الخارجي. ويجب هنا التذكير بأن نرد الاعتبار للمجموعات الجهوية ونعني بذلك العالم العربي والعالم الإسلامي، وعلينا إيجاد سبل التعاون حتى نأخذ العبرة والدرس من التجربة الماضية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث نلاحظ أنّ العالم يتنظم في مجموعات جهوية وتكتلات إلا في المغرب العربي والعالم العربي مع الأسف فهناك تخلف وتأخر كبير في هذا المجال.

بالنسبة للمغرب العربي، كل المعطيات تشير إلى الأسباب الموضوعية للتقارب، حتى لا نقول لوحدة سياسية شاملة تلغي السيادة. ويجب على الأقل أن نقوم بإجراءات تنسيقية في كل المجالات، فالشعب واحد، واللغة واحدة، والتاريخ واحد، والجغرافية واحدة، زيادة على الروابط الأسرية والعائلية التي تربط بين أبناء الشعوب المغاربية حيث نرى أنه بين الحدود الجزائرية–التونسية والجزائرية–المغربية يوجد آلاف بل عشرات الآلاف من التونسيات والجزائريات والمغربيات يعشن في أسر مختلطة.

في السنة الماضية تحدث الجنرال خالد نزار عن الشاذلي بن جديد وأشار إلى فكر معين في المجال السياسي المحلي. ولما سأله أحد الصحفيين: «ما رأيك في

الشاذلي بن جديد؟»، أجاب: «إنه نظيف وغير سارق، لكن الحمد لله أفشلنا مبادرته لتأسيس اتحاد المغرب العربي». هذا كلام خطير.

لذلك لا بد من التفكير في عمل بالتنسيق مع إخواننا في تونس والمغرب وكذلك ضمن المجموعة العربية والإسلامية.

في عدة مناسبات أتيحت لي فرصة حضور بعض الندوات في السنوات الأخيرة وخاصة الندوة الأخيرة في بيروت حيث التقيت بعدة مفكرين عرب أعربوا لي عن أسفهم وألمهم لما يحدث في الجزائر، إلا أنهم في نفس الوقت يعلقون آمالا كبيرة على الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل استرجاع سيادته بفضل الكفاح الصعب الذي يخوضه، وسيسقط هذا النظام ويخرج الشعب الجزائري منتصرا بقوة ويختار من يحكمه ويمثله، ويتمنى هؤلاء المفكرون أن تعم الظاهرة الجزائرية العالم العربي كله. سمعت هذا الكلام من كثير من المفكرين في فاس وفي بيروت وفي لندن وفي عدة مناسبات وأملهم كبير في تغيير الوضع في الجزائر.

وحتى لا نقتصر على الأمور المحلية فلا بد من إلقاء نظرة على ما يجري في العالم منذ سقوط جدار برلين 1989 وسقوط النظام الشيوعي حيث صرح كثير من الكتاب والمفكرين منهم يهود أنّ العدو الآن للغرب هو الإسلام حيث لاحظنا في عامي 1990 و 1991 حتى في أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنهم يتحدثون عن أنّ الإسلام هو العدو ولا بد من مواجهته. وكانت الانطلاقة وفتح مرحلة جديدة في هذا الصراع هي أحداث 11 سبتمبر. العدو اليوم للإسلام والمسلمين واضح جدا.

ولذلك علينا كجزائريين الأخذ بعين الاعتبار ما يجري في العالم والعولمة هذه، وهي في الحقيقة أمرَكَنَة الاقتصاد العالمي أو هيمنة أمريكا على الاقتصاد العالمي، انطلقت أساسا بعد اتفاق ريغن وتاتشر في بريطانيا على الليبرالية الجديدة للسوق والرجوع للسوق الذي يحدد كل شيء، أي أنّ السوق هو الإله الذي

يتحكم في العالم والواقع هو مصالحهم فقط للهيمنة على العالم وهم إلى الآن وبقرارات إدارية يمنعون دخول موارد العالم الثالث ويجعلون من الدول الفقيرة سوقا للبضائع الغربية ويتصرفون فيها كما يشاءون. إنها هيمنة ازدادت في السنوات الأخيرة بفضل سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يفرض هذه القيود الليبرالية الجديدة وهي دائما في مصلحة الغرب خاصة البلدان المدينة.

ولا بد من مواجهة هذا المشكل ليس بخطاب سياسي يوافق وضعية الغرب فقط والمصداقية عامة في الغرب، ولكن بالتجربة. يجب أن نأخذ الدروس والعبر مما يجري الآن منذ 11 سبتمبر 2001 حتى نجدد القوة والإيمان بخطتنا ومبادئنا بصفة عامة، إن شاء الله.

كذلك، باختصار، نقول أنه حان الوقت لأن نضع خطة شاملة (un projet de société) في الجزائر تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك بناء على المبادئ الإسلامية المعروفة في القرآن والسنة والقيم القرآنية لبناء مجتمع سليم، ونأخذ بعين الاعتبار المغرب العربي والعالم العربي والعالم الإسلامي في آن واحد.

واعتقادي إننا إن شاء الله سننتصر، لأنّ الظلم يمكن أن يطول لكن لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. والرسول صلى الله عليه وسلم علّمنا في القرآن أنّ الصبر واجب، ولكن العمل كذلك واجب، والدين المعاملة وليس فقط أن نحفظ القرآن أو ندرسه.

وأتمنى لهذا المؤتمر النجاح التام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تدخل عضو مجلس إدارة منظمة العدالة العالمية

السيد العربي عليلي

سيدي الرئيس،

أيها السادة المؤتمرون،

السلام عليكم،

أتقدم بالشكر أولا إلى منظمي هذا المؤتمر على دعوتهم منظمة العدالة العالمية «جوستيسيا أونيفارساليس» ولإعطائي الفرصة لتقديم منظمتنا وتعريفها أمام جمعكم الموقر هذا.

أيها السادة المؤتمرون،

«جوستيسيا أونيفارساليس» هي منظمة دولية غير حكومية أسست يوم 6 مايو 2001 ويقع مقرها بمدينة لاهاي الهولندية.

تضم «جوستيسيا أونيفارساليس» منظمات ومناضلي حقوق الإنسان عبر العالم الذين يسعون إلى ظفر جهودهم من أجل الترقية والذود والعمل على تحقيق آمال الحرية والعدالة، لأنّ ذلك هو أساس السلام والأمن في العالم.

«جوستيسيا أونيفارساليس» تهدف أساسا إلى دعم وإعادة الاعتبار لضحايا الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان وذلك عبر نشطات مختلفة، وعلى الأخص

المتابعة القانونية ضد المشتبه بهم في الجرائم الخطيرة كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتعذيب والاغتصاب والرق والتمييز العنصري وكل الخروقات المصنفة كجرائم في القانون الجنائي الدولي.

كما تهدف أيضا «جوستيسيا أونيفارساليس» إلى الدفاع عن القيم الإنسانية الأساسية وترقيتها، وخاصة منها تلك التي تنص عليها الاتفاقية العالمية لحقوق الإنسان. وتعمل «جوستيسيا أونيفارساليس» أيضا على مد الجسور بين مختلف الثقافات والتقاليد القضائية وكذا ترقية القيم المشتركة التي تخص حقوق الإنسان العالمية.

أيها السادة المؤتمرون،

أما في ما يخص الدعم الذي نخص به ضحايا أخطر الجرائم وإعادة الاعتبار لهم فيتمثل أساسا في الدعم القضائي، إذ تقوم «جوستيسيا أونيفارساليس» برفع المتابعات القضائية حتى تتسنى محاكمة المجرمين وتعويض الضحايا.

وتنشط منظمتنا على المستويات الثلاثة: المحلي والإقليمي والدولي.

فعلى الصعيدين المحلي والوطني، تركز «جوستيسيا أونيفارساليس» جهودها من أجل حمل مختلف الدول على:

- الانضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء الحروب وكذلك القانون الجنائي الدولي؛
- اتخاذ إجراءات تشريعية لتجريم الخروقات الخطيرة للحقوق الأساسية للنفس البشرية وللحريات؛

- اتخاذ إجراءات تشريعية لضمان حماية فعلية للضحايا والشهود من العمليات الانتقامية؛
- إنشاء مراكز لإعادة الاعتبار لضحايا الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان وتكوين أطباء أخصائيين وأطباء نفسانين ومسعفين اجتماعين وخبراء من أجل التكفل بهؤلاء الضحايا؛
- الحث على إيصال كل أشكال الدعم للضحايا وعائلاتهم.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فإنّ «جوستسيا أنوفارساليس» تستخدم كل آليات حقوق الإنسان الإقليمية (كالمحكمتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان) والدولية (كلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية بلاهاي) لدعم وترقية حقوق الإنسان لصالح ضحايا الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان والشهود عليها.

كما تشجع أيضا «جوستسيا أنوفارساليس» كل أشكال التعاون بين مختلف منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

أيها السادة المؤتمرون،

أما في ما يخص ترقية القيم الإنسانية المثلى والدفاع عنها فإنّ «جوستسيا أنوفارساليس» تؤمن بأنّ الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والعقلية والحق في الحريات الأساسية هي إرث مشترك للبشرية جمعاء، ولذلك تناضل «جوستسيا أنوفارساليس» من أجل حماية تلك الحقوق خاصة على الجبهة القضائية، كما تساهم في كل النشاطات التربوية والتبسيطية التي تهدف إلى ترقية هذه الحقوق.

وكلما استلزم الأمر تقوم منظمتنا بشن الحملات التحسيسية من أجل استقلالية القضاء وإحلال السلم، كما تشجع وتدعم كل أشكال الحوار والتبادل بين مختلف الثقافات والتقاليد القضائية على أساس القيم الإنسانية المشتركة.

ولبلوغ هذه الأهداف ترتكز «جوستيسيا أونيفارساليس» على الدعم المادي والمعنوي لكل من يسعى إلى إقامة قضاء عادل للجميع ولوضع حد لكل أشكال التمييز واللاعقاب.

أيها السادة المؤتمرون،

كعينة من أولى المعارك القضائية التي خاضتها منظمتنا أقترح عليكم مراجعة كتاب «في سجون نزار» لمؤلفه إلياس لعريبي أحد ضحايا الجنرال نزار، وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى للدولة السابق للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية غداة انقلاب يناير 1992. ولمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمنظمتنا عبر البريد الإلكتروني:

justitia_universalis@altavista.nl

وأخيرا أشكركم سادتي الكرام على حسن الإصغاء وأتمنى النجاح الكامل لمؤتمركم هذا والسلام عليكم.

بعض التدخلات في المؤتمر

نص خطاب رئيس البعثة البرلمانية لد ج.إ.إ.

السيد أنور نصر الدين هدام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، رب العالمين، وإله المرسلين وقيوم السموات والأرضين.

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالكتاب المبين، الفارق بين الهدى والظلال، والغي والرشاد، والشك واليقين.

اللهم ارحمنا بالقرآن العظيم واجعله لنا إماما ونورا وهدى ورحمة، وارزقنا تلاوته، وأعنا اللهم على إقامة أوامره ونواهيه آمين، وبعد،

أيها الإخوة المشاركون في مؤتمر جبهتنا الإسلامية للإنقاذ المنعقد تحت إسم أخينا الشهيد عبد القادر حشاني، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في هذا الظرف الدقيق من مسيرة جهادنا السياسي في إطار جبهتنا الإسلامية للإنقاذ وما ينتظره منا شعبنا الجزائري من مواقف وأعمال نرفع بها الظلم عنه، تقربا منا إلى الله عز وجل، أذكر نفسي وأياكم بالآية الكريمة من سورة التوبة: ﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾.

أيها الاخوة،

إننا نمر فعلا بظرف دقيق، لا يقل دقة عن الوضع الذي مر به إخواننا غداة إعتقال القيادة الأصلية لجبهتنا الإسلامية، الشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج فك الله أسرهما وجميع إخواننا، ظرف يتطلب منا الفصل الجاد في بعض المسائل التي تقف حجر عثرة في طريق نظالنا من أجل تمكين شعبنا من تقرير مصيره واسترجاع حريته وكرامته وسيادته على بلده ودولته ومؤسساتها، ظرف يتطلب منا إتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية قصد تحسين آداء العمل السياسي داخل ا لجبهة، الأمر الذي من شأنه أن يكون له إنعكاسات كبيرة على شعبنا الجزائري.

إنه وضع لا يقل دقة عن ذلك الذي مر به الشهيدان الشيخ محمد سعيد وعبد القادر حشاني وباقي الإخوة الذين لازموهما، ﴿منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾ حيث اتخذوا على عاتقهم الحفاظ على الخط الأصيل للجبهة والوفاء لشعبنا وأمتنا.

إنّ خطورة وضعية الجزائر تحتاج منا الثبات على الحق ووحدة الصف من أجل إنقاذ بلدنا وشعبنا. يقول الله في سورة إبراهيم: ﴿يثبت الله الذين آمنوا منكم بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويظل الله الظالمين ويفعل ما يشاء﴾.

أيها الاخوة،

إنّ الصراع السياسي من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري الذي خاضته ال ج.إ.إ. في العشرية الماضية ضد النظام العسكري المستبد دفع الفريق الحاكم في البلاد إلى الكشف عن طبيعته الحقيقية: فهو ليس أكثر من عصابة مستلبة حضاريا غير عابئة بالأبعاد الحضارية والأخلاقية والعرقية للشعب الجزائري ولا

بالمقوم الأساسي لشخصيته ألا وهو الإسلام. وقد أضحى الانتماء إلى أيديولوجية العداء لقيم الإسلام هو العامل المهيمن في ديناميكية توجيه وهيكلة مؤسسات الدولة وفي المشاركة في المسار السياسي والاقتصادي للبلد.

إنّ جذورالأزمة الجزائرية، الأزمة التي تفاقمت منذ الإنقلاب على خيار الشعب يوم 11 يناير 1992، تعود إلى غداة استقلال البلاد، وترتبط أساسا بكون أنّ تلك الأقلية الأيديولوجية المستولية على مفاصل الحكم طيلة الفترة ما بعد الاستقلال عملت على تنفيذ مخطط رهيب لدفع الجزائر نحو تبعية إقتصادية وثقافية وعسكرية لبلاد الغرب.

ومما جنته تلك الأقلية المعزولة عن الشعب هو أنها:

- استحوذت على مؤسسات الدولة ونهبت الخيرات التي حبا الله بها بلدنا؛
- وتسلطت على مؤسسات المجتمع المدني، كالأسرة والمدرسة والسجد والصحافة والإعلام والجمعيات و النقابات، إلخ. وأفقدتها حريتها الأمر الذي جعلها تعجز عن القيام بمهامها؛
- وحاربت قيم الإسلام وتخلت عن مبادئ أول نوفمبر، وهمشت الأمازيغية وعرقلت لغة القرآن؛
- وبعد فشلها في محاولتها القيام بإصلاحات سياسية سطحية أرادت من خلالها الحفاض على هيمنتها على مؤسسات الدولة، أقحمت المؤسسة العسكرية والأمنية في المنافسة السياسية وحوّلتها إلى مؤسسة قمع وإرهاب ضد الشعب من أجل ما أسمته تلك الأقلية الأيديولوجية بالدفاع عن الدولة وعن استقرار النظام، متسببة في الحرب الدامية التي كلفت البلاد الكثير.

أيها الإخوة،

إنّ وضع بلدنا هو نتيجة دسائس جناح العلمانيين المحارب منهم للإسلام، تلك الشرذمة التي دعت وألّبت المؤسسة العسكرية والأمنية للقيام بالانقلاب المشؤوم بعد أن رفضها الشعب في الانتخابات التاريخية لجوان 1990 وديسمبر 1991.

إنّ تلك الكتل وحلفاءها الحقيرين تسببوا في حرب أقاموها ضد المشروع الحضاري التحرري للحركة الإسلامية الجزائرية الرامية إلى تمكين الشعب من تقرير مصيره واسترجاع حريته وكرامته ودولته وسيادته التي افتقدها طيلة مائة وسبعين سنة من استدمار صليبي فرنسي حقود واستبداد نظام عسكري حقير أحكم قبضته بالحديد والنار على مفاصل الحكم فضيّق من حريات وحقوق الشعب وأتلف مصالحه الاستراتيجية ونهب خيرات البلاد.

علينا أيها الإخوة أن لا ننسى أنهم هم سبب الأزمة وبالتالي فإن السبيل لحل أزمة بلدنا إنما يكمن في السعي الجاد لإزالة النظام الإرهابي الذي أقامته تلك العصابة وبالتالي تمكين شعبنا من اختيار سلطة سياسية يراها هو لا غيره أنها تخدم مصالحه.

أيها الإخوة،

إنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 المفزعة، بأمريكا، أحدثت تغيرات خطيرة على الصعيد الدولي حيث أنّ المجتمع الدولي أصبح يعتبر الجهود المبذولة، داخل العالم الإسلامي على وجه الخصوص، من أجل تقرير مصير الشعوب وحقها في اختيار سلطتها السياسية، أصبح يعتبرها أعمالا إرهابية.
وهكذا، وبالنسبة لبلدنا، فتحت غطاء مشاركة الجزائر في ما يسمى بالتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، نرى جناح العلمانية المحارب للإسلام يواصل تحريضه

للجنرالات مجرمي الحرب للاستمرار في نهج سياسة القمع وإفشال مبادرات الجبهة المتكررة للحل السياسي الذي يحق حق الشعب، وذلك من خلال مناورات استفزازية شتى تستهدف الانتقاص من شأن خيرة أبناء الشعب من المجاهدين الأشاوس ومن شأن أبناء الحركة الإسلامية الجزائرية وأنصار الجبهة على وجه الخصوص، وتحريف بطولاتهم وإنجازاتهم في طريق تمكين الشعب من تقرير مصيره واسترجاع حريته وكرامته.

إنّ تلك العصابة نراها اليوم تكثف من حملتها الشعواء ضد المشروع الحضاري للحركة الإسلامية الجزائرية وضد الإسلام وقيمه الحضارية. وهي تُصعّد من ممارستها إرهابا فكريا ضد بناتنا وأبناءنا الملتزمين بالإسلام وقيمه. كما أنها تعمل على تفريغ المنظومة التربوية من أيّ محتوى إسلامي، وزرع فتنة العصبية، مُهددة بذلك مستقبل الجيل الصاعد ووحدة شعبنا وترابنا الوطني.

إنّ هدف هذه الحملة هو مواصلة قبضة الانقلابيين وحلفائهم على مفاصل الحكم ومواصلتهم نهب خيرات البلاد وإتلاف مصالح الشعب الاستراتيجية والمزيد من قهره والتضييق من حريته وحقوقه وتفقره في وقت ازدادت تلك العصابة ثراء.

أيها الإخوة،

علينا اليوم أن نذكر المجتمع الدولي أكثرمن قبل أنّ الـ ج.إ.إ. تعتبرالممارسة السياسية السلمية الحرة من مقاصد الشريعة السمحة، حيث ترى من واجبها تقديم الوسائل السلمية على غيرها.

علينا تنبيه المجتمع الدولي أنّ سكوته عن إيقاف المسار الإنتخابي في الجزائر وعن قرار حلّ الحزب الفائز بالأغلبية، الـ ج.إ.إ.، يوم 4 مارس 1992، وكذلك عن حلّ المجالس المنتخبة البلديّة والولائيّة، القرار الذي رافقته اعتقالات

عشرات الآلاف من مناضليها وأنصارها، إنّ السكوت المتواطئ هذا أدّى إلى كارثة حقيقية حيث عمدت الطّغمة العسكريّة إلى إشعال فتيل الصّراع المسلّح الفتاك والذي كلف البلاد الكثير.

علينا أن نذكر المجتمع الدولي بتلك النداءات المتكررة من قبل الجبهة، رغم حلها، من خلال بياناتها الرسمية وتصريحات مختلف قيادات خطها الأصيل والتي كانت ولا زالت تشدد على أنّ الأزمة الجزائرية أزمة سياسية ولا بد من حل سياسي شامل يحق حق الشعب بكل فئاته.

علينا أن نشرح للمجتمع الدولي أنه لم يكن لجوء أنصار الجبهة وبعض قياداتها إلى القوة والتجميد المؤقت لنشاطاتهم السياسية (حتى يحافظوا على الطابع السياسي للجبهة: فلم يكن أبدا هدف تلك القيادة ذوبان الجبهة في أي إطارمسلح كان، حيث بقدر ما هو خطر على البلاد تسييس القوات المسلحة بذات القدر يكون خطرتسليح الأحزاب السياسية)، إنّ لجوءهم إلى القوة لم يكن إلا دفاعا عن النفس في وجه الوحشية التي سُلّطت على الشعب من قبل الانقلابين وخاصة بعد أن أوصد هؤلاء الانقلابيون كافة الطرق السلمية المفضية إلى حل عادل يثبت حق الشعب في تقرير مصيره.

أما فيما يخص قضية قمار المفتعلة، فلم تكن سوى ذريعة استغلّها الانقلابيون لتبرير مصادرة حق الشعب في الاختيار. إنّ قيادة الجبهة من خلال الشهيد حشاني نددت حينها وبشدة بتلك العملية المشبوهة ونادت بمواصلة المسار الانتخابي.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يكتب بطولات إخواننا المجاهدين الأشاوس في سجل حسناتهم يوم القيامة، هؤلاء المجاهدون الذين صمدوا على قلة عددهم وندرة عُدتهم في وجه قوات الطاغوت الخاصة المدعمة بأحدث الأسلحة من قبل تلك

الدول الحقودة على الشعب الجزائري المسلم وعلى أبناءه في الحركة الإسلامية وبالخصوص أنصار الجبهة وقادتها.

كما ندعو المولى عزّ وجلّ أن يتغمد برحمته الواسعة كل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم رخيصة من أجل الدفاع عن الشعب وحقه في تقرير مصيره واختياره السلطة السياسية القادرة على خدمة الشعب والدفاع عن المصالح الاستراتيجية لبلدنا الحبيب الجزائر.

علينا أن نذكر المجتمع الدولي بتلك المبادرات المتواصلة لقيادات الخط الأصيل للجبهة طيلة العشرية الماضية من أجل حل سياسي يحق حق الشعب: مبادرات رئيس الجبهة، الشيخ المدني عباسي، ونائبه الشيخ علي بن الحاج، وباقي أعضاء القيادة الأولى، وكذلك المكتب التنفيذي المؤقت بقيادة الشهيد عبد القادر حشاني والشهيد يخلف شراطي والشهيد أبو القاسم تاجوري، وكذا خلية الأزمة بقيادة الشهيد محمد السعيد والشهيد عبد الرزاق رجام.

إنّ الجبهة لم تكتف بتوجيه خطابها للانقلابيين من أجل حل سياسي شامل يحق حق الشعب ويحقن دمائه، بل اتجهت كذلك إلى المجتمع الدولي من خلال إرسال منذ أول مارس 1992، بعثة من نواب الجبهة المنتخبين في الإنتخابات البرلمانية لـ 26 ديسمبر 1991، وذلك من أجل: «التعريف في بلاد الغرب بقضية الشعب الجزائري وقضية الجبهة وفك العزلة الإعلامية التي أراد النظام فرضها على الشعب وقيادة الجبهة».

وكذلك، علينا أن نذكر المجتمع الدولي، أنه، بعد أن أوصد النظام الأبواب أمام كل محاولة للحل السلمي من داخل الوطن، لم تتخل الجبهة عن مساعيها للحل السلمي فكانت مبادرة بعثتها البرلمانية لجمع الأحزاب الممثلة للشعب في روما والتوصل معهم في يناير 1995 لذلك العقد الوطني التاريخي «من أجل حل سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية». وكذلك مبادرة البعثة البرلمانية «من أجل

البحث عن السلام في الجزائر» في ستكهولم وفي جنوب إفريقيا مع الرئيس نلسون مندلاّ في فبراير 1996.

علينا أن نذكر المجتمع الدولي برد النظام الانقلابي الطاغوتي: وهوالرفض المطلق لكل تلك المبادرات.

كذلك علينا تذكير المجتمع الدولي، أنه، وبناء على تلك النظرة الحضارية للجبهة فيما يخص الصراع في بلدنا الجزائر، كانت تلك الدعوة التاريخية للسلام التي وجهها رئيس الجبهة الشيخ الدكتور المدني عباسي فكّ الله أسره وجميع إخواننا، دعوة إلى السلام وجهها في سنة 1997 إلى جميع قادة المجاهدين.

والذي دفعنا في البعثة البرلمانية إلى دعم تلك الدعوة إلى السلام هو وحشية الجرائم تلك المرتكبة في حق الشعب والتي استهدفت بشكل خاص المناصرين للجبهة انتقاما منهم جزاء لتأييدهم مشروع الجبهة.

وفي نظرنا، إنّ هذه الدعوة شكلت مبادرة حكيمة من القيادة الأصيلة للجبهة وهي صادرة من إرادة صادقة كان من شأنها توفير مناخ موات يساهم في حل شامل لأزمة البلاد لو لم تقم تلك الأقلية المهيمنة على السلطة الفعلية فيه على إفراغ المبادرة من مدلولها وتحويلها إلى استسلام مخزي.

بالفعل فإنّ بعض إخواننا سقطوا في استسلام مخزٍ، إذ أساءوا تفسير دعوة السلام تلك، ومع تجاوز القيادة الشرعية للجبهة والمتمثلة في الشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج، أبرموا مع مجرمي الحرب من جنرالات النظام هدنة خزي وعار في حق الشعب والشهداء والمجاهدين والمغيبين والذين سُجنوا وعُذبوا وشُردوا وهُجروا.

إنهم أبرموا صفقة الذل التي أنكر وجودها مؤخرا أحد الجنرالات مجرمي الحرب.

أيها الإخوة،

لاينبغي أن يصرفنا ذلك كله عن أهداف الجبهة ومشروعها الذي من أجله أنشئت.

هكذا ونظرا لأنه لن يكون معنى لأي إصلاحات في البلد دون الوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي المحق لحق الشعب، فإنه ينبغي علينا من خلال هذا المؤتمر، وبدون التنازل عن حق الشعب، التأكيد على أنّ الجبهة ثابتة في موقفها الداعي إلى وجوب تقديم الوسائل السلمية على غيرها.

إننا على وعي في البعثة البرلمانية أنّ هذا الموقف الحضاري للجبهة، فيما يخص الصراع في البلد، قد أدى بالأقلية الأيديولوجية المستولية على مفاصل الحكم إلى إساءة فهمه وسوء تقدير عزيمة وقدرات المجاهدين البررة. فإنّ على المؤتمر أن يعلن لتلك الأطراف الحقودة على الشعب أن تدرك أننا لا نخشى الموت بل نتمناه في سبيل الله والقضية العادلة التي نخوضها، وأننا عازمون على مواصلة العمل من أجل إقامة الدولة الإسلامية، دولة الحق والعدل، وأنه من يصرّ على منعنا من حقنا الطبيعي والشرعي هذا بالقوة فسنتصدى له بكل الوسائل الشرعية.

أيها الإخوة،

إننا ننتظر من هذا المؤتمر المبارك أن نخرج إن شاء الله ونحن جميعا ثابتين على الحق معترفين بأخطائنا وعازمين على الإقلاع عنها. وأن نخرج منه إن شاء الله وصفّنا موحد لله عز وجل وموحد حول أهداف واضحة للمدى البعيد، والمتوسط والقريب، وسبيل تحقيقها واضح. نريد أن نخرج إن شاء الله من هذا المؤتمر بقيادة وطنية منتخبة لفترة زمنية محددة لتحقيق برنامج سياسي واضح للمرحلة المقبلة، على ضوئه يراقب المجلس الشوري المكتب الوطني التنفيذي.

أيها الإخوة،

عشر سنوات مرت منذ الانقلاب المشؤوم لـ 11 يناير 1992، والجزائر لا تزال تفتقر إلى الحل السياسي العادل المحقق لحق الشعب، الحل الذي يمكّن البلد من تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد التي تتخبط فيها وتجاوز التحديات التي لا مناص من مواجهتها.

من هنا، أملنا أن يجعل المؤتمر السعي من أجل الوصول إلى حل سياسي للأزمة الجزائرية كأولوية برنامج الـ ج.إ.إ. السياسي للسنتين المقبلتين.

وفي هذا الصدد لدينا مشروع عمل، سوف يُعرض عليكم إن شاء الله إن سمحت بذلك ضروف المؤتمر، نطرح من خلاله مقترح برنامج سياسي مرحلي نطمح من خلاله:

- تمكين القيادة من العمل بفعالية أكثر من أجل وقف نزيف الدم الناتج عن إغلاق الطغمة باب ما أسماه الشيخ المدني عباسي التغييرالإختياري الإنتخابي وتحويل الطغمة الصراع إلى الميدان العسكري؛
- وكذلك معالجة مخلفات الأزمة من تضميد جراح شعبنا ورد المظالم؛
- الأمر الذي سوف يمكننا بإذن الله من إزالة أسباب الأزمة، أي إزالة العوائق الواقفة حجرة عثرة في طريق استرجاع السيادة للشعب ومن ثمة استرجاع حق الجبهة وقيادتها الأصلية، المتمثلة في الشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج، وباقي قيادات الجبهة الثابتة على الحق والخط الأصيل والملايين من أنصار الجبهة،

استرجاع حقهم في الممارسة السياسية العلنية داخل الوطن. إنه حق شرعي وطبيعي وضروري إن أردنا المساهمة الحقيقية والفعالة في إيجاد حل دائم يحق حق الشعب بكل فئاته.

كما أسلفنا، إنّ القوى المحاربة للإسلام كثفت من حملتها ضد المشروع الإسلامي مستغلة الوضع العالمي الناتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001. الأمرالذي يلزمنا أكثر من ذي قبل أن نوضح بأنفسنا لشعبنا وللمجتمع الدولي أبعاد برنامجنا السياسي والأهداف التي يرتكز عليها والسبيل لتحقيقها وهو: إعادة قيام الدولة الإسلامية كأداة في يد الأمة لتحقيق نظام مجتمعي أسسه قيم الإسلام على أرض الجزائر من خلال إقامة نظام حكم مدني تعددي يرتكز على مبدإ الحاكمية لله والسلطة للشعب.

وفي الختام أيها الإخوة،

حتى نتمكن من تحقيق أيّ برنامج سياسي، علينا التفكير الجاد في بعض التحديات التي تواجهنا ومنها:

1- إيجاد السبل السليم لكسر الجدار الذي وضعته الأقلية الأيديولوجية من جناح العلمانية المحاربين منهم للإسلام بيننا وبين المؤسسة العسكرية والأمنية والسبيل لتنظيف هذه المؤسسة الحيوية من مجرمي الحرب. وذلك حتى نتمكن من تعريف أنفسنا بأنفسنا إلى تلك المؤسسة التي تسيطر على مفاصل الحكم في البلاد إذ لا يمكن، في تصورنا، التوصل إلى حل سياسي سلمي شامل وعادل دون فتح حوار مباشر معها، بعد تنضيفها من المجرمين، نتعرف من خلال التواصل معها على تخوفاتها وإنشغالاتها ونعرّفها بتصورنا للحل مباشرة دون وسيط من وسطاء السوء وكثيرا ما هم؛

2 – إيجاد السبيل السليم لكسر استحواذ الطغمة على وسائل الاتصال بالجماهير؛

3 – إيجاد السبيل السليم لفتح قناة اتصال مع شركاء الجزائر على المستوى الدولي وخاصة مع الدول المغاربية والعربية والإسلامية والدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط وتعريفها أنفسنا وبرنامجنا؛

هذا على الصعيد السياسي، وأما على الصعيد التنظيمي، فإنّ على القيادة الجديدة:

4- إيجاد آلية نستوعب من خلالها الفعاليات المؤهلة للعمل الحزبي التنظيمي من نشاط الفروع وتنظيمها في الداخل والخارج وكذلك مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والإعلامية، إلخ.

أيها الإخوة،

نرجو من الله أن يسدد خطاكم وأن يوحّد كلمتكم من أجل إقرار نصوص وقرارات تخدم مصالح شعبنا وجبهتنا وكذلك من أجل التوصل إلى تدعيم المجلس الشوري الوطني بعناصرة فعالة وإنتخاب مكتب وطني تنفيذي مؤقت وفيّ للخط الأصيل.

وبهذه المناسبة ندعو القيادة الجديدة للتفكير في إيجاد إطار جديد نذكّر من خلاله الأجيال الصاعدة من أبناء شعبنا والمجتمع الدولي أنه قد تمت ذات يوم إنتخابات حرة ونزيهة في الجزائر واختار الشعب خلالها الإطار والرجال الحاملين مشروع إقامة الدولة الإسلامية، دولة الحق والعدل.

أيها الاخوة،

إنّ طريق تحقيق مشروع الجبهة الحضاري طريق صعب وشاق. طريق لا يحتمل الفرقة. إنه طريق الجد. طريق وعر يحتاج إلى الحزم والقوة، وقوتنا في تمسكنا بحبل الله عز وجل والصدق في القول والعمل: ﴿وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ووفقكم الله إلى ما فيه الخير لديننا ودنيانا وآخرتنا وشعبنا وأمتنا.

نص خطاب رئيس المجلس التنسيقي لد ج.إ.إ.

السيد أحمد الزاوي

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى وآله وصحبه.

أيها الأخوة المؤتمرون،

ينعقد مؤتمرنا المبارك هذا، مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني في ظروف تتسم بالتعقيد والتشابك، وفي أوضاع يعيشها شعبنا أقلّ ماتوصف به كونها مأساوية، وفي سياقات دولية رهيبة جعلت من أولى أولوياتها محاربة المدّ الإسلامي بتلوناته، كل هذه العوامل مجتمعة ينعقد في سياقها هذا المؤتمر لتخليص البلاد من شر استطار إثمه وظلم تمادى في غيّه، ولتصحيح المسارات الجبهوية بتقويمها وترشيدها، وتجديد نصوصها وهياكلها.

وفي بدايات حديثنا في هذه العجالة المباركة، سنعمل علىتوصيف الأزمة الجزائرية، ثم نعرج على سرد أهم مبررات تأسيس المجلس التنسيقي مع بيان العلائق التي كانت سببا في تراجع أدائية الـ ج.إ.إ. في الداخل والخارج.

أسباب الأزمة الجزائرية وسبل علاجها

إنّ المدخل الأساسي لفهم المسألة الجزائرية بأسئلتها المنهجية وقضاياها المعقدة والملحّة يقتضي منا المسلكية الصحيحة والرجوع إلى بناء الدولة الجزائرية وتاريخيتها، فمن السذاجة بمكان اختزال المشكل الجزائري في أحداث 1991

وانقلابها المشؤوم، ومن يفعل ذلك فهو يعمل على تكريس المأزق وإعادة إنتاجه. فالمشكل الجزائري تاريخي وبنيوي تمتد جذوره إلى أحداث ثورة 1954 المباركة ضد المستعمر الفرنسي الغاشم، وتمتد إلى الإنقلابات التي طبعت جزائر الاستقلال، وتمرّ عبر التصفيات الجسدية التي طالت أبناء الثورة ومعارضي مشروع السيطرة والدكترة. وتركيزنا على بنية الدولة التي هي ابتذالية في طابعها لا يعني أننا نغفل إنقلاب 1992 وما جرّه من ويلات وإنما قصدُنا في هذا هو بيان العِلّة المتعدّية والمؤثرة والرئيسة في أزمات البلاد ومآزقها المتتالية.كما أننا لا نتردد إذا ما سنحت لنا فرصة برفع عقيرتنا في توصيفنا للأزمة وتداعياتها من أنّ مهيجها ومحركها هم جنرالات فرنسا (أصحاب الموديل الشيلي). فلقد كان انقلابهم على الشرعية في يناير 1992 مرادفا للعودة إلى الحكم الشمولي الذي أفرز هذه الحالة الشاذة في مجتمعنا، وأسّس للنتائج الكارثية.

وإذا كان لل ج.إ.إ. وسلوكياتها الاستعراضية دور في إعطاء الفرصة للعسكر في الإنقضاض على مشروعها، فإنه من المؤكد أنّ الدولة منذ الاستقلال تنحو باتجاه الحلول العنيفة مع خصومها، مما يعني أنّ سيكولوجية العسكر تنزع لحسم الخلافات بالقوة والإرهاب، وهم لاشك يعبّرون بذلك عن طردية تاريخية من أهم عناصرها الإقصاء والتصفية والإبعاد. فالدولة ممثلة في العسكر هي مبتكرة العنف ولها السبق في تطويره ورعايته في محاضنها.

لقد كانت الدولة الجزائرية مبناها الدشرة والقبيلة والجهوية، واليوم أصبح أساسها العسكر والباتريوت. وكانت شرعيتها تستمد من الجهاد والثورة ضد المستعمر وهي اليوم تستمدها من محاربة الإرهاب وإنقاذ الدولة بزعمهم، وصدق الفيلسوف القائل: «يختلق الحكام الحروب ليشعر الناس بالحاجة إليهم».

لقد أصبح العسكر هم الشريحة الأساسية في الجسم السياسي الجزائري، والأحزاب والمنظمات والهيئات الرديف التابع الذي لاحول ولا قوة له.

إنّ الدولة اليوم أصبحت عنفا يغالب المجتمع وينازعه، وأداة في يد نخبة مستغربة تستغله في تمرير مصالحها، وتهدف من خلاله لطمس هويته وفرض أساليب غريبة عن كينونة المجتمع ومصيره.

إنه من الغباء اعتقاد أنّ العسكر يتهيؤون للخروج من الحلبة، بل إنهم يتهيؤون لمرحلة جديدة ليس من أجل إنهاء الصراع لصالح السّلم الاجتماعي بل لإعادة صوغ معادلاته وآلياته. كما أنه من السذاجة بمكان اعتقاد أنّ المجازر سيبطل مفعولها لأنّ ذلك يعني ببساطة انتهاء دور العسكر.

إنّ العشرية السوداء بما تحمله من مآس يتحملها نظام الجنرالات، فالوصفة التي قدّمها عبر سنوات الأزمة العجاف والبائسة لم تقدّم الحل المرتجى غير القدرة على إعادة إنتاج نفسه في طبعات مختلفة. فلا الاستقلال ضرب بجرانه في الأرض ولا تأمين اللقمة وجد طريقه إلى الفقراء الذين تضاعف عددهم حتى أصبحت الجزائر قرينة الخوف والجوع.

جاء في الحديث الصحيح: «خير أئمتكم من تحبونهم ويحبوكم، وشر أئمتكم من تكرهونهم ويكرهونكم».

أسباب تأسيس المجلس التنسيقي لـ ج.إ.إ.

لقد تأسس المجلس التنسيقي بتاريخ 3 جمادي الثاني 1417 (الموافق لـ 5 أكتوبر 1997) استجابة لسياق تاريخي فرضته الانتكاسات المتتالية والتراجعات الخطيرة على المستوى الفكري والتنظيمي، كل هذا أدّى إلى إفراز شعور قوي من بعض فعاليات الجبهة وقياداتها الوسيطة وبعض رموزها الشورية بضرورة التحرّك لإعادة الأمور إلى نصابها. كما لا يفوتني أن أشير إلى محطة مهمة كانت سببا في تأسيس المجلس المؤقت، وهي الهدنة التي رفضناها لأسباب منها:

- أنها جاءت في سياق متأزم بالنسبة للسلطة حيث استطاع الجناح الاستئصالي داخل السلطة أن يستعملها كورقة في وجه معارضيه في داخل السلطة، ولذلك اعتبرناها آنذاك هدنة وظيفية تخدم جناحا في السلطة، ولا تحقق أهداف الأمّة ولا آمالها في الانعتاق من الديكتاتورية والظلم المسلط عليها؛
- أنها افتيات على السياسي الذي ينبغي أن يكون الواجهة لكل تفاوض، فولّى العسكري هو السياسي وليس العكس، وهذا مما لا يختلف فيه اثنان ولا ينتطح فيه عنزان، فلا يجوز بحال في شرعة ولا نظام استلحاق السياسي بالعسكري؛
- أنها تسوية منقوصة تستهدف التسليم بالأمر الواقع؛
- أنها تبييض لمسار نظام الجنرالات الدموي وتراجع عن المكاسب وإهدار للأوراق التفاوضية.

لقد كانت ولاتزال الهدنة صنعة عسكراتية وبدعة مخابراتية وخدعة روّج لها ولعوائدها المعدومة طرف منّا لاعتقادهم الساذج أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان.

أسباب تدهور أداء الـ ج.إ.إ.

مما لا ريب فيه أنّ التراجع الحاصل في العمل الجبهوي ومسيرته يعود إلى أسباب موضوعية وبعضها ذاتي، ففرادة التجربة في السياق الإسلامي وعدم اعتبارها بتجارب أخرى أسهم في فتح باب الاجتهاد واسعا، زيادة على القمع الذي سُلِّط على قيادات الجبهة وقواعدها مما تسبب في إرباكها وإفقادها لتوازنها وصوابيتها. كما أنّ عدم استكمال الجبهة مهام فترات الإنتقال التي تمرّ بها

الحركات السياسية التي تريد أن تبني لنفسها مجدا، أو بالأحرى استفزاز النظام لها حتى لا تستكمل أطوار بنائها هو الذي أسّس لتراكم الأخطاء والهفوات.

وليس هذا تبريرا للأخطاء والهفوات التي طبعت مسيرتنا، ولا تماديا مع المثل الذي يقول إنّ الهزيمة يتيمة، بل إننا نتحمّل المسؤولية التاريخية ولا نعفي أنفسنا من المساءلة والمراجعة التي تعتبر قضية حيوية لاستئناف مسيرتنا المباركة. وسأعمل على تلخيص ما أراه سببا في عِللنا في الأساسيات الفكرية والمنهجية التالية التي وقع الإنحراف فيها:

- عدم وضوح الرؤية التغييرية عند أغلب قيادات الجبهة في مغالبة السلطة؛
- عدم استيعاب القاعدة النضالية للفكرة التغييرية؛
- اندماج طرف منا في معادلات السلطة، وحرصه على استرضاء السلطة على حساب اكتمال المعادلة الجبهوية؛
- عدم فهم الميكانيكة التي تخضع لها حركة الخلافات داخل أجنحة النظام؛
- غياب الحس التفاوضي عند كثير من القيادات رافقه سذاجة في التعاطي مع النظام؛
- عدم الإعداد لمرحلة ما بعد الإنقلاب والاستعداد لتكاليفها الباهظة؛
- عدم الإدراك الدقيق لمتغيرات المعطى الدولي وحساباته؛
- عدم وجود نصوص ضابطة وقوانين صارمة هو الذي أدّى إلى التسيب التنظيمي، فتعددت الهيئات وتناقضت الخطابات،

وافتات مدني العسكري على مدني السياسي مما قلل من هامش مناوراتنا؛

أيها الإخوة المؤتمرون،

إنّ مواجهة الباطل تستدعي منا تكثيف الجهود ومراكمة الحجج وتجاوز أنانية الإطار وإذلال الحساسيات.

وإنّ المطلوب منا اليوم أكثر من أيّ وقت هو تحويل هذا التراجع إلى قوة تنتزع المواقع وأوّل ملامح هذه القوة هو المساءلة والمراجعة، فلا بد لنا أن نعي الترابط الوثيق بين فاعلية السياسة وأوضاع البيت، فالحركة التي تفتقد للقوة التنظيمية لابد وأن تفتقد للهيبة والإحترام التي هي أساس الفعل السياسي. وإنّ مؤتمرنا هذا إحدى السبل لتصحيح المسار وتجديد دور الجبهة.

أيها الإخوة المجتمعون،

إننا نأمل فيكم الخير ونتوسّم فيكم العدل الذي ارتضاه الله لنفسه لتخرجوا من مؤتمركم هذا بقرارات تخدم القضية وتخلص أمتنا من شرور الظالمين، وتؤسس للمستقبل الجبهوي حتى تكون القوانين نصوصا ملزمة وواضحة، والقرارات خادمة لقضيتنا العادلة.

أيها المؤتمرون إننا مطالبون بالتالي:

- إعادة الاعتبار لل ج.إ.إ. وبعثها من جديد وتسويق قضيتها إلى العالم؛

- فضح الباطل وأولياءه، ورفض الطغيان بكل أشكاله، فلأن أكون ذنبا في الحق خير من أكون رأسا في الباطل؛
- تعريف السِّلم الذي نريده ونتشبث به، وذلك برسم استراتيجية تستهدف القضاء على الأزمة؛
- الإجابة عن المشكلة الاجتماعية التي تنخر مستقبل بلدنا وأمتنا، والتي من جرائها سُرِّح العمال وتقلّصت الطبقة الوسطى وتمدد الفقر بأشكال رهيبة، واستولت الشركات الأجنبية على ثروات البلاد، واسترعى الذئب، وطغى الرويبضة واستغنى المجهولون.

وأخيرا إنّ الحل لمآزقنا التي تكاد تهزمنا هو دعم المسيرة الجبهوية بتجديد هياكلها واكتمال معادلاتها، وهو الانتصار الذي ينبغي التحمس له والبناء عليه، كما هو السبيل لكسر الاحتكار في اتخاذ القرارات، واعلموا أنّ النصر لن يصنعه فرد أو مجموعة مهما كان وعيها وحذاقتها بعيدا عن الجماعة المؤيدة.

قال الله تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإنّ الله لمع المحسنين﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نص خطاب عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر

السيد إبراهيم فيلالي

بسم الله الرحمن الرحيم.

والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد، وعلى آله وأصحابه ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

اللهم ارحم شهداءنا الذين قدّموا أنفسهم الطاهرة فداءً لدينهم ودفاعا عن مشروعهم ومشروع الأمة قاطبة وهو مشروع إقامة الدولة الإسلامية.

اللهم فكّ أسر المختطَفين المفقودين.

اللهم فك أسر معتقَلينا وعلى رأسهم شيخانا الكريمان علي بن الحاج والمدني عباسي.

اللهم يسّر أمورنا وكلّل بالنجاح أعمالنا.

اللهم ارحم أخانا الشهيد عبد القادر حشاني صاحب فكرة عقد هذا المؤتمر.

اللهم وحّد صفّنا واجمع كلمتنا على الحق.

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

اللهم اهد إخواننا الذين تغيّبوا عن جمعنا هذا ولا تجعل في قلوبنا غِلاّ لمن خالفنا الرأي والاجتهاد واهدنا وإياهم إلى سواء السبيل.

اللهم يا مقلّب القلوب ثبّت قلوبنا على دينك.

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهوّن به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، وانصرنا على من ظلمنا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا.

وبعد فإننا نتقدم بالشكر لهذه الوجوه الكريمة على تلبية الدعوة وحضور هذا اللقاء رغم المشاق والعراقيل وربما المخاطر. نسأل الله لكم الجزاء الجميل والثواب والنصر المبين، إنه نعم المولى ونعم النصير.

إخواني الكرام،

كان من الأولى والأجدر بنا في هذا اللقاء أن يتضمن جدول أعمالنا المراحل التي مرّت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة العشرية الماضية منذ انقلاب جانفي 1992 إلى اليوم، وهو ما نعني به تقييم هذه المرحلة تقييما موضوعيا لنتدارك من خلال هذه المسيرة المحطات الهامة وتحليلها والخروج باقتراحات عملية أهم، ولكن للأسف رأى بعض الإخوة أنّ الخوض في هذه المسائل قد يثير خلافات وربما نزاعات ونحن في مرحلة حسّاسة وحرجة، الأمر الذي جعل معظم الإخوة في اللجنة التحضيرية يطالبون بتأجيل هذا التقييم إلى مرحلة لاحقة، وربما يكلّف بها مختصون عايشوا الأحداث الأليمة التي مرّت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العشرية الماضية.

وبالرغم من هذا النقص الواضح فإننا في مكتب بلجيكا نودّ أن نطرح أمامكم ما خلصنا إليه وهو أنّ الصراع المفتعل بين قيادي الجبهة الإسلامية

للإنقاذ منذ مدة طويلة وحتى أيامنا هذه ينحصر في الانتماء إلى المدارس والاتجاهات الفكرية التي عرفتها الساحة الجزائرية قبل ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث مازالت الرواسب القديمة تعشّش في أذهان بعض إخواننا من هذا الطرف أو ذاك ولا ينظرون إلا بمنظار أسود وهو منظار التآمر وسياسة الاحتواء واستعانة كل طرف بمريديه أو بمن ينتسب إلى مدرسته في أيّ عمل أو مهمة ما في صفوف الجبهة.

إنّ هذه الخلفيات أدّت ببعض الإخوة إلى اتخاذ موقف سلبي بحيث عارض فكرة عقد المؤتمر أصلا بدعوى أنّ التحضير له يُشرف عليه تيار معين، بينما أراد البعض الآخر من المؤتمر غطاء وتزكية لطريقة بالية وهي طريقة التعيين يباركها المؤتمر ويبقي مركز القرار غامضا في يد من يُسمّى بالقيادة الوطنية.

ونظرا لمساهمتنا منذ البداية في أشغال اللجنة التحضيرية تولّدت لدينا قناعة بعد مرور الوقت أنه لا مفرّ من بناء مؤسسة حقيقية لا تخضع لنزوات الأفراد بل وحتى التيارات الفكرية المتواجدة داخل الجبهة، لذلك سرنا في هذا المسعى والذي نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكلّل بالنجاح ولأننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة تطعيم قيادة الجبهة بإطارات ذات كفاءة ومصداقية حسب مواصفات رئيس الحزب في إحدى رسائله على أن تكون هذه الإطارات من جميع أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن مختلف المدارس لأنّ هذا الأمر أصبح واقعا معيشا ولا يجب القفز عليه بل يجب مواجهته بكل صدق وصراحة. في نفس الوقت نرى أنه لا يوجد ما يعيب وجود هذه المدارس على مختلف مشاربها بل نراها من قبيل الإثراء والتنوع يفيد المشروع الذي ينوي كلنا إنجازه في بلادنا، بلا إفراط ولا تفريط.

وهناك حقيقة أخرى وهي أنّ هناك أغلبية صامتة ومنهم إطارات لا تنتمي إلى أيّ تيار من التيارات، لذلك يجب علينا البحث عن إيجاد توازن حقيقي حتى لا تطغى مدرسة على أخرى.

إخواني الكرام،

إنّ التخوف الذي أبداه بعض الإخوة يعود في الأصل إلى سوابق وأحداث عاشتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعاشها البعض منكم سواء عند تأسيس الجبهة والالتحاق بها فيما بعد ثم المبادرة التي قام بها الشيخ محمد السعيد رحمه الله مع أخيه عبد الرزاق رجام وإخوانهم الآخرين بالانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، كل هذه الأحداث تركت – أحببنا أم كرهنا – أثرا مؤلما بالرغم من النوايا الحسنة لأصحابها إلا أنّ بعض قادة الجبهة سواء في الداخل أو الخارج رأوا أنّ هذه المبادرة غير صحيحة بسبب الإعلان عن ذوبان الجبهة في الجماعة وهو في كل الأحوال اجتهاد قابل للصواب والخطأ ونتمنى أن نسمع يوما جوابا شافيا.

إخواني الكرام،

قد يتبادر إلى بعض الأذهان أنّ هذا الكلام استعراض لشيء من تقييم المرحلة الماضية، ولكنها إشارات اقتضت الضرورة التطرّق إليها بكل صدق وأمانة وبعيدا عن أية إثارة. لماذا نقول هذا؟ لأنّ تيارا عريضا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ يعتقد أنّ التيار الذي كان يقوده الشهيد الشيخ محمد السعيد رحمه الله يتحيّن الفُرص للاستيلاء على مقاليد القيادة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إنّ الانتماء لهذه المدرسة الشريفة صاحبة الفضل الكبير في الدعوة إلى الله يعتز بها كل جزائري ويفتخر بإنجازها سواء في حياة من تُنسب إليه – الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله – أو فيما بعد وخاصة الشهيد محمد السعيد الذي تحمّل الأمانة في ظرف عصيب لما ألقاها إليه الشيخ المدني عباسي رئيس الجبهة ذات يوم، وقام بأدائها على أحسن وجه.

إخواني الكرام،

كلكم تعرفون الظروف التي ظهرت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي ذي وعاء عريض ضم كافة التيارات الإسلامية بما فيها المذهب الإباضي وربما بعض الطرق الصوفية. وهذا التنوّع الذي خرجت به الجبهة الإسلامية ظاهرة فريدة في الحياة السياسية العربية والإسلامية في عصرنا هذا.

فقد تعايشت داخل الجبهة جلّ هذه المدارس والاتجاهات الفكرية وقد أثرى هذا التنوع المنافسة السياسية والثقافية والإعلامية في الجزائر وكانت الغلبة فيه دائما للجبهة الإسلامية للإنقاذ ويشهد بهذا العدو قبل الصديق.

لذلك أيها الاخوة الكرام يجب علينا أن نتمسك وبكل قوة بهذا النمط من التنوّع حتى نبقي على جبهتنا موحَّدة قوية متماسكة يجد فيها كل جزائري نفسه إخوانيا كان أم سلفيا أم أشعريا أو إباضيا أو حتى صوفيا.

وإذا كان هذا هو خطّنا والتزمنا بهذا السلوك فعلا وقولا فسوف نفوّت الفرصة على المتربصين بنا سواء من أعدائنا أو من بعض إخواننا المشكّكين في كل شيء والمترددين بل وحتى الحاقدين.

إننا نمر بمرحلة حرجة وخطيرة على كافة المستويات ويجب علينا أن نكون حذرين للغاية لأننا أمام مسؤولية عظيمة، وبكل صراحة فإنّ التمثيل في هذا

المؤتمر يبقى ناقصا ولا يمثّل كافة الشرائح الممثلة أصلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهذا يعود لعوامل وأسباب عديدة قد يكون منها تقصير منّا في اللجنة، لكن هذا التقصير له مبرراته أيضا بسبب الوضع العام والظروف التي كنا نعمل فيها، إضافة إلى سوء التقدير الذي ظهر به بعض الإخوة في بعض المناطق حيث كانوا يروّجون إشاعات حول التوجه العام للمؤتمر ودائما نفس النغمة، أي محاولة تيار معين الاستيلاء على مقاليد الحزب، الأمر الذي أدّى ببعض الإخوة إلى عدم الاستجابة أو اللا مبالاة.

ولذلك يجب مراعاة هذا الواقع – التمثيل – والخروج من هذا اللقاء بعمل متكامل ومتوازن.

قبل الختام نتوجه بالشكر إلى جنود الخفاء الذين سهروا على إخراج هذا العمل المتواجد بين أيديكم، كما نتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة التحضيرية الذين بذلوا ما في وسعهم في ظروف غاية في التعقيد.

ويبقى عليكم أيها الإخوة الحاضرون قيادة هذا اللقاء إلى النجاح الكامل إن شاء الله. لأنّ الشعب الجزائري طال انتظاره لهذا الحدث ويعلق آمالا كبيرة عليكم فلا تخيّبوا ظنه، وكونوا في المستوى المطلوب حتى تردّوا ما عليكم من دَين تجاه الشهداء والمساجين والمخطوفين والمعذَّبين والمشرَّدين وقبل هذا وذاك الأمانة الأمانة.

يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون.

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء

فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستُرَدّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رسالة إلى المؤتمر من أخت من الجزائر

بسم الله الرحمان الرحيم

أيها الإخوة المشاركون في مؤتمر الجبهة الإسلامية للإنقاذ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنّ الحمد والنعمة لله نشكره ونستعين به ولا عدوان إلا على الظالمين، وبعد،

أحاول في رسالتي هذه أن أعبّر لكم وبأمانة كاملة عمّا شعرت به بعد أول لقاء جَمَعَ بين بعضِ الأخوات في 11 جويلية 2002، وهو أول لقاء منذ بداية الأحداث الدامية والمأساوية التي أدت إلى انعدام الأمن فأصبحت الأخت عاجزة أن تلتقي أختها في عمل دعويّ بأتم معنى الكلمة. وهو الأمر الذي جعل العمل الدعوي الخاص بنا شبه منعدم، فكانت فرصة لأعداء الأمة لغرس سمومهم وإفساد المجتمع الجزائري وطمس حقوقه وزعزعة مقوماته، وكانت المرأة هي المستهدفة الأولى من خلال تلك المؤامرة الخبيثة لإبعاد الشعب الجزائري عن دينه وسلبِ كرامته وحريته.

ومن خلال هذا اللقاء الذي نسأل الله أن يثبّت أجرنا، رأَينا ما يلي:

- تدهور الأوضاع التي يعيشها المجتمع الجزائري وخاصة الابتعاد عن ديننا الحنيف حيث أصبح الحجاب الملتزم على سبيل المثال ظاهرة نادرة، وانتشار الرذيلة والفواحش وسوء تربية الأطفال (حتى أطفال بعض الأخوات)، خاصة بعد غزو الفضائيات التي تبث السموم مستهدفة تحطيم مقومات الأمة؛

- جمود العمل الدعوي البنّاء وانعدام اللقاءات بسبب الخوف وحالة اللاأمن السائدة في البلاد بحيث أنّ النشاطات القليلة المقيّدة الموجودة في المساجد لا يُسمح بها إلا في إطار حكومي تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية؛
- أما فيما يخص مساعدة أهالي ضحايا الأزمة من أرامل الشهداء وأبنائهم وأهالي السجناء والمفقودين، فإنهم في وضع يرثى له حتى وصل بهم الأمر أن يضنوا سوءا بإخوانهم المقيمين في الخارج حيث قالت إحداهن: «إنّ الإخوة في الخارج قد خانونا وأهملونا وباتوا يتمتعون بالعيش السهل هم وأولادهم». ومن جانب آخر، فقد تغيّر الوضع في الداخل أيضا حتى أنّ بعض الأخوات اللواتي كنّ يقدّمن بعض المعونة توقّفن عن ذلك.

فتعاهدنا نحن في لقائنا أن نستدرك الوضع بإذن الله تعالى ونحاول إيجاد حل فعال لمشكلة هذه الفئة المحرومة وإعادة إحياء ضمير المسؤولية عند الأخوات. ونرجو أن يتطرق المشاركون في المؤتمر إلى كيفية معالجة تركة الأحداث الدامية والمأساوية التي مرّت ولازالت تمرّ بها البلاد، خصوصا أوضاع أرامل الشهداء وأبنائهم وأهالي السجناء والمفقودين.

نرجو من الله سبحانه وتعالى التوفيق لنا ولكم ولا تبخلوا علينا بنصائحكم.

أختكم من الجزائر العاصمة.

يوم الخميس 21 جمادى الأولى 1423،

الموافق للأول من شهر أغسطس 2002.

القانون الأساسي

للجبهة الإسلامية للإنقاذ

بعد المؤتمر التأسيسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنعقد بالجزائر العاصمة في شهر مارس من سنة 1989 وفقا للمادتين 2 و 40 من دستور 23 فبراير 1989، ومؤتمر «الوفاء» المنعقد في مدينة باتنة في شهر جويلية من سنة 1991، يأتي مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني» المنعقد يومي 23 و 24 جمادى الأولى 1423 هـ، الموافق لـ 3 و 4 أغسطس 2002 م في أوروبا نظرا للظروف التي تعيشها الجزائر تحت الحصار والقمع.

وأقرّ هذا المؤتمر القانون الأساسي المعدّل للجبهة الإسلامية للإنقاذ المبيّن فيما يلي.

تنبيه

إنّ كل ما يرد في هذا القانون يستعمل صيغة المذكر ولكنه يخص كذلك المؤنث إلا إذا دلت المادة صراحة على فرق صريح بين الجنسين.

الباب الأوّل: الأسس والأهداف

الفصل الأوّل: الأسس

المادّة 1: بمقتضى هذا القانون الأساسي تنشأ جمعية ذات طابع سياسي تسمى الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ (ج.إ.إ) وهي حركة وطنيّة تضمّ المصلحين من أبناء الجزائر الذين يسعون إلى إعادة بناء دولة قويّة عادلة، غنيّة، آمنة، راقية، راشدة في إطار المبادئ الإسلاميّة.

المادّة 2: الـ ج.إ.إ ذات شخصية معنوية.

المادة 3: تستمدّ الـ ج.إ.إ منهجها:

- *رساليّا*: من القرآن والسنّة وسير الخلفاء الراشدين وإجماع واجتهاد أئمّة المسلمين؛
- *حضاريّا*: من الحضارة الإسلاميّة في تفتّحها على التقدّم الحضاريّ الإنسانيّ، على أساس أنّ كلّ حضارة ترقى وتثرى بتبادل الصالح النافع مع كلّ روافد الحضارة الإنسانيّة، مع الاستفادة من العلوم؛
- *سياسيّا*: من موافقة إرادة الأمّة، ورعاية مصلحتها العامة، وحفظ قيمها ومقوّماتها ووحدتها وحرّيتها وقوّتها. كلّ ذلك في إطار تمتين روابط الوحدة المغاربيّة والعربيّة والإسلاميّة، وتقوية التعاون الإقليميّ والعالميّ على إقامة العدل والسلام، وتنمية تبادل المصالح والمعارف بين الشعوب دون التناقض مع مبادئها الحضاريّة، وذلك مع مراعاة المستجدات والظروف الذاتية والاجتماعية والاقتصادية.

المادّة 4: تلتزم الـ ج.إ.إ بالوسطية والرّفق والجماعة، وتنأى عن الغلو والفرقة، وتجمع بين المناصحة والمدافعة مما جاء في الشريعة الإسلامية. وتلتزم بالنظام العام والحفاظ عليه وكفالة حقوق الغير والحريات التي أقرها الشرع الإسلامي.

المادّة 5: تتحرّى الـ ج.إ.إ في مسعاها لإنقاذ الأمّة الجمع بين التمسّك بالشرع، والعمل مع الشعب، ورعاية مصلحة الوطن، والتعاون مع قوى المجتمع، ومراعاة الرأي العامّ الدوليّ، وتدعو إلى الخير، وتتعاون مع أهل كل حركة أو دعوة فيما يحقق المصلحة ولا يخالف شرع الله.

المادّة 6: تلتزم الـ ج.إ.إ بمبدأ الحسبة (المراقبة الدائمة لهياكلها)، وتعتمد العمل الجماعي الشوري المنظم، والتخطيط الدوري والمستقبلي المبرمج في إطار مؤسسات شورية وتنفيذية متجددة، لا تستحوذ عليها الزعامات الفردية، ولا تشغلها عن أداء أمانتها الأغراض الذاتية.

الفصل الثانيّ: الأهداف

تسهم الـ ج.إ.إ في تحقيق الأهداف التالية:

المادّة 7: العمل على تحقيق المشروع الإسلامي في إطار برنامجها السياسي المقدّم للأمة وذلك بإعادة التمكين للإسلام في أرض الجزائر.

المادّة 8: تقديم المشروع الإسلامي الشامل، المناسب للزمان والمكان والإنسان، الكفيل بإصلاح الدولة والمجتمع والأسرة والفرد، بما يحقّق الرقيّ الحضاريّ والريادة الرساليّة والراحة النفسيّة، في كنف الوفاق والأمن والعدل والحريّة.

المادّة 9: وضع حد للتبعية الحضارية بحفظ وَحدة الإمة على المقومات التالية: الدين الإسلاميّ واللسان العربيّ والوَحدة الشاملة التي انصهرت فيها الأصول الأمازيغيّة والعربيّة على أرض الجزائر.

المادّة 10: ضمان وحدة الأمة والقطر بالطرق التالية:

- اصطفاء أهل القدرة والأمانة الذين تسند إليهم الأمّة مهامّ الشورى والقيادة فيها؛

- التربية العلميّة والعمليّة للأمّة على حسن القيام بفروض الكفاية التي تلزمها لإقامة دينها ومعاشها وعزّتها بين الأمم؛
- تحرير الإنسان من العبوديّة لغير الله وحفظ ضرورات حياته، وإخراجه من جور الحكام، وضمان كلّ الحقوق التي كرّمه الله بها، وتعاهدت على احترامها الأمم.

الباب الثاني: العضوية والهيكلة

الفصل الأول: العضوية

المادّة 11: يصنف العضو في الـ ج.إ.إ. إلى صنفين: العضو الشرفي والعضو العامل، والأعضاء المنخرطون هم العاملون.

المادّة 12: المكتب التنفيذي الوطني هو الذي يمنح العضوية الشرفية.

المادّة 13: يجب أن تتوفر الشروط التالية في كل الأعضاء العاملين:

- أن يكون العضو جزائريا مسلما عاقلا بالغا عدلا؛
- دفع الاشتراك المالي المحدد في النظام الداخلي؛
- الالتزام بمبادئ وأهداف الـ ج.إ.إ والاستعداد للعمل في إطارها واحترام قانونها الأساسي ونظامها الداخلي والعمل بقراراتها؛
- عدم الانتماء إلى أيّ تنظيم سياسيّ آخر.

المادّة 14: تضبط قوائم الأعضاء لدى المكاتب التنفيذية البلدية وكذلك لدى المكتب التنفيذي الوطني، ولا يحق لأي عضو تكرار عضويته في بلديتين أو

أكثر. ويتحتم على العضو الذي يغير مكان إقامته أن يعلم المكتب التنفيذي البلدي.

المادّة 15: يفقد العضو عضويته بالوفاة أو بالاستقالة المكتوبة والموجهة إلى المكتب التنفيذي البلدي أو بقرار الطرد من الـ ج.إ.إ في الحالات المنصوص عليها في النظام الداخلي، تطبيقا لما يتضمنه القانون الأساسي.

الفصل الثاني: الهيكلة

القسم الأول: أحكام عامة

المادّة 16: هياكل الـ ج.إ.إ هي:

- المجلس الشوري البلدي؛
- المكتب التنفيذي البلدي؛
- المجلس الشوري الولائي؛
- المكتب التنفيذي الولائي؛
- المجلس الشوري الوطني؛
- المكتب التنفيذي الوطني؛
- المؤتمر.

المادّة 17: تعريف البلديات والولايات تابع للتعريف الرسمي المعتمد من طرف الدولة الجزائرية.

القسم الثاني: المجالس

المادّة 18: يُنتخب المجلس الشوري البلدي مباشرة من طرف المنخرطين في الـ ج.إ.إ القاطنين في البلدية المعنية. ولا يقل عدد أعضائه عن 7 أعضاء كما لا يفوق هذا العدد نسبة عضو واحد عن كل 100 منخرط من البلدية.

المادّة 19: يتكون المجلس الشوري الولائي من رؤساء المجالس الشورية البلدية التابعة للولاية. ويمكن إضافة أعضاء آخرين بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الشوري الولائي، شريطة ألا يتجاوز عدد الأعضاء المنتخبين بهذه الطريقة ثلث المجموع. ولكل الأعضاء نفس الحقوق والواجبات داخل المجلس.

المادّة 20: يتكون المجلس الشوري الوطني من رؤساء المجالس الشورية الولائية. ويمكن إضافة أعضاء آخرين بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الشوري الوطني، شريطة ألا يتجاوز عدد الأعضاء المنتخبين بهذه الطريقة ثلث المجموع. ولكل الأعضاء نفس الحقوق والواجبات داخل المجلس.

القسم الثالث: المكاتب التنفيذية

المادّة 21: ينتخب المؤتمر رئيس الـ ج.إ.إ. ويترأس هذا الأخير المكتب التنفيذي الوطني.

ويصادق المجلس الشوري الوطني على أعضاء المكتب التنفيذي الوطني باقتراح رئيس الـ ج.إ.إ.

إذا رفض المجلس الشوري الوطني أيّ عضو مقترح من طرف الرئيس يتعين على الرئيس اقتراح عضو غيره أو تقديم استقالته واستدعاء مؤتمر طارئ.

المادّة 22: من صلاحيات المجلسين الولائي والبلدي تعيين المكتب التنفيذي الولائي والمكتب التنفيذي البلدي المسؤولين لدى مجلسهما ولدى المكتب التنفيذي الوطني ورئيس الـ ج.إ.إ.

تعتبر المجالس الشورية والمكاتب التنفيذية ذات مهمة تمثيلية على قدر الحجوم الجغرافية المحددة تجسيدا لوحدة القطر وتمثيلا لكل شرائح المجتمع الجزائري.

القسم الرابع: المؤتمر

المادّة 23: يعتبر المؤتمر الهيئة العليا لـ ج.إ.إ.

المادّة 24: تعقد الـ ج.إ.إ. مؤتمرا عاديا كل ثلاث سنوات. كما يجب عقد المؤتمر عند دراسة الأمور التالية: تعديل القانون الأساسي، تغيير اسم الجبهة، حل الجبهة، تعيين مرشح الـ ج.إ.إ. للانتخابات الرئاسية.

المادّة 25: يمكن بين مؤتمرين عاديين استدعاء مؤتمر استثنائي بدعوة من رئيس الـ ج.إ.إ. أو بدعوة أغلبية أعضاء المجلس الشوري الوطني.

المادّة 26: يمكن تنظيم استفتاء يشارك فيه كل منخرطي الـ ج.إ.إ بطلب من الرئيس أو نصف أعضاء المجلس الشوري الوطني. ويستعمل هذا الإجراء في الفصل في القضايا الهامة. تكون نتيجة هذا الاستفتاء ملزمة لكل هياكل الـ ج.إ.إ. بالأغلبية البسيطة ومشاركة ثلثي منخرطي الـ ج.إ.إ.

المادّة 27: من صلاحيات المكاتب التنفيذية البلدية والولائية استعمال وسيلة الاستفتاء، بالطريقة المذكورة أعلاه، شريطة أن يوافق على ذلك رئيس الـ ج.إ.إ.

المادّة 28: يشارك في المؤتمر كل رؤساء المجالس الشورية البلدية ورؤساء المكاتب التنفيذية البلدية وكذلك الأعضاء المكملين للمجلس الشوري الوطني من غير رؤساء المجالس الشورية الولائية وفق المادة 20 أعلاه ورؤساء المكاتب في الخارج (انظر المادة 56) ورؤساء دوائر المكتب التنفيذي الوطني وكذا منتخبي الـ ج.إ.إ. في الانتخابات المحلية والوطنية.

الباب الثالث: صلاحيات وتسيير الهياكل

الفصل الأول: صلاحيات وسير المجلس الشوري الوطني

القسم الأول: صلاحيات المجلس الشوري الوطني

المادّة 29: صلاحيات ومهام المجلس الشوري الوطني هي:

- الدراسة والفصل في كلّ المستجدّات؛
- رسم السياسات العامة؛
- اعتماد الخطّة العامّة لـلـ ج.إ.إ والمصادقة على برنامج المكتب التنفيذي الوطني؛
- التقييم والمحاسبة والمتابعة لأعمال المكاتب التنفيذية؛
- اقتراح مرشح لرئاسة الج. إ. إ. على المؤتمر، وهو بدوره يقترح أعضاء مكتبه للمصادقة من طرف المجلس الشوري الوطني؛
- المصادقة على أعضاء المكتب التنفيذي الوطني المقترحين من طرف رئيس الـ ج.إ.إ، ويراعى في اختيار عناصر المكتب

الانسجام والتكامل والكفاءة والقدرة على تنفيذ قرارات المؤتمر ومدى الالتزام بها؛

- المصادقة على قائمة المرشّحين للمسؤوليات الوطنية (مثل البرلمان)، واقتراح مرشح الج.إ. إ.لرئاسة البلاد على المؤتمر؛
- تنصيب مجلس التحكيم للنّظر في تجاوزات الأشخاص والأجهزة؛
- تنصيب لجان عمل ومراقبة عند الضرورة؛
- عزل المكتب التنفيذي أو رئيسه أو أي عضو مسؤول على أي مستوى في الجبهة، وفق آليات العزل المنصوص عليها في النظام الداخلي، على أن قرار العزل يستوجب ثلثي الأصوات في حق كل عضو من المجلس الشوري الوطني أو المكتب التنفيذي الوطني، وذلك وفق المادتين 15 و30 من القانون الأساسي وتفصيلات النظام الداخلي؛
- النظر في طلبات الانضمام إليه؛
- تغيير النظام الداخلي.

المادّة 30: يسحب حق عضوية الأفراد من المجلس الشوري الوطني بقرار ثلثي المجلس لعدم الالتزام بالقانون الأساسي لل ج.إ.إ أو التقصير أو عدم أداء الواجبات، وذلك وفق النظام الداخلي.

المادّة 31: لا يكون العضو مفصولا إلاّ بقرار نهائيّ من المجلس الشوري الوطني مع مراعاة أحكام المواد 15 و 30 و 37 من القانون الأساسي وتطبيقات النظام الداخلي المفصلة.

القسم الثاني: لقاءات المجلس الشوري الوطني

المادّة 32: يجتمع المجلس الشوري الوطني في دورتين عاديتين في السنة.

المادّة 33: يجتمع المجلس الشوري الوطني في جلسات طارئة كلّما استدعت الحاجة إلى ذلك، وبطلب من نصف أعضائه أو من رئيس المكتب التنفيذي الوطني.

المادّة 34: إذا تعذّر حضور أحد أعضاء المجلس الشوري الوطني لظروف مبررة فبإمكانه تفويض غيره من أعضاء المجلس الشوري الوطني، ولا يجوز لأي عضو الاستفادة بأكثر من تفويضين اثنين في الجلسة الواحدة.

المادّة 35: ما لم يشمل المجلس في جلسته المنعقدة لأمر ما ثلثي أعضائه تعتبر الجلسة ملغاة وما انتهت إليه غير ملزم وعليه فإنّ استدعاء المجلس في مدة لا تقل عن عشرة أيام لعقد جلسة شرعية يعتبر أمرا لازما للفصل. وتكون للجلسة الثانية صلاحية الفصل الشرعي شريطة أن يشمل المجلس حضور الأغلبية لأعضائه، وإذا تعذّر اللقاء أو لم تحضره الأغلبية فيستدعى المجلس للمرة الثالثة ويقرر شرعا مهما كان عدد الحضور شريطة مراعاة آجال الاستدعاء المبكّر في المرتين.

المادّة 36: تدار جلسات المجلس الشوري الوطني من طرف رئيس الـ ج.إ.إ أو من طرف نائبه أو من يعينه الرئيس في حالة غيابه وغياب نائبه في آن واحد.

القسم الثالث: آلية اتّخاذ القرار

المادّة 37: الشورى ملزمة في المجالس كلها، ويصادق على القرارات بالأغلبية. وتشترط أغلبية الثلثين لتعديل النظام الداخلي لل ج.إ.إ.

المادّة 38: يتمّ التصويت والانتخاب داخل المجلس الشوري الوطني بطريقة سرّية. وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت رئيس ال ج.إ.إ مرجّحا. يمكن التصويت عن طريق الوكالة في الحالات الخاصّة (مرض أو تغيّب اضطراري مثلا) في حدود المادة 34.

الفصل الثاني: صلاحيات وسير المكتب التنفيذي الوطني

القسم الأول: صلاحيات المكتب التنفيذي الوطني

المادّة 39: المكتب التنفيذي الوطني جهاز تنفيذي لبرنامج وسياسة ال ج.إ.إ. وخطّتها العامّة كما يقررها المؤتمر ويرسمها المجلس الشوري الوطني. مسؤولية المكتب جماعية أمام المجلس الشوري.

المادّة 40: مهامّ المكتب التنفيذي الوطني هي:

- إعداد المشاريع وتطبيق القرارات التي تخدم أهداف ال ج.إ.إ؛
- العمل على وحدة الصفّ بين أعضاء ال ج.إ.إ وترسيخ مبدأ الشورى؛
- المصادقة على مشاريع الدوائر؛
- مناقشة وتحديد ميزانيات الدوائر والمكاتب البلدية والولائية؛
- تمثيل ال ج.إ.إ لدى المنظّمات والهيئات والحكومات؛

- تعيين لجنة تحضير المؤتمر.

المادّة 41: مدّة صلاحية المكتب التنفيذي ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تعيينه، أو إلى غاية خلعه من طرف مؤتمر استثنائي وفق المادة 25 أو استفتاء وفق المادة 26 من القانون الأساسي، ولا يتم ذلك إلا بطلب ثلثي أعضاء المجلس الشوري الوطني.

المادّة 42: وظائف المكتب التنفيذي الوطني هي:

1- الرئيس

2- نائب الرئيس

3- الأمين العام

4- رؤساء الدوائر.

يتم تعريف الدوائر وتنظيمها وتحديد صلاحياتها بواسطة النظام الداخلي لل ج.إ.إ.

المادّة 43: مواصفات أيّ عضو في المكتب التنفيذي الوطني هي أن يكون:

- عدلا، معروفا بالالتزام الشرعي، ذا فهم ودراية بالشريعة وفنّ السياسة وأحوال الدّنيا والناس ومستجدّات السّاحة؛
- قادرا جسمانيا وعقليا على تحمّل أعباء منصبه؛
- ثقة غير مطعون فيه.

المادّة 44: مهام رئيس المكتب التنفيذي الوطني هي:

- ترأّس إدارة المكتب التنفيذي؛

- إمضاء البيانات والوثائق؛
- يمثّل الشخصية المعنوية للـ ج.إ.إ.؛
- ترفع إليه قرارات الدوائر والفروع؛
- يمثّل المكتب التنفيذي أمام المجلس الشوري؛
- يرفع تقارير مفصّلة عن أعمال المكتب التنفيذي للمجلس الشوري؛
- يصادق على قرارات المكتب التنفيذي؛
- محاسبة ومراقبة هياكل المكتب التنفيذي.

المادّة 45: مهام وصلاحيات نائب الرئيس هي:

- يساعد الرئيس في مهامه؛
- ينوب عن الرئيس عند مرض أو موت هذا الأخير أو عجزه عن القيام بمهامه؛
- يتمتّع بنفس صلاحيات الرّئيس في الحالات المذكورة في الفقرة السابقة؛
- في حالة الموت أو العجز التام للرئيس، ينوب عن الرئيس إلى أن يعقد المؤتمر في دورة طارئة، في مدة لا تتعدى الشهرين، أي ستين يوما، فينظر في أمره إمّا أن يثبّته أو يعيّن غيره في منصب الرئيس.

المادّة 46: مهام الأمين العام هي:

- التنسيق بين هياكل المكتب التنفيذي؛
- تحضير جدول الأعمال؛

- كتابة تقارير جلسات المكتب التنفيذي الوطني؛
- ترأس دائرة الوسائل والمال وإدارة أرشيف الـ ج.إ.إ.؛
- السعي إلى إيصال المعلومات والأخبار إلى الدوائر والمكاتب التنفيذية الولائية؛
- ينوب عن الرئيس وعن نائبه في حالة غيابهما أو منعهما المؤقت عن ممارسة مهامهما.

القسم الثاني: تسيير المكتب التنفيذي الوطني

المادّة 47: يجتمع المكتب التنفيذي الوطني على الأقل مرّة واحدة في كل شهر في دورات عادية، ويجتمع في دورات طارئة بطلب من الرئيس أو بطلب من أغلبية أعضائه.

المادّة 48: تتخذ قرارات المكتب بالأغلبية، عبر التصويت السري كلما تعلق الأمر بالأشخاص، وفي حالة التّساوي فصوت الرئيس مرجّح.

المادّة 49: تُجمّد العضوية من المكتب التنفيذي الوطني، مع تثبيت العضوية في الجبهة حتى الفصل في القضية، بقرار من رئيس الـ ج.إ.إ أو بأغلبية أعضاء المجلس الشوري الوطني، ويُسند أمره للهياكل المختصة مع مراعاة آلية العزل المذكورة في القانون الحالي والمفصلة في النظام الداخلي، للأسباب التالية:

- انتهاك مبدأ من مبادئ الـ ج.إ.إ؛
- تجاوز الصلاحيات المنصوص عليها في القانون الأساسي؛
- العجز أو التهاون عن أداء الواجبات.

الفصل الثالث: صلاحيات وسير الهياكل المحلية

المادّة 50: للمجالس الشورية البلدية والولائية نفس صلاحيات المجلس الشوري الوطني في إطار الحدود الجغرافية للبلدية أو الولاية. ولكن قرارات المجلس الشوري الوطني ملزمة للمجالس الشورية الولائية وهي بدورها ملزمة للمجالس الشورية البلدية التابعة لها.

المادّة 51: تشكيلة المجالس الشورية البلدية والولائية وطرق انتخابها مفصّلة في الباب الثاني من القانون الأساسي. تجدد هذه المجالس في مدة أقصاها 3 أشهر قبل انعقاد مؤتمر الـ ج.إ.إ.

المادّة 52: ينتخب المجلس الشوري البلدي رئيس المكتب التنفيذي البلدي ثم يقترح هذا الرئيس نائبه وأمين المكتب وأمين المال على المجلس الشوري البلدي للمصادقة على تعيينهم. إذا رفض المجلس الشوري البلدي أي عضو مقترح من طرف الرئيس يتعين على الرئيس اقتراح عضو غيره أو تقديم استقالته وتنظيم انتخاب جديد لرئيس المكتب البلدي.

المادّة 53: ينتخب المجلس الشوري الولائي رئيس المكتب التنفيذي الولائي ثم يقترح هذا الرئيس نائبه وأمين المكتب وأمين المال على المجلس الشوري الولائي للمصادقة على تعيينهم. إذا رفض المجلس الشوري الولائي أي عضو مقترح من طرف الرئيس يتعين على الرئيس اقتراح عضو غيره أو تقديم استقالته وتنظيم انتخاب جديد لرئيس المكتب الولائي.

المادّة 54: المكتب التنفيذي البلدي يخضع لقرارات المكتب التنفيذي الولائي ومن أهم مهامه:

- تمثيل الـ ج.إ.إ في البلدية وتطبيق سياستها وقراراتها؛
- رفع تقارير مفصّلة عن نشاطاتها المحلية إلى المكتب التنفيذي الولائي؛
- مدّ المكتب التنفيذي الولائي بالاقتراحات والدّراسات والطاقات البشرية والمالية؛
- تنصيب فروع ثانوية محلية عند الحاجة؛
- جمع الاشتراكات من الأعضاء والتبرعات ووضعها تحت تصرف المكتب التنفيذي الولائي، حسب الآليات التي يحددها المكتب التنفيذي الوطني؛
- إعداد ميزانية تسيير للنشاطات المحلية وعرضها على المجلس الشوري البلدي، شرط أن لا تفوق هذه الميزانية ثلث الأموال التي جمعت في البلدية؛
- اقتراح قوائم المرشحين للانتخابات البلدية على المجلس الشوري البلدي.

المادّة 55: المكتب التنفيذي الولائي يخضع لقرارات المكتب التنفيذي الوطني ومن أهم مهامه:

- تمثيل الـ ج.إ.إ في الولاية وتطبيق سياستها وقراراتها؛
- رفع تقارير مفصّلة عن نشاطاتها المحلية إلى المكتب التنفيذي الوطني؛

- مدّ المكتب التنفيذي الوطني بالاقتراحات والدّراسات والطاقات البشرية والمالية؛
- تسليم الاشتراكات والتبرعات إلى المكتب التنفيذي الوطني؛
- إعداد ميزانية تسيير للنشاطات في الولاية وعرضها على المجلس الشوري الولائي، شرط أن لا تفوق هذه الميزانية ربع الأموال التي جمعت في الولاية؛
- اقتراح قوائم المرشحين للانتخابات الولائية على المجلس الشوري الولائي واقتراح المرشحين للانتخابات النيابية على المجلس الشوري الوطني.

المادّة 56: يمكن للمكتب التنفيذي الوطني إنشاء مكاتب خارج الجزائر. تأسس هذه المكاتب طبقا للقوانين الخاصة بالبلد المضيف.

المادّة 57: يعين المكتب التنفيذي الوطني رئيس وأمين المكتب في البلد المعني ويحدد وظائفهم.

الفصل الرابع: لجنة التحكيم

المادّة 58: يعين المؤتمر لكل دورة من دوراته لجنة تتكون على الأقل من خمسة أعضاء ويسند إليها الفصل النهائي في كل الأمور التي تستوجب التحكيم.

المادّة 59: تحرص لجنة التحكيم على أن يحترم كل أعضاء الـ ج.إ.إ. المبادئ والأسس والأهداف المشتركة.

المادّة 60: يخضع تنظيم وتسيير لجنة التحكيم إلى النظام الداخلي.

الباب الرابع: أحكام مالية، الموارد المالية والنفقات

المادّة 61: تتلخص مصادر وموارد الـ ج.إ.إ في اشتراكات الأعضاء والهبات والنشاطات غير التجارية.

المادّة 62: يحدد النظام الداخلي قيمة الاشتراكات الواجبة على الأعضاء.

المادّة 63: يقترح المكتب التنفيذي الوطني قيمة اشتراكات الأعضاء ثم يصادق المجلس الشوري الوطني عليها أو يعدلها.

المادّة 64: يقترح المكتب التنفيذي الوطني كل سنة النفقات سواء كانت للتجهيز أو التسيير، بما فيها الرواتب والدعم للمسؤولين والموظفين لدى الـ ج.إ.إ، ضمن مشروع الميزانية، ثم يصادق المجلس الشوري الوطني عليها أو يعدلها.

المادّة 65: يترتب على كل أعضاء الـ ج.إ.إ الذين توكل إليهم مسؤوليات رسمية في الـ ج.إ.إ أو باسمها سواءً على المستوى المحلي أو الوطني التصريح بممتلكاتهم الخاصة عند استلام مهامهم وعند انتهائها.

توكل مسؤولية جمع التصريحات هذه للأمين العام للمكتب التنفيذي.

المادّة 66: تسند أملاك الـ ج.إ.إ في حالة الحل الإرادي إلى أحباس المسلمين بعد تسديد كل الديون، ويحدد المجلس الشوري الوطني الجهة المستفيدة.

الباب الخامس: أحكام عامة

الفصل الأول: تعديل القانون الأساسي

المادّة 67: يمكن تعديل القانون الأساسي بطلب من المكتب التنفيذي أو من خُمس عدد أعضاء المجلس الشوري الوطني، وفقا للآلية المبينة في المادة 68.

المادّة 68: يتم الانتخاب على التعديلات المقترحة عند انعقاد المؤتمر. وتستلزم المصادقة على أيّ تعديل موافقة أغلبية المشاركين في المؤتمر المنعقد وفق القواعد المحددة.

المادّة 69: يصبح القانون ساري المفعول فور المصادقة عليه.

الفصل الثاني: الانضباط

المادّة 70: للمجالس الشورية على المستويات الثلاثة حق تجميد عضوية أي فرد في هياكل الـ ج.إ.إ حسب الاختصاصات الإقليمية، ويتم ذلك بأغلبية الأصوات.

لا تسقط عضوية الفرد نهائيا إلا بقرار لجنة التحكيم المختصة، ولا يسقط واجب الاشتراكات للعضو إلا بعد القرار النهائي الصادر عن لجنة التحكيم المعنية.

وللمجالس الشورية حق العزل المؤقت لأي عضو بأغلبية ثلثي الأصوات، سواء من أعضاء المجلس الشوري أو من أعضاء المكتب التنفيذي، على أن يتم

عرض العضو والمستندات وملف العضوية إلى لجنة التحكيم المختصة في مهلة أقصاها 90 يوما من قرار العزل إذا كان الأمر يتعلق بأحد الهياكل الوطنية، وفي مهلة أقصاها 45 يوما فيما يخص الهياكل الولائية والبلدية.

المادّة 71: في حالة الاستعجال أو عند خطورة الدعوى وكل ما تعلق الأمر بمنع أي عضو من ممارسة مهامه حتى البت في أمره، يعين المجلس الشوري المعني لجنة للتحقيق والبحث في القضية. ويستوجب على هذه اللجنة الاستماع لجميع الأطراف. وعلى لجنة التحقيق الخاصة هذه إيداع تقريرها لدى الجهة التي عينتها في مهلة أقصاها 30 يوما ابتداء من تعيينها.

المادّة 72: تأخذ الهيئة المختصة قرار التجميد أو العزل على أساس تقرير التحقيق بالأغلبية البسيطة في التجميد أو بأغلبية لا تقل عن ثلثي الأصوات في العزل.

المادّة 73: للعضو المجمدة عضويته حق الطعن في القرار ذاته أمام لجنة التحكيم في مدة أقصاها أسبوعين من تبليغه بقرار تجميد عضويته. كما للعضو المعزول حق الدفاع عن نفسه بنفسه أو بمساعدة أي عضو يختاره من أعضاء الـ ج.إ.إ.

ملحق

القانون الأساسي المعتمد عند تأسيس الـ ج.إ.إ. في سنة 1989

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إنّ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وغزوه العسكري والثقافي كانت جزءا من الأمة الإسلامية، ولئن حاول الاستعمار الفرنسي اقتطاعها من البلاد الإسلامية وعزلها عن الأمة، فإنّ الشعب الجزائري طيلة هذه الممارسات الاستعمارية أبى إلا أن يحافظ على وجوده وبقائه كشعب مسلم. فواجه الغزو الحضاري والفكري بما يثري به تاريخ الأمة الإسلامية من ثراء ثقافي وحضاري على أنّ التضرر بعملية الغزو ما تزال بارزة معالمه، عميقة آثاره، مما يجعل الجبهة الإسلامية تتخذ من أهدافها في عملية تحقيق الحل الإسلامي لمواجهة الغزو الثقافي بالأصالة الإسلامية الحضارية، كما تواجه الغزو الفكري بالفكر الإسلامي الأصيل وذلك بردّ الاعتبار إلى المنهج الإسلامي ابتداء من مصطلحاته رفعا لثوبه التي صارت من باب ما عمت به البلوى، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن يسمى الجهاد بالعنف، عندما يلزم الجهاد للدفاع عن مصالح الأمة ووجودها، ويرمى بالتعصب من أراد الاعتزاز بشخصية أمته وأصالة حضارته، ويرمى بالتطرف من استمسك بالشريعة والتزام حدودها، وإن كان ذلك بمحض إرادته

واختياره، ويتهم من أقرّ بالحريات التي كفلها الشرع بالتطرف لتبرير الاعتداء عليها بعدم كفالتها لجميع الناس.

ويتخذ حملة شعار التسامح سوء فهم المبدأ، ذريعة للتجرد من القيم الإسلامية وهتك حدود الله فيما شرع لعباده مما لا يكون الإنسان إنسانا إلا بها.

فمن هذه المصطلحات، يتضمن القانون الأساسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ المواد التالية، وذلك بناء على المادتين 2 و 40 من الدستور.

الباب الأول: الأسس والأهداف

الفصل الأول: الأسس

المادّة 1: بمقتضى هذا القانون الأساسي تنشأ جمعية ذات طابع سياسي تسمى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

المادّة 2: الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذات شخصية معنوية.

المادّة 3: تستمد الجبهة الإسلامية للإنقاذ منهجها من الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين واجتهاد أئمة المسلمين، مع الاستفادة من العلوم مما صح من العلوم ومراعاة المستجدات والظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية للشعب الجزائري.

المادّة 4: إنّ مواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتسم بالاعتدال والوسطية مما جاء في الشريعة الإسلامية.

المادّة 5: تلتزم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالنظام العام والحفاظ عليه وكفالة حقوق الغير والحريات التي أقرها الشرع الإسلامي وعدم المساس بالأمن ما التزم الغير به.

المادّة 6: تتكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ من كل الشرائح الوطنية التي تعمل لصالح البلاد والعباد ولتمكين دين الله في الأرض.

المادّة 7: تلتزم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمبدأ الحسبة.

المادّة 8: لا تخضع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأيّ توجيه أو هيمنة أو ضغوط خارجية، ولا مانع لإقامة علاقات تتماشى مع سياستها الخارجية المحددة في البرنامج الأساسي.

المادّة 9: من أهداف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، العمل على تحقيق الحل الإسلامي في إطار برنامجها السياسي المقدم للأمة لوضع حد للأزمة.

المادّة 10: وضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية.

المادّة 11: ضمان وحدة القطر والأمة بالإسلام.

الباب الثاني: النظام الداخلي والهيكلة

الفصل الأول: شروط العضوية

المادّة 12: تصنف العضوية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أصناف ثلاثة: العضو المؤيد والعضو الشرفي والعضو العامل.

المادّة 13: يمكن لكل مسلم جزائري أن يكون عضوا مؤيدا ما التزم بالاشتراك المحدد قانونيا وبمؤازرة الجبهة على تطبيق مشروعها السياسي.

المادّة 14: المكتب التنفيذي الوطني هو الذي يمنح العضوية الشرفية.

المادّة 15: يمكن للمكتب التنفيذي البلدي أن يقدم للعضوية الشرفية أشخاصا بموافقة المجلس الشوري البلدي.

المادّة 16: يجب أن تتوفر في العضو العامل شروط وهي:

1) أن يكون جزائريا مسلما عاقلا بالغا عدلا.

2) أن يلتزم بالقانون الأساسي للجبهة ونظامها الداخلي، وأن لا ينتسب إلى أي نظام سياسي أو عقائدي آخر.

3) أن يلتزم بالعمل الإسلامي داخل الجبهة وخارجها، لتقديم الحل الإسلامي للأزمة.

4) الاستعداد للتضحية (بالوقت وبالنفس والمال).

5) الالتزام بما أبرم بالشورى وطاعة أولي الأمر في المنشط والمكره.

6) يتألف المجلس الشوري الولائي من مجموع رؤساء المجالس الشورية البلدية.

ومن صلاحيات المجلسين، البلدي والولائي تعيين المكتب التنفيذي البلدي والولائي المسئولين لدى مجلساهما ولدى المكتب التنفيذي الوطني ورئيس الجبهة.

تعتبر المجالس الشورية ذات مهمة تمثيلية على قدر الحجوم الجغرافية المحددة، تجسيدا لوحدة القطر وتمثيلا لكل شرائح المجتمع الجزائري، على أن تكون العناصر الممثلة في مستوى المهام المسندة إلى المجلس.

المادّة 23: يعتبر المؤتمر الهيئة العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ وينعقد عاديا وإجباريا كل ثلاثة سنوات.

المادّة 24: المؤتمر ينتخب المجلس الشوري الوطني الذي ينبثق عنه المكتب التنفيذي الوطني ورئيس الجبهة، ويتم ذلك حسب الطريقة التالية:

1) الاتفاق على المجلس يتم في مؤتمر عن طريق التصويت.

2) يقترح المجلس الشوري على المؤتمر رئيس الجبهة، وهو بدوره يعين مكتبه من بين أعضاء المجلس الشوري العام.

3) يراعى في اختيار عناصر المكتب، الانسجام والتكامل والكفاءة والقدرة على تنفيذ قرارات المؤتمر ومدى الالتزام بها.

ومن ثمّ يتخذ المكتب مع رئيسه المهمة التنفيذية بما أوصى به المؤتمر وحدده من خطة سياسية ما بين المؤتمرين؛ ما لم يشمل المجلس في جلسته المنعقدة لأمر ما ثلثي أعضائه، تعتبر الجلسة ملغاة وما انتهت إليه غير ملزم. وعليه فإن استدعاء المجلس في مدة معقولة لعقد جلسة شرعية، يعتبر أمرا لازما للفصل في القضية المطروحة، وترفع القضية إلى المستوى الأعلى حسب السلم التنظيمي.

المادّة 25: ينعقد مؤتمر استثنائي لأمر طارئ، بطلب من رئيس المجلس التنفيذي الوطني أو من أغلبية أعضاء المجلس الشوري الوطني.

المادّة 26: يتشكل المكتب التنفيذي الوطني من رئيس ونواب وأمناء وأعضاء مستشارين وإضافيين.

المادّة 27: يرجع للمكتب التنفيذي الوطني تعيين رؤساء وأعضاء اللجان الوطنية لتجسيد عمل الجبهة في الميدان، وتعيين كل المكاتب التنفيذية من القاعد إلى القمة لمدة ثلاث سنوات.

المادّة 28: إن تعيين المرشحين للسلطة التشريعية والتنفيذية، المحلية والوطنية والرئاسية، من مهام المجلس الشوري والمكاتب التنفيذية.

المادّة 29: تخضع عملية انتقاء واختيار المسئولين للمعايير الشرعية والموضوعية، كي يتولى أمور الأمة من هو أهل وأجدر.

المادّة 30: تتخذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ كل الوسائل الإعلامية والثقافية السمعية والمرئية والمكتوبة، ووسائل الطبع والنشر، ذاتية تقنية متطورة في طرقها العملية.

المادّة 31: تنشئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ إتحادات طلابية ومهنية ونسوية وشبانية ونقابية،وتقيم علاقات مع مختلف الجمعيات والهيئات.

المادّة 32: تنشئ لجنة المصالحة والتحكيم للفصل في القضايا والنزاعات الداخلية، ويعتبر حكمها ملزما ما لم يتعارض مع قرارات المؤتمر.

الباب الثالث: الأحكام المالية

المادّة 33: تتلخص مصادر وموارد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الاشتراكات والهبات والنشاطات الغير التجارية.

المادّة 34: تسند أملاك الجبهة في حالة الحل الإرادي إلى أحباس المسلمين، لرد الأموال إلى أهلها، ويحدد المجلس الشوري الوطني للجبهة الهيئة الإسلامية المستفيدة.

وفي الختام، إنّ المجلس التأسيسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي بذل قصار جهده لإعداد القانون الأساسي لا يعتبر ما انتهى إليه صالحا لكل زمان ومكان، وإن روعيت فيه الشروط الشرعية والمنهجية، وبذلك فهو يخول أمر إعادة النظر فيه للسلطة الشرعية العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي المؤتمر، سواء أكان مؤتمرا استثنائيا أو عاديا.

والله الموفق وعليه قصد السبيل

القانون الداخلي
للجبهة الإسلامية للإنقاذ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الباب الأول: تنظيم دوائر المكتب التنفيذي

الفصل الأول: أحكام عامة

المادّة 1: الدائرة مسؤولة عن التنفيذ العملي لسياسات المكتب التنفيذي الوطني الموكلة إليها.

المادّة 2: تتكوّن إدارة كل دائرة على الأقل من مسؤول ونائب مسؤول وأمين، وللمسؤول الحق في إضافة أعضاء آخرين للحاجة. يصادق المجلس الشوري الوطني على تعيين مسؤول الدائرة باقتراح من رئيس المكتب التنفيذي الوطني.

المادّة 3: مسؤول كل دائرة عضو في المكتب التنفيذي الوطني وهو مسؤول عن دائرته أمام المكتب التنفيذي الوطني، ويعين نائبه وأمين دائرته وسائر أعضائها، على أن يكون أعضاء الدائرة من الـ ج.إ.إ.

المادّة 4: من حق مسؤول الدائرة عزل أي عضو في دائرته أظهر عجزا أو تهاونا في العمل أو إخلالا بواجباته، مع رفع تقرير للمكتب التنفيذي الوطني.

المادّة 5: ترفع الدوائر كل ثلاثة أشهر تقارير مفصّلة عن نشاطها للمكتب التنفيذي الوطني، مع إمكانية اختزال هذه المدة للحاجة. وتتبع بتقرير سنوي.

المادّة 6: من حقّ الدوائر أن تستعين بلجان مختصة عند الضرورة لخدمة برامجها. ويترأس اللجنة عضو من الدائرة.

المادّة 7: مهام مسؤول الدائرة هي:

- التنسيق بين الدائرة والمكتب التنفيذي الوطني؛
- تنظيم وإدارة جلسات ونشاطات الدائرة؛
- تحمّل المسؤولية المعنوية أمام المكتب التنفيذي الوطني.

المادّة 8: مهامّ نائب مسؤول الدائرة هي:

- مساعدة المسؤول في مهامّه؛
- النيابة عنه عند الغياب أو المرض.

المادّة 9: مهمة أمين الدائرة هي الإشراف على إدارة أرشيف الدائرة وعن الأمور الإدارية.

الفصل الثاني: دائرة التأصيل الشرعي

المادّة 10: وظائف الدائرة هي:

- تأطير عمل الـ ج.إ.إ. وفق ضوابط الشريعة الإسلامية؛
- الإفتاء عند النوازل في الأمور التي لها علاقة بعمل الـ ج.إ.إ.؛
- فتاوى الدائرة ملزمة بالنسبة لأعضاء الـ ج.إ.إ مع إمكانية رفع طعن ضد هذه الفتاوى عند الخلاف. في تلك الحالة يعين المجلس الشوري الوطني لجنة للتحكيم والفصل؛
- ترشيد وتوجيه الأمة؛
- ربط صلة عمل مع هيئات الإفتاء والمعاهد الإسلامية في العالم الإسلامي للتنسيق معها وإحياء الاجتهاد.

المادّة 11: مواصفات إضافية لمسؤول دائرة الدعوة والإرشاد ونائبه:

- الحذق والدراية في العلوم الشرعية؛
- سمعة واستقامة تليقان بالمنصب.

الفصل الثالث: الدائرة السياسية

المادّة 12: وظائف الدائرة السياسية هي:

- اقتراح نظريات وبرامج سياسية فعّالة ورشيدة؛
- تبليغ مبادئ الـ ج.إ.إ. وتوضيح أهدافها؛
- توضيح المواقف والمستجدّات الصّادرة عن الـ ج.إ.إ للعاملين والمتعاطفين وكذا الهيئات والشخصيات المهتمّة؛
- كتابة التقارير بعد كلّ عمل وتحليل السلوكيات السياسية قصد الوصول إلى نظرة ومواقف موزونة.

الفصل الرابع: دائرة التنظيم والتنسيق

المادّة 13: وظائف دائرة التنظيم والتنسيق هي:

- العمل على ضمّ الطاقات العاملة وتجنّب الركود وعدم الفعّالية؛
- الحرص على توطيد الثقة بين الإخوة العاملين وإشعار كلّ منهم بالأمانة؛
- تنظيم صفوف أعضاء الـ ج.إ.إ. وفق مناهج وطرق رشيدة؛

- نشر وتوزيع المعلومات على هيئات الـ ج.إ.إ.؛
- الإشراف على تنظيم لقاءات وتجمعات الـ ج.إ.إ.؛
- النظر في طلبات الإنخراط في الـ ج.إ.إ.؛
- التنسيق بين هياكل الـ ج.إ.إ.؛
- التنسيق بين كل هياكل الـ ج.إ.إ خلال الانتخابات الوطنية أو المحلية؛
- ضبط قوائم المنخرطين في الـ ج.إ.إ وإصدار بطاقات العضوية ومراقبة دفع الاشتراكات المالية؛
- الإشراف الإداري على الإخوة المتفرغين للعمل في إطار الـ ج.إ.إ.

الفصل الخامس: دائرة الإعلام

المادّة 14: وظائف الدائرة هي:

- إصدار ونشر الدراسات، والصحف والمجلات؛
- إصدار لسان حال الـ ج.إ.إ.؛
- استغلال كلّ الوسائل الإعلامية والسمعية والبصرية من أجل تحقيق أهداف الـ ج.إ.إ.؛
- ضبط الصلة مع وسائل الإعلام؛
- تكوين إطارات في مجال الإعلام؛
- الإشراف على مواقع الـ ج.إ.إ. في شبكة «انترنت»؛

- تقديم النصح والدعم لأعضاء الـ ج.إ.إ. في ميدان الإعلام عموما؛
- تكوين أرشيف سمعي بصري لـلـ ج.إ.إ.

الفصل السادس: دائرة العلاقات الخارجية

المادّة 15: وظائف الدائرة هي:

- إيجاد شبكات سياسية في الخارج للتعريف بمشروع الـ ج.إ.إ وكسب النصرة؛
- ربط صلة عمل مع الهيئات والأحزاب والحكومات في الخارج؛
- المتابعة الدقيقة والمتواصلة لما يجري على الساحة الدولية ورسم السياسية الخارجية لـلـ ج.إ.إ.

الفصل السابع: دائرة الخدمات الاجتماعية وحقوق الإنسان

المادّة 16: تسعى دائرة الخدمات الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى خدمة وإغاثة المحتاجين ونشر العلم والفضيلة وحسن السلوك في المجتمع، وكذا الحرص على ترقية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وفقا لقوله تعالى : ﴿و لقد كرمنا بني آدم﴾ (الإسراء:70).

وظائف الدائرة هي:

- توزيع أموال الزكاة والصدقات على المستحقين وفق ضوابط الشريعة؛

- تقديم الدعم والإغاثة للمتضررين من الحوادث والكوارث؛
- إنشاء نوادي تعليمية ورياضية وترفيهية للصبيان والرجال والنساء؛
- تنظيم حملات لتنظيف وتنظيم الأحياء السكنية والبيئة المعيشية عموما؛
- نشر المحبة والمودة بين المواطنين وتنمية روح التضامن وحل النزاعات؛
- مناصرة المضطهدين والمستضعفين والمساجين السياسيين في الجزائر وغيرها؛
- التعاون مع منظمات حقوق الإنسان؛
- التعاون مع الهيئات الإسلامية قصد طرح واعتماد النظرة الإسلامية الصحيحة لحقوق الإنسان على المستوى العالمي.

الفصل الثامن: دائرة الوسائل والمال

المادّة 17: وظائف الدائرة هي:

- جمع وإدارة الأموال والوسائل لصالح نشاطات الـ ج.إ.إ.؛
- جمع التبرّعات؛
- دراسة طلبات ميزانية الدوائر وإبداء الملاحظات والتوصيات حولها عند اجتماع المكتب التنفيذي الوطني؛

- إمضاء الصّكوك والوثائق المالية (يوقع هذه الوثائق موكلان يعينهما مسؤول الدائرة ويصادق على تعيينهما المكتب التنفيذي الوطني)؛
- الاحتفاظ بحسابات مكتب الـ ج.إ.إ.؛
- كتابة تقرير شهري وسنوي حول الوضعية المالية يرفع للمكتب التنفيذي الوطني.

الفصل التاسع: دائرة الدراسات والتحاليل

المادّة 18: وظائف الدائرة هي:

- تقديم الدعم والنصح والترشيد السياسي لمسئولي الـ ج.إ.إ؛
- مدّهم بالأخبار والكتب والتقارير وإطلاعهم على المستجدّات؛
- تقديم الخبرات التقنية والميدانية؛
- جمع المعلومات وكتابة التقارير في كل ميدان له صلة بعمل الـ ج.إ.إ.،
- التكوين المستمر في مختلف مجالات نشاطات الدوائر.

الباب الثاني: لجان التحكيم

المادّة 19: يتعرض الأعضاء الذين لا يحترمون القانون الأساسي أو النظام الداخلي أو الذين تظهر من خلال تصرفاتهم أو تصريحاتهم ما يدل على عدم الكفاءة أو التقاعس عن أداء المهام، أو الذين لا يسددون اشتراكاتهم المالية دون عذر، إلى عقوبات يبينها النظام الداخلي. غير أن إمكانية تسليط هذه العقوبات لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تستغل من طرف أي هيئة أو عضو لتكميم الأفواه أو تصفية المخالفين.

المادّة 20: للمكاتب التنفيذية الوطنية والولائية والبلدية وللمجالس الشورية على المستويات الثلاثة، بناءً على طلب أحد أعضاء هذه الهيئات، حق تسليط العقوبات على أيّ عضو في هياكل الـ ج.إ.إ. حسب الاختصاصات الإقليمية، ويتم ذلك حسب الآليات المبينة أسفله.

المادّة 21: يعيّن المجلس الشوري المحلي أو الوطني، بطلب من المكتب التنفيذي، لجنة للتحكيم تنظر في مسألة العضو المتهم. وعند تقصي الحقائق وثبوت التهمة، تقترح لجنة التحكيم على المجلس الشوري إحدى العقوبات التالية: التوبيخ، العزل من المنصب، تجميد العضوية في الـ ج.إ.إ.، الطرد من الـ ج.إ.إ.

المادّة 22: عند الحاجة، كما هو الأمر في حالة الاستعجال أو عند خطورة الدعوى، يمكن للمجلس الشوري أو المكتب التنفيذي تجميد عضوية أو نشاط العضو المتهم بأغلبية ثلثي الأصوات، على أن يتم عرض مستندات التهمة إلى لجنة التحكيم المختصة في مهلة أقصاها 90 يوما من قرار التجميد إذا كان الأمر يتعلق بأحد الهياكل المركزية، وفي مهلة أقصاها 45 يوما فيما يخص الهياكل المحلية.

المادّة 23: يستوجب على لجنة التحكيم الاستماع لجميع الأطراف، وإيداع تقريرها لدى الجهة التي عينتها في مهلة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ تعيينها.

المادّة 24: تأخذ الهيئة المختصة قرار التوبيخ أو التعزير المالي على أساس تقرير التحقيق بالأغلبية وبأغلبية لا تقل عن ثلثي الأصوات في حالة العزل من المنصب أو الطرد.

المادّة 25: للعضو المحكوم عليه حق الطعن في القرار ذاته أمام المجلس الشوري الوطني في مدة أقصاها أسبوعين من تبليغه بقرار تجميد عضويته. كما للعضو المحكوم عليه حق الدفاع عن نفسه بنفسه أو بمساعدة أي عضو يختاره من أعضاء الـ ج.إ.إ.

المادّة 26: بعد تسلم المجلس الشوري الوطني للطعن، تشكل لجنة جديدة لإعادة دراسة الملف وتتبع الإجراءات السابقة. القرار الذي يتخذه المجلس الشوري الوطني، بناء على عمل لجنة التحكيم الجديدة، غير قابل للطعن. يتخذ الجلس الشوري قراراته بالأغلبية البسيطة إلا في حالة الطرد التي يشترط فيها ثلثا الأصوات.

ملحق النظام الداخلي لل ج.إ.إ. الخاص بالفترة الاستثنائية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

ينعقد مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني» في الخارج نظرا للظروف التي تعيشها الجزائر تحت الحصار والقمع. وبسبب هذه الظروف الخاصة التي تعيشها ال ج.إ.إ. فقد قرر المؤتمر تنصيب هياكل استثنائية منتخبة توكل إليها تسيير شؤون ال ج.إ.إ. إلى غاية عقد المؤتمر المقبل، بإذن الله، أو رجوع ال ج.إ.إ. إلى النشاط العلني في الجزائر.

وتستند الهيكلة المقترحة إلى المعطيات التالية:

- تعيش ال ج.إ.إ. ظرفا غير عادي نتج عن انقلاب جانفي 1992 ومنع كل نشاط علني باسم ال ج.إ.إ. في داخل البلاد؛
- لمواصلة عمل ال ج.إ.إ. ينبغي إنشاء هيكلة مرنة تستفيد من مجال التحرك والحرية النسبية في الخارج وضرورة التأكيد على أولوية الداخل، وبالخصوص دور الشيخين عباسي وبن الحاج.

ويحدد هذا الملحق صلاحيات وطرق تسيير الهياكل المنبثقة عن مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني».

الباب الأوّل: تعريف الهياكل

المادّة 1: الهيكلة المنبثقة عن مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني» تخص الجبهة ككل.

المادّة 2: يثبّت مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني» كل أخ في منصبه في الـ ج.إ.إ. قبل منعها من طرف الانقلابيين، باستثناء أولئك الذين تقلدوا مناصب سياسية أو أمنية في النظام الذي حكم الجزائر بعد انقلاب 1992 وكذا الذين تهجموا على الـ ج.إ.إ. وشهروا بمشروعها أو بشيوخها، ويفصل المؤتمر قائمة المعنيين بهذا الإقصاء.

المادّة 3: يخص هذا التثبيت أعضاء المكاتب البلدية والولائية وأعضاء المجالس الشورية البلدية والولائية وكذا المجلس الشوري الوطني، أما المكتب التنفيذي الوطني فيعاد انتخابه عقب انعقاد مؤتمر «الشهيد عبد القادر حشاني».

المادّة 4: ينتخب المؤتمر 13 عضو يضافون إلى المجلس الشوري الوطني السابق (أي المجلس الشوري قبيل انقلاب جانفي 1992)، وتسند إلى كل ولاية في داخل البلاد صلاحية انتخاب ممثل عن الولاية في المجلس الشوري في حالة الشغور.

المادّة 5: ينتخب المجلس الشوري الجديد من بين أعضائه لجنة من ثلاثة أعضاء، ويكون الدور الأساسي لهذه اللجنة التنسيق بين الأعضاء السابقين والأعضاء الجدد في المجلس الشوري. كما تكلف هذه اللجنة بالإعداد لانتخاب المكتب التنفيذي من طرف المجلس الشوري في مدة لا تتجاوز شهر ونصف أبتداء من تاريخ انعقاد المؤتمر. وخلال هذه الفترة تتولى هذه اللجنة النطق باسم الـ ج.إ.إ.

المادّة 6: ينتخب المجلس الشوري رئيس المكتب التنفيذي لـ ج.إ.إ. وللتذكير فإنّه في هذا الظرف الاستثنائي لا يعتبر رئيس المكتب التنفيذي رئيسا للجبهة كما ينص على ذلك القانون الأساسي في الظروف العادية.

المادّة 7: يقترح رئيس المكتب التنفيذي قائمة أعضاء المكتب على المجلس الشوري للمصادقة عليها. وينبغي أن يكون الأعضاء المقترحون أعضاءً في الـ ج.إ.إ.

المادّة 8: الدوائر المقترحة في هذا الظرف الاستثنائي هي: الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية، الدائرة الإعلامية، دائرة الشؤون الاجتماعية وتضميد الجراح، دائرة التنظيم والمشاريع. يخوَّل للمكتب اقتراح ما يراه مناسبا للظرف الاستثنائي.

الباب الثاني: صلاحيات المجلس الشوري

المادّة 9: يتمتع المجلس الشوري بكل الصلاحيات المنصوص عليها في القانون الأساسي والمفصلة في النظام الداخلي للـ ج.إ.إ. مع مراعاة عدم الخوض في أي تسوية مع السلطة القائمة في الجزائر دون مشاورة كل أعضاء المجلس وبالخصوص الشيخين السجينين.

الباب الثالث: صلاحيات المكتب التنفيذي

المادّة 10: للمكتب التنفيذي الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين العادية للـ ج.إ.إ. باستثناء بعض الأمور الخاصة برئيس الـ ج.إ.إ. كاستدعاء مؤتمر طارئ للـ ج.إ.إ. أو الخوض في اتصالات مع السلطة القائمة في البلاد

دون الرجوع إلى المجلس الشوري (أما إبرام أي اتفاق مع هذا النظام فيشترط فيه الحضور الفعلي للشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج).

المادّة 11: كما يتخذ المكتب التنفيذي الإجراءات التي تقتضيها المرحلة الاستثنائية مع الحرص على الالتزام بقرارات المؤتمر والخضوع لرقابة المجلس الشوري ومشاورة الشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج كلما تمكن من ذلك.

المادّة 12: يمكن لرئيس المكتب التنفيذي تعيين ناطق رسمي لد ج.إ.إ.

الباب الرابع: ترتيبات خاصة

المادّة 13: يعرض رئيس المكتب التنفيذي على أعضاء المجلس الشوري قائمة أعضاء المكتب في ظرف لا يفوق شهرا واحدا من تاريخ انتخابه.

المادّة 14: في حالة رفض أحد الأعضاء المقترَحين من طرف رئيس المكتب التنفيذي بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشوري يتعيّن على رئيس المكتب التنفيذي إما اقتراح اسم آخر أو الاستقالة من منصبه وحينها ينتخب المجلس الشوري رئيسا جديدا للمكتب التنفيذي.

أهداف و منهج
الجبهة الإسلامية للإنقاذ

قائمة المحتويات

1. ديباجة 173
2. تعريف الجبهة الإسلامية للإنقاذ 175
3. محطات في تاريخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ 176
4. أهداف الجبهة الإسلامية للإنقاذ 177
5. منهج الجبهة الإسلامية للإنقاذ 178
6. مكانة الـ ج.إ.إ. داخل المحيط السياسي في الجزائر 180
7. شبهات حول الجبهة الإسلامية للإنقاذ 182
1.7. الـ ج.إ.إ. والديموقراطية 182
2.7. موقف الـ ج.إ.إ. من النظام الجمهوري والحكم الثيوقراطي 184
3.7. الـ ج.إ.إ. والإرهاب 185
4.7. الـ ج.إ.إ. وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط 186
5.7. الـ ج.إ.إ. وقضية المرأة 186
6.7. الـ ج.إ.إ. والنهج المحافِظ 188
7.7. الـ ج.إ.إ. والحداثة 188
8.7. الـ ج.إ.إ. والوطنية 191
8. قيم ومبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ 192
9. البرنامج السياسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ 197

1. ديباجة

كانت أرض الجزائر، منذ أقدم العصور، ملتقى حضارات امتدّت إليها من شمال إفريقيا وجنوب غرب آسيا وغرب أوروبّا. وإذا كان سكّانها من البربر قد عُرفوا بمقاومتهم البطوليّة من أجل الحفاظ على حرّيتهم ودفع الاحتلال عن وطنهم — حتّى سمّوا الأمازيغ الأحرار — فإنّهم تفاعلوا كذلك مع هذه الحضارات التي انبسطت على أرضهم. وإذا كانوا قد حافظوا على قيمهم الأصيلة في الحرّية والإباء والأنفة وحماية الحمى والتكافل في الملمّات والاحتكام إلى الجماعة، فإنّهم تفتّحوا كذلك على الثقافات التي حملتها هذه الحضارات المتعاقبة على منطقتهم.

وامتدّ الفتح الإسلاميّ في عهد الصحابة والتابعين إلى الأقطار المغاربيّة التي كانت الجزائر أوسطها، فهدى الله هؤلاء القوم إلى دينه، وجعل بأسهم الشديد جهاداً في سبيله، ونالوا شرف تبليغ رسالته، وعبر جندهم البحر إلى أوروبّا مع الفاتحين.

وانتشرت اللغة العربيّة — لغة الوحي والحضارة — في الأقطار المفتوحة، انتشاراً لا إكراه فيه، زاده تيسيراً ما للبربر من الصلات التاريخيّة مع ما وفد عليهم من قبل من ثقافات المشرق، فاسحة المجال للغتهم الأمازيغيّة بمختلف لهجاتها لكي تحتفظ بمكانتها في التخاطب والبيان، وتحفظ أصلح ما في تراثها العريق.

ولقد تآخت الأصول الأمازيغيّة المغاربيّة العريقة مع الفاتحين المسلمين العرب على الإيمان، والتقت معهم على خصال حميدة منحدرة من الفطرة، ومكتسبة عبر التاريخ، زادها الإسلام رسوخاً وتزكية. فقد تميّز الفاتحون والذين تبوّءوا الدار من قبلهم بخصائص متقاربة في إباء الضيم، والحفاظ على العرض، والتناصر على المعتدي، والاستماتة في حماية الحمى، والسخاء بالمال وبالروح. والتحم العنصران

في حمل الرسالة، وصنع الأمجاد، وبناء الحضارة. فتجلّى هذا الانصهار التاريخيّ عن حقيقة الشعب الجزائريّ المسلم الأبيّ، التي ثبتت عبر الأجيال.

وقد سطّر هذا الشعب الموحِّد والموحَّد، على أرض وطنه الطيّبة، أمجاداً تاريخيّة خالدة، وأشعّ على العالم – مثل كلّ الشعوب الإسلاميّة – بحضارة وثقافة، عربيّة اللسان، إسلاميّة الصبغة، لا يزيد فضل الفاتحين فيها على فضل من تبوءوا الدّار من قبلهم.

وهكذا انبنت وحدة هذا الشعب على مقوّمات ثابتة لا زوال لها، وروابط وثيقة لا انفصام لها. فكانت وحدة رساليّة وتاريخيّة وحضاريّة وثقافية، ذات أبعاد إسلاميّة وعربيّة وأمازيغيّة، لا تنازع بينها.

فالشعب الجزائريّ لا يعرف ذلك الفصام النكد بين دينه وقوميّته ووطنيّته الذي أراد أن يكيده به أعداؤه، بعد أن أوهنوا به كثيرا من الشعوب الإسلاميّة من حوله.

ولم تقم في ربوع هذا الوطن المنيع – منذ أكثر من 14 قرنا – قائمة لدولة لا تحرس الإسلام، ولا تحترم إرادة الأمّة في أن تساس به. إلاّ ما قام عنوة واغتصابا، فظلّ شعبنا الأبيّ يقاومه حتّى أسقطه.

إنّ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وغزوه العسكري والثقافي كانت جزءا من الأمة الإسلامية، ولئن حاول الاستدمار الفرنسي اقتطاعها عن البلاد الإسلامية وعزلها عن الأمة، فإنّ الشعب الجزائري طيلة هذه الممارسات الاستدمارية أبى إلا أن يحافظ على وجوده وبقائه كشعب مسلم، فواجه الغزو الحضاري والفكري بما يثري به تاريخ الأمة الإسلامية من ثراء ثقافي وحضاري.

ولقد توّجت ثوراته الجهاديّة البطوليّة حديثاً بثورة التحرير المجيدة، التي أسقط بها الاستعمار الفرنسيّ للجزائر، ولكثير من الدول، والتي أعلنت – حين رفعت

السلاح – أنّها لن تضعه حتّى تقيمها «دولة جزائريّة ديموقراطيّة اجتماعيّة ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلاميّة»، كما نصّ على ذلك بيان أوّل نوفمبر 1954م.

فأصبح هذا الشعب العظيم جديراً بأن يستعيد حرّيته كما استعاد دولته، وأن يمتلك سيادته على السلطة كما امتلك سيادته على الأرض، وأن يقيم نظام الحكم والمجتمع وفق إرادته، ولصالح جميع فئاته، وفي إطار التمسّك بدينه، وأداء رسالته، والوفاء لتاريخه، وترقية حضارته.

ومن هذه المنطلقات جاءت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كإرهاصة تاريخية ساعدت على ظهورها نفسية الشعب الجزائري المفعمة بالإيمان التائقة إلى عزة الإسلام وعدل شريعته، على أنّ التضرر بعملية الغزو ما تزال بارزة معالمه، عميقة آثاره، مما يجعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتخذ من أهدافها في عملية تحقيق الحل الإسلامي لمواجهة الغزو الثقافي بالأصالة الإسلامية الحضارية، كما تواجه الغزو الفكري بالفكر الإسلامي الأصيل وذلك برد الاعتبار إلى المنهج الإسلامي ابتداء من مصطلحاته رفعا لثوبه التي صارت من باب ما عمت به البلوى.

2. تعريف الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج.إ.إ.) حزب سياسي ينتمي تاريخيا إلى الحركة الإسلامية الجزائرية والحركة الوطنية التي عملت على تحرير الجزائر من وطأة الاستعمار وإقامة دولة مستقلة عادلة على أسس الإسلام. وتعتبر الـ ج.إ.إ. العمل السياسي من صميم ديننا الحنيف وأنّ السعي من أجل سياسة الأمة بشرع الله يُعدّ قربة من القربات وعبادة من العبادات. قال تعالى: ﴿قل إنّ

صلاتي ونسكي، ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أُمِرت وأنا أول المسلمين﴾ (الأنعام:162-163).

وإذا كانت الـ ج.إ.إ. حزبا سياسيا لا يحتكر الإسلام الحنيف، فإنها تسعى لإقامة دولة إسلامية كأداة في يد الشعب لتحقيق نظام مجتمعي مؤسس على قيم الإسلام.

إنّ الدولة الإسلامية التي تهدف الـ ج.إ.إ. إلى إقامتها فوق أرض الجزائر هي دولة يسودها الحق والعدل، دولة مستقلة حرة ذات سيادة، ينعم فيها المواطن والشعب بالحرية، دولة تمثل الشعب بكل فئاته وتسهر على حقوقه، دولة اجتماعية ذات اقتصاد متين ذي مصداقية قادر على المنافسة داخل النظام الاقتصادي العالمي وعلى الدفاع عن مصالح الشعب، دولة تسعى لتحقيق الحق والعدل على مستوى العلاقات الدولية.

وتلتزم الـ ج.إ.إ. بنظام حكم مدني تعددي يرتكز على مبدأ الحاكمية لله والسلطة للشعب.

3. محطات في تاريخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ

- أُنشئت الـ ج.إ.إ. في شهر مارس من سنة 1989 بعد التعديل الدستوري الذي فرضته الانتفاضة الشعبية في أكتبر 1988. واعترفت الحكومة الجزائرية رسميا بالـ ج.إ.إ. في مطلع شهر سبتمبر 1989.
- رئيس الـ ج.إ.إ. منذ تاريخ تأسيسها هو الشيخ المدني عباسي، ونائبه هو الشيخ علي بن الحاج.

- خاضت الـ ج.إ.إ. أول انتخابات محلية حرة عرفتها الجزائر في 12 جوان 1990 وفازت فيها بـ853 بلدية من بين 1539 بلدية و32 ولاية من بين 48 ولاية.
- خاضت الـ ج.إ.إ. الانتخابات التّشريعية الحرة الوحيدة التي عرفتها الجزائر إلى يومنا هذا وكان ذلك في 26 ديسمبر 1991. وفازت الـ ج.إ.إ. فوزا ساحقا في هذه الانتخابات التي ألغيت بعد الانقلاب العسكري الذي صادر خيار الشعب في 11 يناير 1992.
- اتخذ النظام الانقلابي قرار حل الـ ج.إ.إ. في مارس 1992، غير أنّ الـ ج.إ.إ. لا تعترف بهذا القرار التعسفي الذي اتخذه نظام مستبد وغير شرعي. ولا تزال الـ ج.إ.إ. تمارس نشاطها رغم حرب الإبادة التي مارسها الانقلانيون ضدها، وكل المراقبين يُجمعون على أنها تبقى الرقم الأساس في المعادلة الجزائرية.

4. أهداف الجبهة الإسلامية للإنقاذ

من أهداف الـ ج.إ.إ. الأساسية:

- الإنقاذ الرسالي والحضاري للأمة أسوة برسول الله، صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين ومنقذا للبشرية، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار، فأنقذكم منها، كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون﴾ (آل عمران:103)؛
- تقديم حل بديل شامل لجميع المعضلات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في نطاق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة، مع مراعاة الواقع المعيش. قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم

دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ (المائدة:3)، وقال النبي ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي»؛

- العمل على وحدة الأمة مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والعرفية التي أقرها الشرع، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتّقون﴾ (المؤمنون:52)، ولقول النبي ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»؛
- تكريم الإنسان والدفاع عن حقوقه المشروعة. قال تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾ (الإسراء:70)؛
- إرجاع السلطة الفعلية للشعب وتكريس مبدأ الشورى مصداقا لقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (الشورى:38)؛
- إقامة دولة العدل والقسط. قال تعالى: ﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي. يعظكم لعلكم تذكّرون﴾ (النحل:90).

5.منهج الجبهة الإسلامية للإنقاذ

يتمثل منهج الـ ج.إ.إ. في:

- العمل السلمي العلني؛
- الاعتدال والوسطية والشمولية، عملا بقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾ (البقرة:143)، ولقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: «يسرا ولا تعسرا، بشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا»؛

- الاعتدال في الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط، لقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ (البقرة:251) وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم»، ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»؛

- الدعوة بالتي هي أحسن وعدم الإكراه. قال تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن. إنّ ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين﴾ (النحل:125)؛

- العمل المؤسساتي والتسيير العقلاني. قال تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ (يوسف:108)؛

- العمل الجماعي وجودة توظيف الجهد الكلي للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرة الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع في الأغراض الشخصية، لقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (المائدة:2)؛

- إشراك المجتمع في التغيير وتشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجميع الإرادات الخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري. قال تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهَون عن المنكر﴾ (التوبة:71).

6.مكانة الـ ج.إ.إ. داخل المحيط السياسي في الجزائر

لـ ج.إ.إ. هوية مميزة ومكانة حاسمة وسط الساحة السياسية في الجزائر. إذ تندرج مسيرة الـ ج.إ.إ. في إطار استمرارية حركات الإصلاح الإسلامي والتحرير الوطني. وتجسد الـ ج.إ.إ. في الميدان الطرح الإسلامي للإنسانية ومصيرها وهو ما يشكل أساس برنامجها السياسي التَّوَّاق لتحقيق طموحات الشعب الجزائري.

إنّ الـ ج.إ.إ. حزب سياسي جماهيري، مهيكل وخاضع لنظام أساسي وقانون داخلي، وهو مؤثر على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. ويحضى قادة الحزب وعلى رأسهم الشيخان المدني عباسي وعلي بن الحاج برصيد قوي من الثقة، كما أنّ مناضلي الحزب برهنوا مرارا على تفانيهم وتضحياتهم في سبيل مشروعهم. ورغم الهجمات التي شَنَّها الإنقلابيّون على الـ ج.إ.إ. والتي تماثل من حيث الحجم عمليات الإبادة فإنّ هذا الحزب برهن على تميُّزه في الاستمرارية وقدرة قادته على المقاومة وصلابة هياكله.

تتميز الـ ج.إ.إ. من حيث حجم الدعم الشعبي الذي تحضى به. ففي أول انتخابات حرة محلية وجهوية – جوان 1990 – حصلت على 32 مجلس شعبي ولائي من أصل الـ 48 المتنافس عليها و853 مجلس شعبي بلدي من أصل 1539. وفي الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 – الأولى من نوعها من حيث هامش الحرية في تاريخ الجزائر – حصلت الـ ج.إ.إ. على 188 مقعد برلماني من أصل 231. كما كان مرشحوها على رأس أغلبية ما تبَقَّى من المقاعد المتنافس عليها في الدور الثاني، أي 177 من أصل 199.

تتميز الـ ج.إ.إ. أيضا من حيث طبيعة تجذُّرها وسط المجتمع، حيث أنّ قاعدتها الانتخابية متنوعة، تشمل سكان الحضر والقرى، وتتواجد وسط كافة الطبقات الاجتماعية، فهي تشمل المقاولين والعُمّال والعاطلين عن العمل،

الجامعيين والحرفيين، الرجال والنساء، الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالعربية، المدنيين والعسكريين.

تنفرد الـ ج.إ.إ. كذلك من حيث صلابة تجذُّرها وسط المجتمع. وعلى النقيض من السلاسل الزبونية المدنية–العسكرية التي تميّز العلاقة الهشة بين بعض الأحزاب الزبونية بالمجتمع، فإنّ الـ ج.إ.إ. عميقة الجذور داخل المجتمع لا من حيث التزام مشروعها السياسي الراسخ بالقيم الحضارية للشعب الجزائري فحسب بل كذلك من خلال منظماتها الجماهيرية وتصورها الذي يُؤثِر المشاركة والإدماج في الأنشطة السياسية. وقد برهنت الـ ج.إ.إ. على حضورها التنظيمي على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، كما أشركت الأفراد والجمعيات النقابية والمهنية والعلمية والثقافية والطلابية والتربوية والنسوية والدينية وتلك المنشغلة بالأعمال الاجتماعية والخيرية والرياضية.

وعلى العكس من بعض الأحزاب السياسية التي لا تتعدى كونها وعاءً انتخابيا في خدمة رؤسائهم أو العصابات المصلحية المتحالفة والمعتمدة على دعم الطغمة العسكرية، من دعاة الحرب الأهلية من أجل استدامة ضَخِّهم الريع من أموال الشعب، فإنّ الـ ج.إ.إ. برهنت أنها تولي لمفهوم الحزب أكثر من كونه مجرد هيكل لانتخاب مرشَّحين إلى مناصب رسمية. وقد تميزت الـ ج.إ.إ. من خلال العديد من وظائف الموصِل لبدائل برمجية، والمِمَثِّل للعديد من الفئات الاجتماعية على الساحة السياسية، والمنشِّط للمجتمع المدني، والمصدر للخدمات العمومية والمؤَلِّد لقنوات جماهيرية من أجل المشاركة السياسية وإدماج المجتمع.

7. شبهات حول الجبهة الإسلامية للإنقاذ

1.7. الـ ج.إ.إ. والديموقراطية

تتمثل إحدى الانتقادات الأساسية الموجهة إلى الـ ج.إ.إ. – على غرار جميع الحركات الإسلامية – في الزعم بأنها ذات طبيعة مناهضة للديموقراطية. إنّ هذا الانتقاد غالبا ما ينتج عن سوء فهم إزاء النموذج الإسلامي للحكم وعن عدم الإلمام بالمفاهيم والمعارف المستعملة في النظرية السياسية الإسلامية.

إنّ الـ ج.إ.إ. تميز بين:

- من جهة، العقيدة الديموقراطية التي تمنح السِّيادة العليا والمطلَقة للشعب وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع العقيدة الإسلامية التي تخص الله وحده دون سواه بالحاكمية والسيادة المطلقة، مع المساواة بين الجميع، حُكَّاما ومحكومين، في خضوعهم لشريعته التي يجب أن تكون المهيمنة كمصدر للتشريع. يقول عز وجل: ﴿إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه. ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (يوسف:40)، ويقول أيضا: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ (الأعراف:54)؛
- من جهة ثانية، الممارسة الديموقراطية التي تمنح منبع الحكم للشعب الذي يُعَيِّن نُوَّابا عنه يمثلونه عبر اختيار حر وهو ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وطبقه النبي عليه الصلاة والسلام عندما طلب من الأنصار بعد بيعة العقبة أن يرشحوا إثني عشر نقيبا يمثلونهم، وينوبون عنهم في المسائل العامة التي تعنيهم جميعا.

إنّ الإسلام يُرَسّخ كافة المعايير الأخلاقية والقانونية التي تستوجب منح صفة الديموقراطية لأيّ شكل للحكم مهما كانت قاعدته الأيديولوجية أو تشكيلته الاجتماعية والاقتصادية.

1) يعترف الإسلام بقيمة أيّ فرد من البشر بِغَضِّ النظر عن مُقَوِّماته ولا يجعلها خاضعة لأيّ شرط مسبق. فالقرآن الكريم يعترف بالإنسان بِغَضِّ النظر عن معتقداته ومقامه السياسي. قال تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم، وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات﴾ (الإسراء:70). وفي الحديث : «كلكم لآدم، وآدم من تراب».

2) يؤكد الإسلام على ضرورة القانون، أي على مجموعة من المقاييس المعترف عليها أو العقلانية من أجل تنظيم كل العلاقات الإجتماعية. كما يرفض الإسلام الحكم الاعتباطي من طرف فرد أو جماعة أفراد، فأساس القرارات والأعمال في الدولة الإسلامية تتمثل في الشريعة الإسلامية، أي مجموعة قوانين مستوحاة من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، وليست متروكة لعبث ونَزَوات الأفراد. فالشريعة الإسلامية هي إحدى تجليات الحِكمة الإلهية التي تُنَظِّم كل الظواهر في الكون، مادية كانت أو روحية، طبيعية أو اجتماعية. قال تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ (الجاثية:18).

3) يدعو الإسلام إلى المساواة بين الجميع أمام القانون، دون تمييز بناء على الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية، كما جاء في الحديث: «الناس سواسية كأسنان المشط».

4) يأمر الإسلام بأن تكون كافة القرارات المتَّخَذة من قِبَل الدولة مرتكزة على أساس العقد التوافقي مع الشعب كما جاء في الحديث: «المؤمنون على شروطهم، إلا شرطا أحل حراما، أو حرّم حلالا». كما يُذَكِّر الإسلام بمبادئ

الشورى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران:159)، والإجماع طبقا للقرآن والسنة، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتّبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولّى، ونصله جهنم، وساءت مصيرا﴾ (النساء:115)، وكما صح في الحديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». ولا ينتج عن هذا تعارض بين إرادة المسلمين وإرادة خالقهم أبدا بمقتضى قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن، ولا مؤمنة، إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم. ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مُبينا﴾ (الأحزاب:36).

5) يضمن الإسلام مستوى راق من التسامح، ويضمن حكم الأغلبية مع احترام الأقلية وكذا حماية الحرية الدينية ومنع الإكراه في الدين وتحريم الظلم والاستبداد. قال تعالى: ﴿لا إكراه في الدين. قد تبين الرشد من الغيّ﴾ (البقرة:256).

وإنّ احترام الكرامة والحقوق الأساسية للإنسان، واحترام الحريات الأساسية الفردية والجماعية، والمشاورة، والانتخاب، وفصل السلطات، والتداول، والتعددية الحزبية، وحق المعارضة، والنقد، والنقاش المتناقض، الخ.، في إطار الدستور، كل هذه المبادئ ليست مسموحا بها أو مقبولة في حكومة إسلامية فحسب، بل تمثّل مجموعة قيم على كل مواطن مسلم واجب الدفاع عنها وترقيتها.

2.7. موقف الـ ج.إ.إ. من النظام الجمهوري ومن الحكم الثيوقراطي

إنّ الـ ج.إ.إ. ترفض مطلقا أيّ نوع من الوساطة بين الله الخالق وبين العباد سواء كانت تتمثل في طبقة أو جماعة أو كهنوت، وبالتالي فالـ ج.إ.إ. ترفض قيام دولة ثيوقراطية لأنّ من شأن مثل هذه الدولة أن تفرض طباقا على الشعب «أفرادا منَزَّهين» «يمثلون» الله و«ينوبون» عنه. ولا يخوّل الإسلام لأحد إدّعاء

احتكار تمثيل الله، ناهيك عن أخذ مكانه، لسبب بسيط وهو أنّ الإنسان هو خليفة الله في الأرض. ومن منظور الـ ج.إ.إ. فإنّ أول امتحان على الحاكم الخضوع له هو الامتثال للمحاسبة. فالمحاسبة تشكل عاملا مؤسِّسا ضمن الفلسفة السياسية الإسلامية.

وترفض الـ ج.إ.إ. كذلك الدولة اللائكية لأنّ مثل هذا النظام يعتبر المقَوِّمة الإسلامية للجزائر أمرا ثانويا ليس له دور اجتماعي أو تربوي أو سياسي. بينما هذه المقَوِّمة أساسية وذات أولوية وتمثل إحدى عوامل تشكيل الشعب الجزائري وتجسد المعنى الذي يعطيه لوجوده ودوره التاريخي.

إذن فطابع الدولة التي تريدها الـ ج.إ.إ. هي جمهورية تحترم من خلال دستورها القِيَم التي يدعو إليها الإسلام، ويتم فيها انتخاب الحكام عن طريق الاقتراع العام.

3.7. الـ ج.إ.إ. والإرهاب

إنّ الـ ج.إ.إ. بصفتها حزبا سياسيا عملت دائما من أجل السلم المدني والتغيير السلمي عن طريق صناديق الاقتراع. وإنّ الذين يتّهمون الـ ج.إ.إ. كونها تنظيما إرهابيا يحاولون بصفة فاضحة قلب الحقيقة، إذ لم تلجأ الـ ج.إ.إ. مطلقا في مشوارها السياسي إلى فرض برنامجها بالقوة، بل عكس ذلك تماما، فالـ ج.إ.إ. هي التي تعرّضت للعنف من قِبَل أولئك الذين رفضوا ولا يزالون يرفضون احترام اختيار الشعب.

لكن لا بد أن يعلم الجميع أنّ الـ ج.إ.إ. تعتبر من حق الشعب مقاومة الاستبداد والظلم. إنه حق معترف به من قِبل كافة الأنظمة الديموقراطية لشعوبها ومِن ثَمَّ فإنّ الذين يقفون في وجه إرادة الشعب ويستعملون وسائل القمع — التي

تحتكرها الدولة – للقضاء على خصومهم السياسيين هم وحدهم المسؤولون عن العنف الدائر.

4.7. الـ ج.إ.إ. وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط

بما أنّ الخوف يجعل الإنسان قابلا لتصديق الأدهى فقد استغلت الطغمة العسكرية في الجزائر هذا الهلع للتشنيع بالـ ج.إ.إ. عبر حملات متتالية دون انقطاع. ويستمر الجنرالات الإنقلابيون في عمليات التشنيع بالـ ج.إ.إ. بغية جلب شرعية للسلطة التي اختلسوها وكذلك لتبرير عمليات القمع الإبادي. هؤلاء الجنرالات يرمون الـ ج.إ.إ. والإسلام بالهمجية لإذكاء مخاوف الغرب ومِن ثَمَّ تقديم أنفسهم كآخر حصن في وجه «الطوفان الإسلامي» المحدق من أجل الحصول على دعم الدول المتوسطية لمغامراتهم الإبادية. وكما سيتبين لاحقا فيما يخص المبادئ الخاصة بعلاقتها مع الخارج فالـ ج.إ.إ. لا تضمر أية نية عدائية إزاء جيرانها المغاربة ولا إزاء دول البحر الأبيض المتوسط. وإنّ مصدر التوتر والعداء وتلاحق موجات الهجرة يكمن في جماعة الجنرالات الاستئصاليين الفاسدين الذين يقصون أغلبية الجزائريين من حق المواطنة، ويقمعون ويُفقِرون المجتمع مما ينذر ببركان من الغضب والحقد والتعصب واليأس. إنّ بناء استقرار المنطقة باستعمال إرهاب الدولة وتشييده على جثث وأشلاء وكرامة الجزائريين يعتبر خطأ خطيرا وفادحا. فإن لم يتسّع صدر الجزائر لكافة أبنائها وإن لم تقدر على ضمان حد أدنى من العيش الكريم لهم يستحيل عليها جلب الاستقرار لنفسها وللمنطقة قاطبة.

5.7. الـ ج.إ.إ. وقضية المرأة

توصف الـ ج.إ.إ. من طرف بعض الجهات كعدو للمرأة وهذه صورة نمطية – كليشيه – اصطنعها النظام العسكري في الجزائر بهدف التشنيع بالحزب، وقد تمّ

بثّ هذه الصورة الملفقة من خلال أبواق مدنية تابعة للنظام خاصة عبر أقلية في الحركة النسوية الجزائرية المستعمَلة من قبل المصالح المخابراتية الجزائرية في إطار دعايتهم المناهضة للإسلام.

تعتبر الـ ج.إ.إ. أنّ حقوق المرأة حقوق إسلامية وإنسانية.

كما تلاحظ الـ ج.إ.إ. وجود عدد من العراقيل التي هي غريبة عن تعاليم الإسلام، تمنع من مشاركة المرأة الفعالة في الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية للنشاط الوطني.

وكما تنصّ عليه مبادئ الحقوق والحريات فالـ ج.إ.إ. مصممة على وضع حد لهذه العراقيل من خلال تطبيق سياسة صارمة وشاملة وتدريجية لترقية وضع المرأة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية.

ومن ضمن الإجراءات التي تعتزم الج.إ.إ. القيام بها:

1) ضمان التساوي بين الجنسين في الوصول إلى التعليم وتقليص التباين الحاصل بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي وكذا تقليص نسبة الأمية عند الإناث خاصة في المناطق الريفية وعند المعاقين من النساء؛

2) ضمان التساوي بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الصحية وكذا وضع برامج صحية وخدمات طبية توافق خصوصيات المرأة؛

3) ضمان التساوي بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والقضاء على التمييز ضد المرأة في عالم الشغل، وتبَني سياسات اقتصادية واجتماعية لا تضر براحة وتوازن العائلة واستئصال الفقر الذي يخص بشكل غير متزن المرأة؛

4) ترقية مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية وضمان وصولها إلى مراكز اتخاذ القرار ووصولها إلى وسائل الإعلام؛

5) القضاء على والوقاية من العنف السياسي والاجتماعي والأُسَري الذي يمارَس ضد المرأة؛

6) القضاء على والوقاية من المضايقات الجنسية التي تتعرض لها المرأة في كافة الفضاءات العامة واستئصال المتاجرة الجنسية بالمرأة والبغاء؛

7) تسخير موارد تنظيمية وبشرية ومالية من أجل الدعم النفسي وإعادة تأهيل النساء اللواتي تعرّضن للعنف والاستغلال الجنسي.

6.7. الـ ج.إ.إ. والنهج المحافِظ

الـ ج.إ.إ. ليست محافِظة من منطلق أنّ مذهب المحافَظة يشكّل عقيدة تُشَكِّك وتتوجس من كل ما هو تغيير وتعمل على الحفاظ على الوضع القائم. أما الـ ج.إ.إ. فتدعو إلى تغيير تدريجي ومتفهّم للحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وإن كانت الـ ج.إ.إ. تشاطر المحافظين في بعض الجوانب كنظرتهم البرغماتية وتوجسهم إزاء النظريات السياسية الشمولية المجرّدة وكذا احترامهم للثوابت الثقافية، فإنها تتميّز عنهم كونها تعتبر المِلكية أمانة الله، وكونها غير نخبوية تؤمن بمشاركة كافة أفراد المجتمع وحقهم في العيش الكريم. إنّ الإسلام يمتلك معايير قادرة على إدماج ومصالحة مختلف الفئات الاجتماعية ومعايشة المصالح المتعددة والمتناقضة المتواجدة بداخل المجتمع.

7.7. الـ ج.إ.إ. والحداثة

إنّ دعاية النظام الانقلابي وأذنابه الإستئصاليين تحاول إظهار الـ ج.إ.إ. بمظهر الرجعية والظلامية التي لا تتماشى ومتطلبات العصر.

وفي الحقيقة فإنّ الـ ج.إ.إ. ليست لا حركة ترفض الحداثة، ولا حزبا ينادي ببعث الشروط التاريخية للعصور الوسطى أو للعالم العربي منذ ألفية من الزمن. ولكن على عكس ما يفعله مدّعوا الحداثة السطحيون الذين يقذفون حزبنا بالتهم، فإنّ الـ ج.إ.إ. ليست حركة تنبذ الدين ولا حزبا يدعو إلى النسخ الكلي غير المميّز لظروف أوروبا التاريخية في الجزائر. ولا تخلط الـ ج.إ.إ. بين الإسلام وبين التشبث بالماضي، ولا بين التحديث وبين التغريب، أي أنها لا تشيد بالتقليد الأعمى للماضي ولا بسَعْدَنة الغرب.

وإنّ المبدأ الأساسي الموجّه لـ ج.إ.إ. في تعاطيها مع القضايا السياسية والثقافية والحضارية هو التفحص والتقييم بناء على مقاييس الإسلام المستوحاة من القرآن والسنة، والتي من ضمنها الاعتدال والوسطية.

وعلى عكس النافرين من كل مستحدث المتعامين عن مزايا الحداثة الحسنة والذين يقارنون أحسن ما في الماضي بأسوأ ما في الحداثة، فإن الـ ج.إ.إ. تعتبر أن الحداثة لها إسهامات إجابية للإنسانية، منها تأميم السلطة السياسية بعد أن كانت مخوصصة، واحترام أكبر للفرد، وتعميم حسن القراءة والكتابة، وتحسين المستوى المعيشي والصحي، وترقية وسائل النقل والاتصال، والتقدم الهائل في العلوم وفي الفكر الإنساني.

ولكن على عكس أنصار الحداثة المتعامين عن مساوئها والذين يقابلون أحسن ما في الحداثة بأسوأ ما في الماضي، فإن الـ ج.إ.إ. ترى أن الحداثة ألحقت أيضا أضراراً بالإنسانية كتضخيم سلطة الدولة القمعية والاقتحامية والتحكمية، وانتشار الفردانية وتلاشي الروابط العائلية والجماعية، وعبادة الربح والنمو الأعمى، وانحطاط القيم الأخلاقية وانحلالها، وتدمير البيئة، وطغيان العلمانية، وخاصةً نسيان الله وأزمة روحية عميقة.

وبموجب مبدأ قبول أو رفض الأفكار والممارسات بناءً على موافقتها للقرآن والسنة، فإن الـ ج.إ.إ. لا تقدّس ما هو حديث ولا تعزوه بالشيطنة لمجرد أنه حديث، كما يفعل ذلك العصرنيون والتقليديون على التوالي. وانطلاقاً من نفس المبدأ، فإن الـ ج.إ.إ. لا تؤله ما هو تقليدي ولا تؤبلسه لمجرد أنه جزء من الماضي، كما يعتقده مدّعو الجمودية والعصرية على التعاقب.

إنّ الـ ج.إ.إ. تتميّز عن أدعياء الحداثة الذين يتعامون عن حسنات المجتمعات التقليدية، كونها تعتبر أن لهذه المجتمعات أوجه إجابية مثل وجود نظرة للعالم متكاملة ومرتكزة على الدين، وتمحور علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقته مع باقي البشر حول علاقة الإنسان بالله، وكذا أهمية الأسرة والجماعة، إلخ.

ولكن الـ ج.إ.إ. تتميّز أيضاً عن دعاة التقهقر، الذين يتعامون عن مساوئ المجتمعات التقليدية، من منطلق اعتبارها أن تلك المجتمعات قد تعرضت للآثار الضارة من نزوة وقمع وفساد السلاطين بعد الإطاحة بالخلافة الراشدة، ومن ملكية وراثية واقطاعية واستبداد وقسوة ميّزت الأنظمة ذات السلطة المخوصصة التي لم تتوقف عن مضايقة تلك المجتمعات.

إنّ الـ ج.إ.إ.، على غرار الإصلاحيين المجاهدين أمثال الأفغاني وعبدو وإقبال وابن باديس، لا تعتبر الرجوع إلى الأصول والعودة إلى القرآن والسنة تخلفاً وتقهقراً بل ترى في ذلك انطلاقة جديدة، واسترداد الحيوية التجديدية كما عرفها الإسلام في عصوره الأولى.

ليس الرجوع إلى الأصول بتقليد كسول للماضي، بل هو جهد وبرنامج ضخمين لفهم الأوضاع والتغيرات الحالية للمجتمعات الإسلامية، ومن أجل توجيه هذه المجتمعات إنطلاقا من هدي القرآن والسنة كي تعيش حقيقة الإسلام في العالم المعاصر.

بالنسبة لـ ج.إ.إ.، فإنّ الرجوع إلى الأصول يعتبر تلبية لنداء الله وأداء واجب الاستخلاف في الأرض بحل مشاكل العصر. كما أنه جهد يهدف إلى تكامل الحداثة مع المقاصد التي وصفها الله للإنسان.

8.7. الـ ج.إ.إ. والوطنية

حاولت دعاية الطغمة العسكرية مرارا تشويه صورة الـ ج.إ.إ. عبر الطعن في وطنية مشروعها وسيرة قادتها فعمدت على وصفها بأنها حركة غير وطنية، بل معادية للوطن وتعمل ضد مصالحه العليا بإيحاء من أطراف أو قوى خارجية معادية للجزائر تريد الانتقام من جهاد الشعب الجزائري وثورته المجيدة.

وتكفي المراجعة السريعة لمشروع الـ ج.إ.إ. الأصيل وسيرة قادتها المشرفة لدحض كل تلك الأكاذيب والافتراءات:

أ) إنّ مشروع الـ ج.إ.إ. الحضاري ما هو إلا امتداد طبيعي لجهاد الشعب الجزائري الطويل ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم، تسعى من خلاله الـ ج.إ.إ. لاسترداد السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة بعدما نجحت حركة التحرير في استرجاع السيادة الترابية.

ب) حرص الـ ج.إ.إ. على ضرورة استرجاع حرية القرار السياسي والاقتصادي للبلاد والعمل على التخلص من الوصاية الفرنسية التي لا تزال مفروضة على البلاد والعباد من خلال عصابة قدماء جنود الجيش الفرنسي المدعومة من طرف أقلية أيديولوجية حاقدة.

ج) نضال الـ ج.إ.إ. الصادق، الذي لا تشوبه أية انتهازية أو مصلحة من أجل ترقية مقومات الهوية الوطنية الثلاث: الإسلام والعربية والأمازيغية.

د) السيرة المشرفة لقادة الـ ج.إ.إ. فإن كان أكبرهم سنا من السباقين للجهاد ضد المستعمر، فإن أغلب الشباب منهم أبناء شهداء.

هـ) اعتماد الـ ج.إ.إ. أولا وأخيرا على دعم الشرائح العريضة من أبناء الشعب وعزفها، خلافا لأكاذيب النظام، عن قبول أي دعم خارجي، حرصا منها على استقلاليتها.

8. قيم ومبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ

تؤكد الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمسكها بالقيم والمبادئ المستوحاة من تعاليم ديننا الحنيف وكذا تعلقها بمبادئ نداء أول نوفمبر 1954.

1- حقّ الشّعب الجزائري في إقامة دولة مستقلّة في إطار المبادئ الإسلامية.

2- حق الشعب في العمل من أجل ترسيخ الإسلام وتثبيته كدين للدولة والتصدي لكافة أشكال الدولة المنحرفة، سواء كانت في قالب دولة بوليسية أو دولة ثيوقراطية أو دولة علمانية.

3- حقّ الشّعب في الانتخاب الحرّ للمؤسّسات التي يوكل إليها السّلطة وكذلك الرّجال والنّساء الذين يمثّلونه ويحكمونه. فالشّعب هو المصدر الوحيد للشّرعية والوحيد الذي يمكنه إعادة النّظر في المؤسّسات وعزل المنتخَبين.

4- لا يحقّ للمؤسّسة العسكرية أن تحلّ محلّ الشّعب وتزعم أن تكون – أو تتصرّف بصفتها – حَكما أو قاضيا يفصل في سلامة اختيار سياسيّ ما.

5- احترام التّداول السّياسي وترسيخ التّعدّدية في إطار الدّستور وثوابت الأمة.

6- نبذ العنف للوصول إلى السّلطة أو البقاء فيها.

7- لا يحقّ للمؤسّسة العسكرية أن تلجأ إلى استعمال القوّة ضدّ الجزائريّين لأغراض سياسية.

8- مساواة الجميع أمام القانون دون تمييز بناء على اللون أو العرق أو الجنس أو السلّم الاجتماعي أو التوجه السياسي أو أيّ عنصر آخر.

9- ضمان الحرّيات الأساسية، الفردية والجماعية، في إطار الدّستور وثوابت الأمة.

10- حرمة شرف المواطن وأمنه وحقه في العيش، وكذا ممتلكاته، وحقوقه، وحياته الخاصة.

11- احترام وترقية الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للنّفس البشرية.

12- حقّ الشّعب في العدالة الاجتماعية التي تضمن للمواطنين حياة كريمة ومحترمة (الحق في العمل والمأكل والملبس والمسكن، وكذا في العلاج والوقاية).

13- حق الشعب في التعليم مع محاربة الأمية.

14- حقّ الجميع في التّرقية السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والازدهار في إطار المبادئ الإسلامية السمحة.

15- احترام وترقية القيم الأخلاقية المبنية على الإيمان والتقوى ومحاربة كل أشكال الفساد.

16- حق الشعب في النشاطات الثقافية والتعبيرية، مع إحياء وترقية مكوّنات الشّخصية الجزائرية المتمثّلة في الإسلام وكذا العربية والأمازيغية، دون إقصاء أو تهميش.

17- ترقية التعليم وتشجيع روح البحث والإبداع في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية وفي العلوم الإسلامية.

18- احترام وترقية مبادئ المساواة وحرية النشاط الاقتصادي والعقلانية العلمية والحفاظ على التوازن وعلى الكرامة الإنسانية والنزاهة القصوى في التنظيم وفي النشاطات الاقتصادية والمالية.

19- ترقية الاكتفاء الذاتي في المجالات الاستراتيجية والقضاء على الأشكال الخطيرة للتبعية الاقتصادية للخارج.

20- الشعب هو المستخلف على الموارد الطبيعية للبلاد وعلى كافة مصادر الطاقة التي تعتبر أمانة وضعها الله في عنقه ومن واجبات الدولة تأمين حسن استغلالها وحسن تسييرها.

21- ضمان الملكية الخاصة ذات المصدر المشروع.

22- التعايش المنسجم بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط في الفضاء الاقتصادي.

23- التوازن والتكامل الجهوي في مجال التنمية الاقتصادية.

24- الحفاظ على البيئة في إطار التنمية الاقتصادية.

25- مكافحة الفقر والبطالة من خلال برنامج خاص يتضمن إجراءات وطنية ودولية.

26- الشفافية في مجال النشاط الاقتصادي والمالي؛ مصادرة الثروات والأملاك المكتسبة بطريقة غير شرعية بناء على أدلة تتم مناقشتها بصورة حّضورية أثناء مرافعات قضائية عادلة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين وفي حالة

تعذر ذلك توجيهها إلى الخزينة العامة؛ استعادة الثروات الوطنية المنهوبة إلى الوطن؛ المكافحة على أصعدة متعددة لكل أنواع الفساد والسلب.

27- رفض كل العقود والمواثيق التي تُخضِع الجزائر، وجيشها وخيراتها واقتصادها وثقافتها للسيطرة الخارجية مع الاحتفاظ بحق إعادة النظر في العقود والمواثيق والمعاهدات، خاصّة تلك التي أبرمت بعد انقلاب 11 يناير 1992 والمتناقضة مع المصالح الاقتصادية والأمنية للشعب الجزائري.

28- عدم تدخّل المؤسّسة العسكرية في الشّؤون السّياسية وعودة الجيش إلى مهامّه الدّستورية المتمثّلة في حماية الوحدة الوطنية وسلامة التّراب الوطني والدّفاع ضدّ التّهديدات والأعداء الخارجيّين.

29- وجوب تبعية الجيش للسلطة المدنية وحق الرئيس في الاضطلاع بمهامه الطبيعية كقائد أعلى لكافة القوات المسلحة.

30- توجيه السياسة الخارجية لخدمة المصالح العليا للشعب الجزائري والإسلام.

31- المحافظة على السّيادة، غير الانتقائية والتي لا تقبل التجزئة، للدّولة وللشّعب الجزائري.

32- الامتناع عن ممارسة الهيمنة الخارجية ورفض الخنوع للهيمنة الخارجية.

33- إقامة علاقات حسن جوار وتعاون، في إطار الاحترام المتبادل، مع شركاء الجزائر.

34- احترام العهود والمواثيق والعقود الدّولية، ذات الأبعاد العالمية، التي أبرمتها الجزائر.

35- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

36- اعتماد آليات وقانون للانتخابات تجعلها بمنأى عن عمليات التزوير مع ضمان الشفافية وفسح المجال أمام التدقيق والمراقبة الوطنية والدولية.

37- الحق في إنشاء لجنة برلمانية تضطلع بمهمة النظر ومراقبة ميزانية الجيش ومذاهبه العسكرية وخياراته الاستراتيجية واستيراد السلاح وسياسة التكوين المعتمدة لدى الجيش.

38- الحق في إنشاء لجنة برلمانية تضطلع بمهمة النظر ومراقبة نشاطات مديرية الاستخبارات والأمن ومديرية الاستخبارات الخارجية، وبالتحديد علاقتهما بالمسؤولين السياسيين وشبه السياسيين الجزائريين والأجانب.

39- اعتماد لامركزية السلطات مع دعم وتقوية السلطات المحلية (البلدية، الدائرة، الولاية).

40- إصلاح الهياكل الإدارية للدولة على كافة المستويات، مع محاربة العراقيل البيروقراطية والتعسف في حق المواطنين والرشوة الزاحفة والمحسوبية وعدم الكفاءة.

41- استعادة استقلالية القضاء وإعادة بعث الوازع الأخلاقي في مهنة القضاء مع الإقصاء والملاحقة القضائية لمن ثبت في حقهم من القضاة التواطؤ في خرق خطير لحقوق الإنسان.

42- يجب أن يكون القانون الجزائري أولا وقبل كل شيء امتدادا طبيعيا للعناصر المشكِلة للشخصية الجزائرية، وعليه على وجه التحديد احترام مبادئ الشرع الإسلامي التي لا خلاف فيها.

43- إصلاح منظومة الأمن الوطني، بمراجعة توجهاته الأمنية، والتراجع عن عسكرته، والتأكد من كون قوى الأمن في خدمة المواطن وليست أداة لقمعه.

9. البرنامج السياسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ

لقد باشرت عدة مجموعات عمل متخصصة في مشاريع مراجعة البرنامج السياسي لل ج.إ.إ. على ضوء التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد تطرّق عمل هذه المجموعات إلى المحاور الآتية ذات الأولوية: 1) الدولة والحكم، 2) الجيش والدفاع، 3) العدالة، 4) الأمن الوطني، 5) العلاقات الخارجية، 6) الاقتصاد، 7) الصحة، 8) الإسكان، 9) التربية والتعليم، 10) المجتمع والأسرة، 11) الشبيبة والرياضة، 12) الثقافة، 13) الاتصال، 14) التعليم والعالي والبحث العلمي، 15) البيئة والتهيئة العمرانية، 16) البنية التحتية والموارد المائية، 17) النقل، 18) الجالية الجزائرية في الخارج.

وإنّ مهمة كل مجموعة هي تجميع كل المعطيات المتوفرة المتعلقة بمحور/محاور عملها وتحليل الوضعية الراهنة، واقتراح سياسة إصلاحات وكذا قِيَم وطُرق لتطبيق هذه الإصلاحات.

وعلى المكتب التنفيذي الوطني تعيين «لجنة البرنامج السياسي» للاضطلاع بمهمة التنسيق ومتابعة عمل المجموعات المتخصصة. هذه اللجنة مهمتها تجميع نتائج عمل مختلف المجموعات المتخصصة ثم عرض تقرير على المكتب التنفيذي الوطني يكون مصحوبا بتوصيات دقيقة تُستعمل كقاعدة لبلورة الصيغة النهائية للبرنامج السياسي. يجب أن يُعتمد البرنامج السياسي من قِبل المجلس الشوري الوطني قبل الإعلان عنه.

أرضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ

من أجل إنقاذ الجزائر

قائمة المحتويات

1.مدخل.....201
2.تقييم عقد من النضال.....204
1.2.جذور النزاع.....204
2.2.الطغمة واستراتيجيتها الإرهابية.....204
3.2.مقاومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ : 1991 – 2002.....209
3.المقاصد والاستراتيجيات.....213
1.3.المقاصد الأساسية.....213
1.1.3.تفكيك نظام الهيمنة العسكرية.....214
2.1.3.إسترداد السلطة إلى الشعب.....218
3.1.3.استعادة الحقيقة والعدل والسلم والذاكرة.....219
2.3. تكثيف النضال.....228
1.2.3. تدعيم وتوحيد الحزب.....229
2.2.3. تجنيد الشعب والتعاون مع الفعاليات الوطنية الأخرى.....230
3.2.3. الدفاع عن الشعب.....230
4.2.3. جلب الدعم الدولي.....231
3.3. مقاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للتفاوض.....232
1.3.3. تقييم التجارب السابقة.....233
2.3.3. مبادئ التفاوض.....241
3.3.3. شروط التفاوض.....243
4.3.3. المرحلة الانتقالية.....245
4.3. مقاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للوساطة.....245

1.مدخل

منذ ما يقارب العقد من الزمن لا تزال الجزائر تتعرض إلى خروقات منظَّمة خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان الأساسية، وما القمع الدموي للمظاهرات الشعبية في منطقة القبائل ومناطق أخرى من البلاد والتصاعد للمجازر إلا إحدى أوجهها المأساوية الأخيرة. ولا تزال الجزائر تعيش على إيقاع عملية تسييج الساحة السياسية، وتضييق الحريات وتزوير الانتخابات وتكريس تبعية الدولة والحكومات والطبقة السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام للطبقة العسكرية الانقلابية. كما لا تزال الجزائر تقاسي تبعات النهب لاقتصادها وتفقير واحتقار وإقصاء المجتمع.

إنّ ما سمي بـ «الوئام المدني» لم يكن وئاما على الإطلاق طبقا لأي تعريف جاد للكلمة، كما أن فشله بادٍ للعيان. ولم يستطع هذا «الوئام المدني» – الذي حُبِك في أروقة مظلمة من قبل جماعة من الجنرالات دعاة الحل الأمني الاستئصالي – وضع نهاية لاستمرار الخروقات الواسعة لحقوق الإنسان الأساسية في حق القاعدة الاجتماعية لد ج.إ.إ. وقيادتها المستهدَفة بالمجازر والاغتيالات، كالتي أودت بحياة الشهيد عبد القادر حشاني. وبدل أن يضع حدّا للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنّه لم يزد هذه الأزمات إلا استفحالا.

وخلافا لعملية المصالحة في جنوب إفريقيا التي تمت خلالها مقايضة العدالة بالحقيقة، فإنّ «الوئام المدني» في الجزائر لم يكرّس لا العدالة ولا الحقيقة. ورغم المطالبة الشعبية العريضة والمِلحّة والنداءات الدُّولية من أجل تشكيل لجان تحقيق خبيرة ومستقلة وسيدة القرار ونزيهة لتقَصِّي كافة الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان منذ 1992 – من أجل إعادة الاعتبار المعنوي للضحايا وتحرير الأجيال الحاضرة والمستقبلية من الخوف والحقد والشعور بالذّنْب ومن ثَمَّ تصالح

الأمة مع نفسها – فإنّ الاستئصاليين العسكريين وواجهتهم المدَنيّة لا يزالون يصّمون آذانهم عن هذه المطالب.

إنّ المصالحة الوطنية الجادة والدائمة لا يمكن أن تنبثق عن مسار يمنح الأسبقية للعسكري على المدني، وللعصبة على المؤسسة، وللجزء على الكل، وللطابع السِرّي على الشفافية، وللعنف على العدل، ولحجب الحقيقة وتكريس النسيان على الذاكرة، وللغطرسة على الرّحمة والمَوَدَّة.

وليس من الوارد أن تنتُج المصالحة الجادة عن مسار يتجاهل الأسباب الحقيقية للنزاع.

إننا بالتذكير أولا بالأسباب الأساسية للنزاع نُدَشِّن أرضية من أجل إنقاذ الجزائر، نتبنّاها نحن مناضلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمناسبة انعقاد مؤتمر «عبد القادر حشاني». كما نلفت نظر كل جزائري وجزائرية بضرورة إدراك الأسباب العميقة للمأساة التي تعيشها بلادنا.

وبانعقاده في ظرف حاسم من صراع الـ ج.إ.إ. السياسي من أجل وضع حد لهيمنة الأقلِّية العسكرية على دواليب الدولة والمجتمع، ومن أجل إعادة السيادة إلى الشعب وإعادة بناء الجزائر – أرض الإسلام – حتى يعُمّ السِلم والعدل والحرية والرفاه للجميع، فإنَّ مؤتمرنا هذا يُقَيِّم كذلك مسار العقد المنصرم.

إنّ هذه الأرضية تضبط تحليلنا للاستراتيجية القمعية للطغمة العسكرية منذ انقلاب يناير 1992 إضافة إلى التقييم النقدي لحركتنا وتوجهات صراعنا، حيث نُقدِّم الإنجازات دون غرور ونعترف بالتقصير والأخطاء دون محاباة.

بناءً على هذه المعطيات والتجارب، والتزاما بمبادئ ورؤية الحزب، فإنّ الـ ج.إ.إ. تعلن من خلال هذه الأرضية عن المقاصد الاستراتيجية الثلاثة التي خطتها لنفسها من أجل إخراج الجزائر من حالة الانحلال إلى شاطئ النجاة:

1) تفكيك نظام سيطرة هرم الجيش على دواليب الدولة والحكومة والمجتمع وعلى خيرات البلاد؛

2) الاسترداد الحقيقي والكامل للسلطة إلى الشعب؛

3) استعادة الحقيقة والعدل والسلم والذاكرة.

وتتعهد الـ ج.إ.إ. بتحقيق هذه المقاصد عبر مراحل، وتقسمها إلى أهداف ملموسة يخضع تحقيقها لجدول زمني وكذا للقياس والتقييم، وهي مُعَرَّفة بكل وضوح في هذه الأرضية.

كما تتعهد الـ ج.إ.إ. بتكثيف نضالها من أجل تحقيق هذه الأهداف طبقا لاستراتيجية شاملة تعتمد على ركائز أربع:

1) تدعيم وتوحيد الحزب؛

2) تجنيد الشعب والتعاون مع الفعاليات الوطنية الأخرى؛

3) الدفاع عن الشعب؛

4) جلب الدعم الدولي.

وباعتبار السِّلم هدفا استراتيجيا تُمليه المقاصد الإسلامية لتجنُّب سفك دماء أبناء الجزائر، وإيمانا بأنّ أيّ خطوة صادقة تهدف إلى فضّ النزاع عبر حلٍّ سياسي عادل وشامل يجب تشجيعها، وآخذة العبرة من التحليل النقدي الذي أجراه المؤتمر للتجارب المسماة بـ «الحوار» وبـ «المفاوضات» للعقد الفارط، فإنّ الـ ج.إ.إ. تعلن في هذه الأرضية عن مبادئ وشروط المفاوضات وكذا مبادئ الوساطة التي تتبناها.

2.تقييم عقد من النضال

1.2. جذور النزاع

تولّد النزاع الجزائري الحالي عن انقلاب طغمة الجنرالات على خيار الشعب يوم 11 يناير 1992. لكن جذور هذا النزاع أبعد من ذلك، فهي تعود بالتحديد إلى غداة استقلال البلاد وترتبط أساسا بـ:

1) التخلي عن قيم الإسلام وعن مبادئ أول نوفمبر، وتهميش الأمازيغية وعرقلة العربية؛

2) استعباد الدولة والحكومات والمجتمع من قبل الطبقة العسكرية؛

3) الطابع البريتوري والفصائلي للجيش؛

4) الطابع التّملّكي والزبوني والمحسوبي في إدارة الدولة؛

5) تبعية الاقتصاد المزمنة للخارج؛

6) سوء تسيير الاقتصاد وتفشي الفساد.

2.2. الطغمة واستراتيجيتها الإرهابية

انتهجت كل الأنظمة المتعاقبة منذ الاستقلال، كما فعله النظام الاستعماري – وإن بشكل متفاوت – عنف الدولة والتهديد به كوسيلة للمراقبة السياسية للشعب الجزائري. وإذا اعتبرنا مجازر أكتوبر 1988 وجوان 1991 كتفاقمات مؤقتة، فإن إنتاج واستعمال رعب الدولة منذ انقلاب يناير 1992 تميّز بالاستمرارية.

إنّ الجنرالات الانقلابيين، في معظمهم، محاربون قدامى في الجيش الفرنسي، ورثوا عنه أيديولوجيته في التحكم الداخلي وعقيدته العسكرية الاستعمارية.

وتعتبر الاستراتيجية التي اعتمدوها في إعادة تشكيل الفضاء السياسي بتطبيق الرعب كلاسيكية تسمّى: استراتيجية الحرب المضادة للثورة.

فعقب إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية التي فازت فيها الـ ج.إ.إ.، تمّ اعتقال أعضاء من قيادة حزبنا وشُنّت حملة واسعة لاعتقال عشرات الآلاف من أُطرنا ومناضلينا أو الزج بهم في مراكز الاحتشاد وقمعهم والتضييق عليهم. كما اتُّخِذ قرار الحل الإداري لـ ج.إ.إ. ونتيجة لكل هذا الضيم نشأت، وبصفة تلقائية، حركة مقاومة مسلحة جهادية ضمت العديد من الجماعات من المواطنين على مستوى كافة التراب الوطني وبدأت تتحرك لمنهاهضة هذا الاعتداء من قبل الإنقلابيين.

ومن أجل تحقيق مخطط استئصال الـ ج.إ.إ. وحركة المقاومة التي تمخضت كرد فعل على العدوان، ركّزت الطغمة برنامجها الإجرامي حول ثلاثة محاور استراتيجية:

1- التصفية الجسدية والقضاء على أطر ومناضلي الـ ج.إ.إ. والمجاهدين؛

2- التجنيد المضاد للمواطنين؛

3- جلب الدعم الدولي لاستئصال وعزل الـ ج.إ.إ. على المستوى الدولي.

إنّ التضييق، والتسريح من العمل، والترهيب، والتهجير، والاعتقال السياسي، والتعذيب، والاغتيال أو الإعدام خارج إطار القانون، والإخفاء القسري وكذا العمليات العسكرية، كل هذا شكّل الوسائل الأساسية التي انتهجتها الطغمة الانقلابية لتحييد أُطر ومناضلي الـ ج.إ.إ. والمجاهدين ولتصفيتهم الجسدية. إلى جانب ذلك وظفت الطغمة مبالغ مدهشة اختلستها من أموال الشعب للحفاظ على قِواها السياسية والعسكرية.

وقد واصلت الطغمة هدفها الاستراتيجي في التجنيد المضاد للمواطنين الجزائريين من خلال برنامج مزدوج: «هدم – بناء». وإضافة إلى الحلّ الإداري لـ ج.إ.إ. والقضاء على أُطرها ومناضليها، فإنّ الشطر المتعلق بـ«الهدم» من هذا البرنامج تضمّن حلّ المجالس البلدية والولائية التابعة لـ ج.إ.إ. وإلغاء منظماتها شبه السياسية (النقابة الإسلامية للعمل، المنظمات المهنية والطلابية والنسوية والاجتماعية والخيرية الخ.). كما تم تحييد كل الأعضاء أو المتعاطفين مع الـ ج.إ.إ. البارزين داخل الإدارة العمومية، والجيش، والشرطة، والقضاء، والإعلام، والجامعات والنقابات من خلال التسريح التعسفي والترهيب والاعتقال والاغتيال. فالشطر الهدام من البرنامج استهدف كل القوى القادرة على تجنيد المجتمع حول مشروع الـ ج.إ.إ.

أما الشطر المتعلق بـ«البناء» فقد حاول عبثا تأطير أو امتصاص ناخبي الـ ج.إ.إ. وقاعدتها الاجتماعية المتعاطفة، وضخِها داخل المنظمات السياسية وشبه السياسية التابعة للعسكر، كإنشاء لجان تنفيذية بلدية، واصطناع أحزاب جديدة على شاكلة التجمع الوطني الديموقراطي، وتضخيم الأحزاب الإسلامية المقربة من الجنرالات الانقلابيين وتدعيم تبعية المنظمات النقابية والمهنية والطلابية والثقافية والدينية والنسوية والاجتماعية للعسكر؛ كل ذلك يهدف إلى تسييج المجتمع وتنظيمه في عملية تجنيد مضاد داخل تنظيمات سياسية وشبه سياسية تخضع لإرادة الجنرالات الانقلابيين. وقد توَخى هذا التحالف متعدد الأطراف تمديد الهيمنة العسكرية تحت تمويه جديد.

وقد استهدف برنامج الـ«هدم – بناء» للجنرالات الاستئصاليين في ضواحي المدن وفي القرى، حيث يعيش المجاهدون في تكافل جسدي وسياسي مع المواطنين، التجنيد المضاد للمواطنين داخل منظمات مضادة شبه عسكرية (المليشيات). ونُفذت عملية هدم هذا الانسجام بين المجاهدين والشعب

(«حرمان السمكة من الماء» كما جاء على لسان الجنرال نزار) عبر حملات من المجازر المقترفة من قبل مختلف القوات (كتائب الموت، وما يسمى بـ «الجماعة الإسلامية المسلحة» (الجيا) التابعة لمديرية الاستخبارات والأمن، والقوات الخاصة للجيش، والأعوان شبه العسكريين). إنّ المجازر تنمي في سكان هذه المناطق الشعور بالرعب والارتباك، وباستقطاب هذا الجو المكهرب – بدعاية تتهم المجاهدين وتعرض أسلحة الدولة لإزالة المخاوف المفتعلة خفية – يفصل الجنرالات الانقلابيون الشعب من المجاهدين سياسيا ومعنويا وجسديا، كما ينخسون السكان على الالتحاق بالمنظمات المضادة شبه العسكرية: مليشيات الدفاع الذاتي، وما يسمى بـ«الوطنيين». عمل الجنرالات الاستئصاليون بكل شراسة من خلال هذا البرنامج التهديمي والإرهابي، والذي هو بحق برنامج إبادي من حيث طبيعة المستهدفين واتساع رقعته وجسامة دماره، لقلب الولاء السياسي لدى شرائح عريضة من قاعدة الـ ج.إ.إ. والجعل منها دروعا بشرية تحمي النظام، وقد بلغ قوام هذه القوات نصف المليون إلى المليون عنصر.

أما المحور الثالث في استراتيجية الطغمة، أي البحث عن الدعم الدولي لمشروعها الاستئصالي ومحاولة عزل الـ ج.إ.إ. على المستوى الدولي، فقد عمد الجنرالات الانقلابيون على تحقيقه بالردة عن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر وبمقايضة المصالح الأمنية ومصادر الطاقة للبلاد وبنسج تحالفات شاذة مع الأعداء التاريخيين للجزائر وللإسلام، وكذلك من خلال إشاعة «الوجه الهمجي» للإسلام كي تستطيع الطغمة الظهور أمام العالم بصفة الحصن المنيع الأخير في وجه «الخطر الإسلامي الداهم». كما استعمل الجنرالات الإباديون العمليات الخاصة كقتل الرهبان والراهبات وحملة التفجيرات في باريس لكهربة الرأي العام المسيحي والإسلامي والعالمي واستعدائهم في وجه الـ ج.إ.إ. وعزل هذه الأخيرة على الساحة الدولية.

ورغم عشر سنوات من الحرب الشاملة المرتكزة على هذه المحاور الاستراتيجية الثلاثة، لم تتمكن الطغمة من تحقيق أغراضها رغم الموارد السياسية والعسكرية والمالية الضخمة التي قامت بهدرها.

إنّ محاولة الاستئصال الجسدي والسياسي لل ج.إ.إ. باءت بالفشل ولم تنل البتة من إرادتها الصلبة في تحقيق أهدافها المشروعة. وتبقى ال ج.إ.إ. قوة لا يمكن تجاهلها لأنّ سياسة الاستئصال وانسحاب البعض وتهاون البعض الآخر لم يمكّن بأيّ حال من الأحوال من النيل من ثروة ال ج.إ.إ. الروحية والبشرية والتنظيمية التي لم تنفد.

كما أنّ مجهود التجنيد المضاد للمجتمع لمواجهة ال ج.إ.إ. هو الأخر فشل لأن النظام الذي فرضه الجنرالات الانقلابيون باستعمال القمع مقروض باللاشرعية المزمنة. وإنّ التراجع المستمر في المشاركة الشعبية في الانتخابات منذ 1992 لَخير دليل على هذه الحالة. وإنّ إعادة الشرعية إلى هذا النظام أمر مستحيل بفعل هجرة الأطر الكفأة والنزيهة من الإدارة، والمهازل الانتخابية الفاضحة (الرئاسية والتشريعية والمحلية) وإفرازها لوجوه معروفة لدى العام والخاص بعمالتها وتواطئها مع الجنرالات الانقلابيين، وبفعل تعميم وشيوع الفساد ومحو الطبقة الوسطى من المواطنين والفقر الكاسح.

إنّ إعادة الشرعية إلى هذا النظام أمر وهمي بسبب العنف الذي يطبع تأسيسه وحربه القذرة من أجل البقاء، تلك الحرب التي كانت لها توابع أخلاقية ونفسية وسياسية مستديمة عند الشعب الجزائري ولدى الرأي العام الدولي. إنّ تسريب أخبار حرب التكتلات العسكرية عبر تخطيط المجازر والثمن الباهظ من حيث الأرواح المزهقة في هذه الحرب أفقد الجيش الكثير من مصداقيته وطنيا ودوليا، إلى درجة إلحاق صفة الإجرام بأعلى هرم المؤسسة العسكرية.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث الاستراتيجي، فقد سعت الطغمة إلى كسب دعم دولي مقابل مقايضاتها المتعددة. لكن في نفس الوقت فقدت الجزائر الكثير من دورها وتأثيرها في المجال الدولي. كما تعرف دبلوماسية الطغمة انحصارا وعزلة حيث يتم عزلها دوليا مثل ما يُفعل بالمصاب بالجذام كما تأكد ذلك في العديد من الدول والمنتديات الدولية، لأنّ العديد من الفاعلين الدوليين يعتبرونها عصابة دولية منبوذة، وتتجلى هذه العزلة في انعدام الاستثمار الأجنبي ما عدا في مجال المحروقات حيث تنازلت الطغمة عن جزء هام من السيادة الوطنية.

3.2. مقاومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ : 1991 – 2002

يحرّم الإسلام ممارسة الاستبداد بنفس الشدة التي يحرّم بها الاستسلام للاستبداد. وتعتبر الـ ج.إ.إ. المقاومة الصارمة ضد العدوان المتكرر من طرف الطغمة واجبا مقدسا تمليه التعاليم الإسلامية الحنيفة.لقوله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار، وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾ (هود:113) ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمّهم الله بعقاب منه».

إنّ الـ ج.إ.إ.تعتبر أنّ الدعوى التي تُروّج لها الطغمة داخليا وخارجيا والتي مفادها أنّها منبع العنف القائم حاليّا على السّاحة الجزائرية ما هي إلاّ محض كذب وافتراء، بل بالعكس فالنّظام العسكري هو الذي ما انفك يبذل قصارى جهوده لنقل المواجهة من الميدان السياسي السلمي إلى حلبة العنف المسلح. وللتّذكير تجدر مراجعة الوقائع التّاريخية التالية:

1. لقد صرّح كلّ من الشّيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج ليلة تجمّع 30 مايو 1991، خلال إضراب الـ ج.إ.إ. بما يلي: «لقد اتّفقنا على أن نعمل على اجتناب كلّ أنواع التّجاوزات، فعلى التّجمّعات والمظاهرات إذن أن

لا تؤدي إلى العنف». كما كتبت يوميّة «مساء الجزائر» الناطقة باللغة الفرنسية في 4 جوان 1991 ما يلي: «لقد دعا عبّاسي مناضليه إلى اجتناب العنف وعدم القيام بأيّ عمل تخريبي».

2. في 2 جويلية 1991، أي بعد يومين من اعتقال القادة التّاريخيّين لل ج.إ.إ.، تناقلت وسائل الإعلام بيان الجبهة الموقع من طرف القيادة المؤقتة الممثلة في الشهيدين محمّد السّعيد وعبد القادر حشّاني، الذي جاء فيه على الخصوص: «نتعهد بالوفاء للخطّ السّياسي الأصيل للجبهة الإسلامية للإنقاذ وللمسار السّلمي الذي تنتهجه لتجسيد مشروعها الإسلامي في ظلّ الشّرعيّة، ما لم توصد الأبواب في وجهها. أما في حالة إقدام النّظام على عكس ذلك فيتحمّل وحده كامل المسؤولية لما ينجم عنه من نتائج».

3. لم تتوقّف الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن دعوة العسكريّين الإنقلابيّين للعودة إلى جادة الصواب، كما أكدت عليه رسالة الشهيد عبد القادر حشّاني للجيش الوطني الشعبي في 19 يناير 1992. كما عملت الـ ج.إ.إ. على تهدئة غضب الجماهير التي لم تتوان عن التعبير عن رفضها القاطع للإنقلاب. ولما تضاعفت المظاهرات والمسيرات الشّعبيّة على المستوى الوطني، عمدت الطّغمة العسكرية إلى استعمال القمع إلى أبعد الحدود بإطلاق الرّصاص على المتظاهرين العزّل، إذ تمّ إحصاء مئات القتلى إثر الأحداث الدّامية التي عرفتها الجزائر، خاصة في أيّام «الجمع السوداء» من شهر فيفري 1992.

4. إنّ قرار المحكمة الإدارية للجزائر العاصمة بحلّ الـ ج.إ.إ. يوم 4 مارس 1992، وكذا حلّ مجالسها البلديّة الـ 853 ومجالسها الولائيّة الـ 32، الذي رافقته اعتقالات عشرات الآلاف من مناضليها وأنصارها، أدى إلى كارثة حقيقية حيث عمدت الطّغمة العسكريّة إلى إشعال فتيل الصّراع المسلّح الفتاك.

إنّ أعضاء وأنصار الـ ج.إ.إ. الذين أُرغموا على حمل السّلاح، لم يكن في وسعهم خيار آخر، إلا الدفاع عن النفس. حيث لم يقتصر هدف الإنقلابيّين على قطع الطّريق بالقوّة أمام المشروع المجتمعي الإسلامي فقط، بل ذهب إلى حد تصفية أصحابه ودعاته جسديّا.

إنّ الـ ج.إ.إ. لا يسعها إلا أن تحيّي بحرارة كلّ الذين قاموا بصدق وإخلاص، وقدّموا الغالي والرّخيص دفاعا عن حقوقهم المغتصبة، كما لا يسعها إلا أن تنحني إجلالا أمام الأرواح الطاهرة لكلّ الذين ضحّوا بدمائهم لتحيا الجزائر حرّة مسلمة.

وهكذا يتجلى بوضوح أنّ الـ ج.إ.إ. سعت دائما لإرساء دعائم السّلم المدني وللتّغيير عبر صناديق الاقتراع في ظل الشرعية والعلنية، ولم تكن بحال من الأحوال مصدرا للعنف الذي يهز أركان الجزائر والذي فجّره انقلاب 1992.

إنّ الـ ج.إ.إ. تحمّل أولئك الإنقلابيّين كامل المسؤولية فيما يجري من أحداث دامية مزقت شمل الشعب الجزائري وأغرقته في دوامة الحزن والأسى.

كل هذه الحقائق سبق لرئيس الـ ج.إ.إ. ونائبه أن ذكّرا بها مرارا، خاصة في رسالة الشيخ علي بن الحاج إلى السيد بوتفليقة بتاريخ 31 جويلية 1999.

يمكن تقسيم العقد المنصرم من نضال الـ ج.إ.إ. إلى مرحلتين: مرحلة محاولة إعادة التنظيم (1992 – 1995)، ومرحلة الاضطراب التنظيمي (1996 – 2002)، وكانت عاقبتهما ثقيلة فقد أديا إلى خسارة عدد هائل من الأطر والمجاهدين مع حدوث بلبلة داخل الصفوف ونفور المناضلين. وقد تميز أداء الـ ج.إ.إ. في مجمله بعجز ونقائص، خاصة على المستويات الاستراتيجية والتنظيمية وفيما يخص العمل السياسي.

ورغم سلسلة الضربات القوية التي تعرضت لها الـ ج.إ.إ. والمحاولات المتكررة لخنقها، وأخطاء وعجز بعض ممثليها، استطاعت الجبهة أن تبقى رمزا لمقاومة الاستبداد العسكري في الجزائر وبرهنت على أنها حقيقة اجتماعية ثابتة وفاعل سياسي معترف به دائما. فالآن ونحن في سنة 2002 بمجرد ذكر حل النزاع الجزائري لا تستطيع الطبقة السياسية ووسائل الإعلام الجزائرية التطرق إلى الموضوع دون أن تجد نفسها مرغمة على ذكر الـ ج.إ.إ. أو التلميح إليها. ومن جهة ثانية فإنّ شرائح عريضة من المواطنين التي آمنت بمشروع الـ ج.إ.إ. لا تزال مخلصة لمثله. ثم إنّ جيلا جديدا من الجزائريين والجزائريات الذين كانوا أطفالا في الثمانينات وجدوا أنفسهم حاملين للرمز الذي جسدته الـ ج.إ.إ. كما تظهره التظاهرات الشعبية التي تجري في البلاد.

وهناك عوامل كثيرة تفسر أسباب صلابة الـ ج.إ.إ. وثباتها في وجه الهزات العنيفة التي تعرضت لها:

1. وضوح خطاب الـ ج.إ.إ. التي قامت بتشخيص المشاكل الحقيقية في البلاد والتي شددت على حتمية استعادة السيادة الشعبية دون مساومة؛

2. الرصيد الثمين من الثقة التي تحظى بها قيادة الـ ج.إ.إ. كالشيخ عباسي والشيخ بن الحاج لدى المناضلين والشعب قاطبة؛

3. الشرعية الانتخابية لـلـ ج.إ.إ. التي برهنت في مناسبتين متتاليتين أنها عميقة الجذور في المجتمع الجزائري، ورفض ناخبي الـ ج.إ.إ. منح ولائهم للأحزاب المفبركة والمزكاة من طرف العسكر من أجل تأطيرها واستيعابها؛

4. الثمن الباهظ الذي دفعه مناضلو الـ ج.إ.إ. وقاعدتها الاجتماعية. فلقد أسهمت هذه التضحيات في نزع القناع عن دوائر صنع القرار لنظام الطغيان والجريمة والفساد والخيانة. كما قامت بكشف الخداع القائم باسم الأمة أو

الديمقراطية أو العصرنة مرارا أو الإسلام تارة أخرى. وقد بعثت هذه التضحيات في المجتمع روحا جديدة وأحيت فيه حس الواجب والإرادة لمواجهة الدكتاتورية والمتواطئين معها؛

5. الشجاعة وروح التضحية والتفاني لدى المناضلين الذين تحدّوا الظلم والطغيان، ويقظة القاعدة التي شكلت دائما حصنا منيعا في وجه العديد من الاختراقات والحِيَل التي لم تتوقف الطغمة عن حبكها.

3.المقاصد والاستراتيجيات

1.3. المقاصد الأساسية

يحدد النضال الحالي للـ ج.إ.إ. ثلاثة مقاصد أساسية:

1- تفكيك نظام هيمنة هرم الجيش على دواليب الدولة والحكومة والمجتمع وعلى خيرات البلاد؛

2- الاسترداد الحقيقي والكامل للسلطة إلى الشعب؛

3- استعادة الحقيقة، والعدل، والسلم، والذاكرة.

ومع يقينها في عون الله واطمئناننا لعدالة قضيتها، ستواصل الـ ج.إ.إ. بثبات وحزم وتأني نضالها إلى حين تحقيق هذه المقاصد. وستعمل الـ ج.إ.إ. على تحقيق هذه المقاصد عبر مراحل وتقسمها إلى أهداف ملموسة قابلة للقياس ومحددة زمنيا. إنّ هذه الأهداف موضحة في الفقرات 1.1.3 – 3.1.3 أدناه. أما الخيارات الاستراتيجية المتّبعة لتحقيقها فتتضمنها الفقرات 2.3 – 4.3 أدناه.

1.1.3. تفكيك نظام الهيمنة العسكرية

1. تجريد الجنرالات المسؤولين عن انقلاب يناير 1992 من رتبهم وعزلهم عن مهامهم.

2. فسح المجال أمام الضباط الشبان النزهاء وأصحاب الكفاءة سواء كانوا غير متورطين في الحرب ضد الشعب أو دُفعوا إليها دفعا تحت إكراه الأوامر العسكرية، وذلك كي يأخذوا بزمام أمر المؤسسة العسكرية. هذه الفئة من الضباط التي دأبت على رفض التورط في النزاع السياسي والتي تمثل بحق تَوجُه أغلبية عناصر الجيش هي وحدها القادرة على إعادة الثقة وكسب احترام الشعب من جديد إزاء هذه المؤسسة المنبثقة من الشعب والتي يجب أن تكون في خدمة الشعب.

3. تأسيس وتطبيق تشريع عسكري جديد يستند إلى مقاييس قانونية وأخلاقية ومذهبية تتفق مع الدستور وتنسجم مع الإصلاحات اللازمة. يجب أن يتضمن هذا التشريع العسكري منع الضباط – سواء كانوا في الخدمة أو متقاعدين – من المشاركة كجماعة في مجالات العمل السياسي التي ليست لها علاقة مباشرة بمهام الجيش الدستورية، ومنعهم من الاجتماع – سواء كان ذلك تحت غطاء رسمي أو غير رسمي – لاتخاذ قرارات هي من صميم العمل السياسي لا علاقة للجيش كمؤسسة الاضطلاع بها طبقا لمهامه الدستورية.

4. إنشاء وتنفيذ تشريع يحدد بدقة الهياكل والأدوار والمهام وحدود تحرك مصالح الاستخبارات العسكرية والمدنية. ويجب أن يُلزم هذا التشريع الاستخبارات العسكرية بحصر نشاطها بالشؤون العسكرية ويؤسس الآليات لتمكين المجلس الوطني من المراقبة الفعالة لكافة مجالات أنشطة جهاز استخبارات الدولة.

5. تنظيم نقاش وطني يشمل كافة فئات المجتمع وكذا جميع أعضاء الجيش الشعبي الوطني من أجل صياغة مذهب عسكري يؤسس لمبادئ أساسية تنظم العلاقات بين العسكر والمجتمع. ويجب أن تضم هذه المبادئ ما يلي:

أ) ينحصر دور الجيش في الحفاظ على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والدفاع عن سيادته واستقلاله في وجه التهديدات والأعداء الخارجيين؛

ب) من واجب الجيش احترام الدستور جملة وتفصيلا؛

ت) اعتراف الجيش بأنّ الشعب هو صاحب السيادة، واحترامه للتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من ممارسة الشعب لهذه السيادة؛

ث) الجيش ملزَم باتباع السلطة السياسية المدنية المنبثقة عن انتخابات تُنظّم حسب الإجراءات المنصوص عليها طبقا للدستور؛

ج) لا يتدخل الجيش في مهام السلطة المدنية كتعيينات الوزراء والولاة والسفراء؛

د) الجيش مؤسسة غير مسيّسة لا تتدخل في سياسات الأحزاب وتحترم كافة التشكيلات السياسية الشرعية وليست من مهامها حراسة أو مراقبة أو اضطهاد أي قوة سياسية تعمل ضمن إطار القانون؛

هـ) لا يتدخل الجيش في تعيين المرشحين للانتخابات الوطنية والمحلية ولا في تحضير وتنظيم هذه الانتخابات، وهو ملزم باحترام نتائجها؛

و) كل فرد ينتمي إلى الجيش الوطني الشعبي ملزَم بالتقيد بالطابع غير السياسي لهذه المؤسسة، ويحظر عليه طيلة فترة عمله وخدمته الانتماء إلى أي تشكيلة سياسية. وله الحرية في ممارسة حقه في كل الانتخابات لكن دون إشاعة ميوله السياسية بأي طريقة كانت؛

ي) كل فرد ينتمي إلى الجيش الشعبي الوطني ملزَم بالحفاظ على وحدة ونزاهة الجيش طيلة فترة عمله وخدمته. كما يحظر عليه استغلال نفوذه لجمع الثروات بطريقة غير شرعية أو الحصول على امتيازات ليست من حقه أو الاستحواذ على أملاك عمومية.

6. إصلاح منظومة التكوين العسكري الذي يتمحور حول التغييرات التالية:

أ) برامج التكوين والتدريب العسكري تحتاج إلى مراجعة كي تشمل تعليم ناجع لكل من الدستور، والقانون العسكري الجديد، وعناصر مذهبية للعلاقات بين المدني والعسكري كما أشرنا إليها آنفا، وكذلك لتقرير لجنة التحقيق حول خرق حقوق الإنسان منذ 1988 الذي تجب صياغته بعد رجوع الشرعية؛

ب) تلقين الانضباط والطاعة في إطار القانون لا غير، وليس خارجه أبدا، وعلى غرار ما يجري داخل الجيوش المتحضرة هذه المنظومة يجب أن تتضمن تمارين في العصيان للأوامر الهرمية التي تخالف القانون في العديد من الظروف الواضحة أوالغامضة؛

ت) تحريم التلفظ بما يدخل في باب التطاول على الله سبحانه وتعالى، وسباب الدين؛ تعليم ولزوم احترام الشرع والأخلاق الإسلامية؛ تعليم ولزوم احترام حقوق النفس البشرية كما حددتها المواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر؛

ث) تلقين معنى الشرف العسكري وحس التضامن المتجانس مع احترام القانون والعدل والتفاني في خدمة الأمة؛

ج) عزل كافة الضباط المتورطين في جرائم الحرب، وفي جرائم ضد البشرية، وفي المجازر أو في الفساد، عن كافة مراكز التدريب والتكوين؛

د) حلّ تعليم المذاهب والاستراتيجيات والتكتيك المتعلقة بالحرب المضادة للثورة؛

هـ) مراجعة سياسة وبروتوكول التكوين بالخارج، خاصة في المدارس العسكرية الأجنبية التي ساعدت في قمع الشعب.

7. حلّ وتفكيك كل القوى المتخصصة في الحرب المضادة للثورة.

8. إعادة أعضاء قوات الأمن والجيش الذين تم اعتقالهم وكذا الفارين من الخدمة بفعل اعتراض الضمير عن القمع إلى مناصبهم.

9. مشاركة الجيش في مبادرات محددة في خدمة الشعب الجزائري، أو في عمليات محددة لحفظ السلام الدولي تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي أو منظمة الأمم المتحدة لكي يستعيد كل جزائري وجزائرية شعوره بالفخر إزاء الجيش الوطني الشعبي.

10. إنشاء مرصد وطني للعلاقات المدنية–العسكرية، مستقل عن المجلس الوطني وعن الجيش الوطني الشعبي يشمل تفويضُه رصد وتحليل تطور الإصلاحات داخل الجيش وتحول العلاقات المدنية–العسكرية وكذا الخروج بالتوصيات اللازمة. ينشر المرصد ويوزع بانتظام تقاريره إلى أن تتقارب العلاقات المدنية–العسكرية وتستقر في تطابق تام مع الدستور. يكلف كذلك المرصد الوطني فرق متعددة الاختصاصات (تضم أعضاء من الجيش الوطني الشعبي وقدامى مجاهدين ومؤرخين ومختصين في العلوم السياسية، ومناضلين في حقوق الإنسان، وقانونيين، ومواطنين معهود لهم وطنيا بالنزاهة) كي يقوموا بدراسة وتقييم تاريخ الجيش الوطني الشعبي والعلاقات المدنية–العسكرية. وبحث مواضيع كتاريخ ودور قدامى ضباط الجيش الفرنسي وسط الجيش الوطني الشعبي، وتاريخ مصالح الاستخبارات العسكرية الجزائرية ودورها منذ إنشاء «المالغ». مثل

هذه المواضيع يجب أن تحظى بالأولوية من حيث العناية نظرا لأهميتها على الصعيد الوطني.

وإنه لمن نافلة القول التذكير بأن هذه الإصلاحات يجب أن تشمل أيضا قوات الأمن الوطني.

أما فيما يخص الدرك الوطني، تلك الهيئة المراقبة التي نصفها مدني ونصفها الأخر عسكري والتي تتمتع بصلاحيات مدنية وعسكرية وقضائية، فيجب إلغاؤها بصفة تدريجية. إنّ هذه المؤسسة من اختراع نابليون الأول ووريثة النظام الاستعماري وليس لها وجود إلا في بلدان مثل فرنسا ومستعمراتها القديمة حيث سلطان القانون ضعيف. وتشكل هذه الهيئة آلة مراقبة وتسييج للمجتمع لحساب القيادة العسكرية، كما يُخلِط وجودها الحدود التي تفصل بين العسكري والمدني.

2.1.3. إسترداد السلطة إلى الشعب

1. رفع حالة الطوارئ وإلغاء نظام الاستثناء.

2. رفع كافة المضايقات حول الحريات الأساسية: التعبير والتنقل والتجمع.

3. إلغاء قرار حل الـ ج.إ.إ. لتمكينها من الممارسة التامة وبكل حرية لنشاطها السياسي.

4. الاعتراف بحق الـ ج.إ.إ. أو أيّ حزب آخر في تبني المشروع الإسلامي والنضال لتحقيقه.

5. فتح المجال السياسي أمام كافة الأحزاب لممارسة تامة وبكل حرية لنشاطهم السياسي.

6. فتح المجال الجمعوي مع إلغاء قرارات المنع وكل الإجراءات التعسفية في حق الجمعيات الخيرية والنقابية والتربوية والثقافية.

7. فتح المجال الإعلامي مع ضمان الوصول المستقل وغير المنحاز لوسائل الإعلام العمومية.

8. رفع إجراءات المنع والتوقيف للصحف، والمنشورات والكتب المتخذة في إطار نظام الاستثناء.

9. إعادة الاعتبار والاعتراف لأولئك الذين كانت لهم الشجاعة لحمل السلاح من أجل مقاومة الظلم والدفاع عن خيار الشعب.

10 . إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، بما فيهم اللاتي والذين تم اعتقالهم جزافا في إطار ما يسميه النظام العسكري بـ «مكافحة الإرهاب» وإلغاء الأحكام القضائية الجائرة في حق الأشخاص الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم.

11. ضمان حق وأمن العودة إلى الوطن للمنفيين واللاجئين الجزائريين.

تتبع ذلك مرحلة انتقالية لتهيئة المجال لانتقال السلطة إلى الشعب عبر تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية حرة وتعددية. (راجع الفقرة 4.3.3 لمزيد من التفاصيل).

3.1.3. استعادة الحقيقة والعدل والسلم والذاكرة

تسببت هذه السنوات العشرة من الحرب في جراح غائرة أصابت الأفراد والعائلات وأحدثت شروخا خطيرة في كيان المجتمع. وإنّ إعادة وحدة الأمة وإحداث مصالحة وطنية حقيقية ستكون مهمة طويلة وشاقة. وسيسهل إنجازها

بقدر ما يتم تحقيق الأهداف 1.1.3 و2.1.3 وتطبيق إجراءات استعادة الحقيقة والعدل والسلم والذاكرة المشار إليها أدناه.

1.3.1.3. استعادة الحقيقة

أ) إبراز وتحديد واضح للمسؤوليات في أعمال العنف والخروقات الخطيرة لحقوق النفس البشرية منذ 1988 من خلال إجراء تحقيقات مستقلة تقوم بها لجان مختصة ذات سيادة.

ب) إبراز وتحديد واضح للمسؤوليات في الجرائم الاقتصادية منذ انقلاب يناير 1992 من خلال إجراء تحقيقات مستقلة تقوم بها لجان مختصة ذات سيادة .

ت) نشر وتوزيع نتائج لجان التحقيق هذه على المستوى الوطني والدولي.

2.3.1.3. استعادة العدل

أ) الشروع في الملاحقات القضائية ومحاكمة ومعاقبة المخططين والمنفذين للجرائم التي بطبيعتها لا تقبل الاستفادة من العفو (جرائم الحرب، الجرائم ضد البشرية، المجازر الإبادية) أمام محاكم جنائية وطنية ودولية مختصة. تمنح عناية خاصة لدرجات السلطة والمسؤولية في هذه الجرائم، وتمنح الأولوية لملاحقة المسؤولين عن التخطيط والتشجيع لارتكاب هذه الجرائم.

ب) الشروع في الملاحقات القضائية ومحاكمة ومعاقبة المخططين والمنفذين للجرائم الاقتصادية أمام المحاكم الجنائية الوطنية والدولية المختصة.

ت) إنشاء لجنة تضم خبراء جزائريين مشهود لهم بالنزاهة الأخلاقية وغير متورطين بالتواطؤ القضائي في خرق حقوق الإنسان، وتضم أيضا خبراء دوليين، من أجل إصلاح المنظومة القضائية خاصة فيما يتعلق باستقلالية العدالة

والقُضاة، والتسيير القضائي بصفة عامة والشفافية في تطبيق القانون بصفة خاصة، وفيما يتعلق بمهنة العدالة والتكوين الحقوقي.

ث) العزل والملاحقة القضائية للقُضاة الذين ثبت في حقهم التواطؤ في الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ج) إلغاء كافة النصوص من القانون الجنائي التي تؤسس للقمع السياسي.

د) تأسيس هيئة للدفاع عن حق الفرد «هابياس ديتا» من شأنها مساعدته للحصول على معلومات تخصه ويُحتفظ بها في شكل أرشيف أو ملفات مكتوبة أو سمعية بصرية أو إلكترونية من قبل مصالح الاستخبارات العسكرية. يجب إعادة المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية أو الخاصة للمواطنين إلى أصحابها أو إتلافها.

هـ) إصدار مواد قانونية ضمن القانون الجنائي والقانون العسكري تعاقب على عمليات تجميع وأرشفة أو إخفاء معلومات تخص الأشخاص وتتعلق بانتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية وبنضالهم النقابي أو الاجتماعي وكذا كل أنواع المعلومات التي تخص حياتهم الشخصية.

و) البدء في إصلاحات هيكلية وتشريعية وقضائية ومذهبية وتكوينية لقوات الأمن الوطني.

3.3.1.3. استعادة السلم

إنّ استعادة السلم تقتضي تجريد الدولة والمجتمع من طابع العسكرة. ويجب أن يشتمل هذا البرنامج على ما يلي:

أ) تفكيك «مركز قيادة مكافحة التخريب» (CCLAS)، و«المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية» (CPMI) و«مراكز تحقيقات عسكرية» (CMI) الستة

التابعة له، و«أفواج شبه كومندوس» (RPC)، و«أفواج الرصد» (RR)، و«كتائب الشرطة العسكرية» (BPM) المتورطة في قمع المدنيين والعسكريين. كما يجب تجريد جميع ضباط وجنود هذه التنظيمات من السلاح وتسريحهم من الخدمة.

ب) تفكيك وحدات التحليل الاستراتيجي التابعة للجيش الشعبي الوطني ولمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ولكل مؤسسات الدولة الأخرى المتورطة في خدمتها للقمع عبر الاستشارة الاستراتيجية.

ت) تفكيك أجهزة الاستخبارات السرية وكذا الوحدات السرية (وحدات الكومندوس الخاصة وكتائب الموت والجماعات المسلحة لمحاربة المقاومة (الجيا)، ومنظمة «أوجال»، ومنظمة «أوسرا»، الخ).

ث) إجراءات إصلاحية هيكلية وتشريعية ومذهبية وتكوينية للجيش الوطني الشعبي ولمديرية الاستخبارات والأمن كما تمت الإشارة إليه في الفقرة 1.1.3 من أجل القضاء على هيمنة الجيش على المجتمع.

ج) تجريد المليشيات من السلاح وتسريحهم من الخدمة.

د) تجريد المجاهدين من السلاح وتسريحهم من الخدمة.

هـ) تخفيض مَرئية تواجد الجيش على المستوى الوطني والمحلي.

و) مصادرة وإتلاف ومنع التداول والمتاجرة غير المشروعة للسلاح وسط المواطنين.

4.3.1.3. إعادة الاعتبار وتعويض الضحايا

أ) إعادة الكرامة إلى الضحايا أمام الشعب والعالم أجمع. يتولى الرئيس ووزير الدفاع هذه المهمة معترفَين بالأعمال الإجرامية المقترفة من قبل الجيش الوطني

الشعبي وقوات الأمن طبقا لما يتم تدوينه في تقرير وطني يكون بمثابة حوصلة لتقارير لجان التحقيق (راجع 1.3.1.3) ويتحملان المسؤولية مع طلب الصفح عن هذه الأعمال الإجرامية.

ب) تصريح مهيب من المجلس الوطني يؤكد فيه على كرامة وشرف الضحايا ويعيد الاعتبار إلى ذويهم.

ت) تصريح مهيب من القادة السابقين للمجاهدين يعترفون فيه بالأعمال التي اقترفتها قواتهم ضد المدنيين طبقا لما يتم تدوينه في تقرير وطني يكون بمثابة حوصلة لتقارير لجان التحقيق (راجع 1.3.1.3) ويتحملون المسؤولية مع طلب الصفح عن هذه الأعمال الإجرامية.

ث) وضع برنامج وطني لتعويض ضحايا خروقات حقوق الإنسان وذويهم وكل من تضرر من جرّاء المصادمات المسلحة.

ج) تشريع قوانين تصادق على هذا البرنامج الوطني للتعويض وتحدد قيمه ومبادئه العامة وهيكلته ومدة صلاحيته ومعايير تُعرف المستفيدين، وطرق تعيين المستفيدين، وإجراءات الاسترجاع أو التعويض المعنوي والرمزي والمادي والمالي، وكذا تحديد مصادر تمويل هذا البرنامج الوطني.

د) وضع برنامج وطني للكفالة الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية لصالح الناجين من خروقات خطيرة لحقوق الإنسان ألمت بهم وبذويهم (فترات طويلة من الاعتقال السياسي، التعذيب، الإخفاء القسري، الاغتصاب والمجازر). إنّ الآثار الناجمة عن هذه الحالات جد صادمة وصعبة العلاج. وإنّ الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني لهذه الفئة من المجتمع أمر أساسي.

5.3.1.3. استعادة الذاكرة

شنّت الطغمة العسكرية حربا متعددة الأبعاد على الذاكرة الجزائرية. وإنّ الذاكرة التاريخية – الفردية والجماعية – تشكل إحدى دعائم الهوية الوطنية ومصدر توثيق اجتماعي لمقاومة الشعب الجزائري ولتحمله شتى أشكال المعاناة من أجل العيش مسلما وحرا ومكرما. وتشكل الذاكرة أيضا حجر الزاوية لتثبيت السلام والمصالحة وتجنيب البلاد تكرار هذه المأساة في المستقبل.

ويمكن أن تتحقق استعادة الذاكرة من خلال عدد من الأهداف، من ضمنها:

أ) إعلان يوم وطني للتذكير بالمناسبة وتشييد معالم تذكارية لا تخالف الشرع؛

ب) تسمية شوارع ومدارس وثانويات وجامعات ومساجد ومباني عمومية بأسماء رجال ونساء وأحداث:

- تحث المجتمع على الخير؛
- تجسد العمل النضالي من أجل الإسلام والعدل والكرامة وحقوق النفس البشرية؛
- تمثل شهادة للخلف عن المعاناة والفجائع المختلفة التي كابدها شعبنا.

ت) البحث عن المفقودين بتسخير كل الوسائل البشرية والمادية والإعلامية والقانونية الضرورية من أجل تحديد مكان تواجدهم، وإعادة الجثث إلى ذويهم في حالة هلاكهم؛

ث) تشريع قوانين تنص على أن التصريح بالغياب جراء الاختطاف أو الإخفاء القسري يعترف به كفئة مشروعة تبيح حق الانتساب والإرث والتعويض الخ؛

ج) تحديد القبور المكتوب عليها «جزائري س» أو مجهول وإصلاحها، وصيانة ما تسميه الطغمة الانقلابية بـ«المربعات الإرهابية» داخل المقابر؛

د) استخراج الجثث المدفونة في الأماكن السرية أو المخفية أو في الحفر الجماعية بطريقة تحترم الشعائر الإسلامية وإعادتها إلى ذويها لدفنها بكرامة، فإن تعذر ذلك دُفنت في مقابر بلدية بطريقة تحفظ كرامتها. معروف أنّ الجيش أخفى قسريا الآلاف من الأشخاص (17 ألف حسب بعض المصادر)، وعائلات المفقودين تعتبر استخراج الجثث مطلبا مشروعا ومن الحقوق الأساسية؛

ذ) وضع قواعد تنظيمية تمتاز بالمرونة واليسر لتسهيل إجراءات استخراج الجثث نظرا لجسامة موضوع المفقودين وضخامته وآثاره السياسية والقانونية والاجتماعية؛

ر) الترقية والدعم السياسي والمالي للهياكل الجزائرية المختصة في الانتروبولوجية الطبية – الشرعية للبحث والتعرف على الجثث، ودعوة المنظمات غير الحكومية الدولية المختصة في الانتروبولوجية الطبية – الشرعية للمساعدة على البحث والتعرف على الجثث ومن أجل تكوين خبراء جزائريين؛

ز) تدريس محتوى تقارير لجان التحقيق على المستوى الابتدائي والثانوي والجامعي. يتضمن هذا التعليم الأحداث الأساسية وتحليل أسباب الأزمة وتطوراتها وتداعياتها؛

س) تأسيس مركز وطني للتوثيق يجمع الملفات ذات الأهمية والصلة بالأحداث منذ أكتوبر 1988 مع عناية خاصة بالوثائق التي تسرد الرواية «غير الرسمية» التي تم كتمها من قِبل المروجين للرواية «الرسمية»؛

هـ) تشييد متحف وطني مختص في جمع الشهادات عن أحداث الجزائر منذ 1988؛

و) ترقية البحث في مجال التاريخ وعلم الاجتماع وفي المجال السياسي والاجتماعي يغطي الفترة من 1988 إلى تاريخ توقيف الأعمال الحربية حتى يتم القضاء على محاولة تزييف التاريخ من قِبل المطبّلين الدائرين في فلك الطغمة العسكرية.

6.3.1.3. الوقاية من الخروقات لحقوق النفس البشرية

أ) تدعيم دولة القانون طبقا لما أُشير إليه في الفقرات السالفة.

ب) ترقية احترام حقوق النفس البشرية وذلك من خلال تعليم وتلقين هذه الحقوق للقوات الرسمية وعن طريق التعليم في المدارس والثانويات والجامعات للمفاهيم والأدوات القانونية للحفاظ على هذه الحقوق وعبر حملات تحسيس وتوعية وطنية لشرح معنى حق النفس البشرية كما يُعرّفها الشرع الإسلامي والقانون الجزائري والاتفاقات الدولية المصادق عليها من قِبل الجزائر.

ت) تشجيع المنظمات غير الحكومية الجزائرية التي تناضل من أجل احترام حقوق النفس البشرية وتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان في الجزائر.

ث) إنشاء اختصاصات تُعنى بالبحث في القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وفي القانون الإنساني والجنائي الوطني المقارن، وفي القانون الإنساني

والجنائي الإسلامي، وتشجيع التكوين في الخارج لهذه الاختصاصات طِبق تقاليد تشريعية معتمدة في دول أخرى غير فرنسا.

ج) إنشاء لجنة لحقوق النفس البشرية داخل المجلس الوطني.

7.3.1.3. الوقاية من نشوب نزاعات مستقبلية في الجزائر

إضافة إلى العنف السياسي الذي عرفته الجزائر خلال العقد المنصرم والذي يهدد بالاستمرار إذا لم تتم معالجة فعلية وسريعة لأسبابه الهيكلية العميقة، فالمجتمع الجزائري يعاني من جهة من احتقانات اجتماعية وثقافية، في عالم الشغل وعلى مستوى الأسرة، ويعاني من جهة ثانية من ضعف كفاءته وطاقاته التحليلية والتنظيمية الضرورية للحل المنهجي والسلمي للنزاعات.

فمن الضروري إنشاء مركز وطني لدراسة النزاعات وفضها والوقاية منها يقوم بتشكيل فرق للبحث والعمل في:

أ) دراسة الاحتقانات والنزاعات في كافة مجالات الحياة الوطنية (وسط الجيش، داخل العالم السياسي، في عالم الشغل، في المجتمع، على المستوى الثقافي، وفي الحياة العائلية)؛

ب) النشر بصفة منتظمة لنتائج هذه الأبحاث، والتحاليل والتوصيات وكذا التحذيرات المستقاة؛

ت) تنمية آليات للحلول السلمية للنزاعات ترتكز على قيم الإسلام، وخصوصيات المجتمع الجزائري والمعرفة العالمية؛

ث) توفير الخدمات الاستشارية والنصائح في مجال الحل السلمي للنزاعات، تُقدّم إلى أطراف النزاع وإلى المواطنين في البلاد؛

ج) تهيئة برامج لتعليم وتنمية القدرة على الحلول السلمية للنزاعات على مستوى المدارس والثانويات؛

د) ترقية الأبحاث والأعمال التي تُعنى بالحلول السلمية للنزاعات في الجزائر داخل الجامعات وفي وسط العالم الجمعوي.

2.3. تكثيف النضال

تتعهد الـ ج.إ.إ. بتكثيف نضالها من أجل تحقيق مقاصدها الاستراتيجية.

لقد برهنت أحداث العقد المنصرم أنّ المبادئ الأخلاقية لا قيمة لها عند أغلبية الفاعلين السياسيين في الوطن، وأنّ البترول والغاز الجزائري المقايضَين بثمن بخس يحظيان على الصعيد الدولي بعناية أوفر بكثير من قيمة حياة المواطنين وحرياتهم. فوحدهم الأقوياء لهم الحق في العيش والحرية والاحترام. ولا أمل في تغيير سياسة الاستئصال ولا في تغيير منحى الدعم الداخلي والدولي الذي تحظى به هذه السياسة إذا لم تستطع الـ ج.إ.إ. البرهنة على قوتها داخل الجزائر وعلى المستوى الدولي.

كما برهنت العشر سنوات الماضية أن خطاب المطالبة وسياسة الانتظار يشكلان خطرا قاتلا يتهدد الشعب الجزائري لأنهما يُوَجهان الخطاب ثم يتركان المبادرة إلى قوى صماء عازمة على قمعه مع اقتراف كل أنواع الجرائم، وتدنيس كل المقدسات والذهاب إلى أقصى حد في هدم البلاد. ولا يمكن عكس موازين القوى لتكون لصالح الـ ج.إ.إ. إلا عن طريق برنامج عمل مبادِر ومبدِع وجريء ويحظى بالتفاف الشعب.

لقد كشفت العشرية المنصرمة أنّ النضال العادل والذي يفتقد إلى استراتيجية شاملة وإلى قيادة موحَدة والذي يستند إلى سياسة رد فعلية وإلى جهود مشتتة وردود فعل مرتجلة وغير منسقة، لا يمكنه التصدي لعدوان يعتمد

على استراتيجية وإن كانت هذه الأخيرة تتصف بالرداءة. إنّ التفوق الاستراتيجي أقدر على حسم المعركة من موازين القوى السياسية أو العسكرية. ولذلك فإنه من المستعجل وضع مخطط شامل يضم وينسق بين كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية وغيرها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لل ج.إ.إ.

كما يجب أن تتماشى هذه الاستراتيجية الشاملة مع المرحلة التي نمر بها وتنسجم مع الوضعية الميدانية لقوانا ووضعية البلاد.

فضلا عن ذلك تجب تجزئة هذه الاستراتيجية الشاملة إلى مراحل استراتيجية محددة، لكل منها تعريف واضح فيما يخص ضروراتها التنظيمية، والسياسية، والدفاعية والدبلوماسية، وهذا كي نتمكن في أي لحظة من المشوار تقييم مدى تقدم هذه المراحل وضرورات المعركة التي تفرضها.

ومع ارتكازها على وحدة المبدأ، ووحدة الجهود، وتحت قيادة موحدة، فإنّ هذه الاستراتيجية الشاملة يجب أن تستند إلى أربعة دعائم: أ) تدعيم وتوحيد الحزب، ب) تجنيد الشعب والتعاون مع الفعاليات الوطنية الأخرى، ج) الدفاع عن الشعب، د) جلب الدعم الدولي.

1.2.3. تدعيم وتوحيد الحزب

يحتاج تقويم الحزب إلى تغييرات على مستوى: ا) القيادة، ب) الهياكل، ج) الموارد، د) التسيير. ويجب تحقيق هذه التغييرات طبقا لمخطط، ولمنهجية وقيم تغيير تولي أقصى اهتمام للمشاورة والمشاركة والامتناع عن التواطؤ والإقصاء، وتقضي على الخوف والتوجس من الإصلاحات.

2.2.3. تجنيد الشعب والتعاون مع الفعاليات الوطنية الأخرى

إذا كان نظام الطغمة يرتكز أساسا على القوة العسكرية والرعب، فإنّ قوة حزبنا يجب أن ترتكز على ثقة الشعب ودعمه. فيجب أن نجعل من الـ ج.إ.إ. تنظيما يعمل بانسجام تام مع الجماهير الشعبية، ويستجيب لاحتياجاتهم وتطلعاتهم، ويحثّهم على مناقشة مستقبل البلاد، كما يجب علىحزبنا أن يحظى بدعمهم الطّوعي الواعي ومن ثم يستطيع تجنيدهم وتأطيرهم في الصراع مع الطغمة، لأنّ تجنيد أكبر قسط من الجماهير يعتبر عاملا حاسما لمآل النضال.

كما تسعى الـ ج.إ.إ. إلى التعاون مع الأحزاب السياسية والتنظيمات والشخصيات الوطنية التي تناضل، كما هو حال الـ ج.إ.إ.، من أجل تخليص الشعب الجزائري من قبضة الانقلابيين ومن أجل ضمان حقوقه في إطار القيم والثوابت الوطنية.

3.2.3. الدفاع عن الشعب

كانت شريحة عريضة من الشعب الجزائري طيلة العقد المنصرم، ولا تزال، هدفا للإبادة والإفقار والإهانة من قِبل الطغمة العسكرية الدموية والفاسدة. وإنه لمن واجب الـ ج.إ.إ. تسخير كل ما أُتيح لها من وسائل مشروعة للدفاع عن الشعب وتحريره من قبضة النظام العسكري.

ومن أجل ردع النظام العسكري عن مواصلة مخططه الإجرامي وكبح تكالبه ضد الشعب، فمن واجب الـ ج.إ.إ. أن تُكثف حملات فضح الطابع الإجرامي الفاسد والجاهل الجبان والمتمادي في التسلط للجنرالات الإباديين المستحوِذين على المؤسسة العسكرية. كما يجب على الـ ج.إ.إ. عند كل فرصة سانحة أن تعيد مُطالبتها بلجان تحقيق مستقلة وسيدة في قرارها ومختصة للتحقيق في كافة الجرائم المقترفة ضد الشعب.

ومن المسلّم به أنه ردّا على القمع المفروض من قبل النظام العسكري، لجأ عدد من المواطنين مُرغمين إلى المقاومة المسلحة. من الواضح أن هؤلاء لا يرتبطون عضويا بالـ ج.إ.إ. وإن كان عدد منهم سبق لهم في فترة ما أن إنضموا إلى الـ ج.إ.إ. أو تعاطفوا معها. وموقف الـ ج.إ.إ. من هذه المسألة لا يشوبه أدنى غموض ويتلخص فيما يلي:

1) تتبرأ الـ ج.إ.إ. وتُدين كل مسلّح متورط في اقتراف جرائم يُدينها الشرع الإسلامي كالمجازر في حق المدنيين واغتصاب النساء، والتعذيب ونهب الأموال، مهما كان انتماؤه. وتعتقد الـ ج.إ.إ. أنّ المجموعات التي تقترف هذه الشنائع مخترقة من طرف أجهزة المخابرات العسكرية؛

2) تؤمن الـ ج.إ.إ. بضرورة إشراك المسلحين الذين لا تنطبق عليهم المواصفات المذكورة في الفقرة السالفة في حل الأزمة الجزائرية.

4.2.3. جلب الدعم الدولي

يدور النزاع الجزائري في ظروف دولية جدّ صعبة. فالاعتبارات الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية إضافة إلى الدعاية التضليلية المكثّفة التي تقوم بها الطغمة العسكرية من خلال دبلوماسيتها وأجرامها في الخارج، كل هذا قد ضمن للطغمة العسكرية طيلة العقد المنصرم دعما دوليا حيويا متعدد الأشكال.

ويجب على العمل الدبلوماسي لـ ج.إ.إ. أن يُغيّر هذا الوضع مستندا على مبدأين: أ) عزل الطغمة على المستوى الدولي بفضح طابعها الإجرامي، ب) استمالة الدعم الدولي لـ ج.إ.إ. بالبرهنة على عدالة قضيتها.

ومن واجب الـ ج.إ.إ. العمل على استعادة حقها في العمل الرسمي على المستوى الدولي، ويجب أن يكون اختيار ممثليها في الخارج غير متساهل ويخضع

لمعايير دقيقة منها التفاني من أجل القضية، والصفات الأخلاقية الرفيعة، والعلم والاقتدار، كل ذلك لتمكينها من تحقيق العمل الدبلوماسي على خير وجه.

3.3. مقاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للتفاوض

إنّ الـ ج.إ.إ. ترى ما يلي:

1. يُعتبر السّلم هدفا استراتيجيا تمليه اعتبارات إسلامية من أجل اجتناب إراقة دماء أبناء الجزائر، عملا بقوله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها، وتوكّل على الله إنّه هو السميع العليم﴾ (الأنفال:61).

2. إنّ اللجوء إلى استعمال القوة في الشريعة الإسلامية في حالة كالجزائر لا يمكن تبريره إلاّ بحالة استثنائية ناتجة عن عدم احترام الحقوق الأساسية للمواطن وقيمه المقدّسة. قال تعالى: ﴿أُذن للذين يقاتَلون بأنهم ظُلِموا وإنّ الله على نصرهم لقدير، الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ (الحج:39-40).

3. تعمل الـ ج.إ.إ. على تشجيع كلّ محاولة صادقة للبحث عن مخرج للنزاع اقتداءا برسول الله ﷺ في صلح الحديبية حينما قال: «والذي نفسي بيده، لا يسألونني خِطّةً يعظمون بها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها».

4. إنّ الأزمة في الجزائر أزمة سياسية ولا يمكن لأية سلطة غير شرعية أن تفرض نفسها ضد إرادة الشعب باستعمال القوة والقمع.

5. كلّ حلّ سياسيّ يبقى عرضة للفشل ما لم يكن عادلا ومحافظا على المصالح السامية للشّعب الجزائريّ المسلم.

1.3.3. تقييم التجارب السابقة

أثناء هذا العقد من الحرب في الجزائر برزت فكرة التحاور بين السلطة والطبقة السياسية مرات عدة وتحت مسميات مختلفة. وباستثناء المحادثات متعددة الأطراف بسانت إيجيديو (1994 – 1995) والتي شُرع فيها بمبادرة أحزاب المعارضة، كانت كل المحاولات الأخرى في التعاطي مع موضوع المفاوضات تحت إشراف ومبادرة السلطة وقُدِّمت في شكل حوار ثنائي بين السلطة وجزء فقط من الطبقة السياسية.

فخلال الأشهر الأولى عقب الانقلاب العسكري لينار 1992، أوصد النظام العسكري كافة أبواب الحوار مهما كان شكلها. ومنذ تعيينه على رأس المجلس الأعلى للدولة، أعرب محمد بوضياف، وهو الذي صرّح أنه مستعد للزج بالآلاف من الجزائريين في معتقلات الصحراء دون مبالاة، صرّح عن عدائه لكل حوار مع الطبقة السياسية وبصفة أشد مع الـ ج.إ.إ.

ومنذ البداية حدث شرخ وسط الطبقة السياسية: من جهة أنصار المصالحة أو «الحواريون» الذين يحبذون الحل السياسي للأزمة عبر التفاوض، ومن جهة ثانية «الاستئصاليون» الذين يحبذون الحل القمعي والسياسة الأمنية الشاملة.

وقرابة الشهر بعد الانقلاب، أعربت الـ ج.إ.إ. عن استعدادها للحوار في حالة احترام خيار الشعب، مع التوضيح أنّ الحوار يجب أن يكون حقيقيا وجادّا ومسؤولا. وبصفتها حزبا سياسيا مسؤولا أمام الملايين من الجزائريين والجزائريات الذين صوتوا لصالحها، فإنّه ليس واردا أن تقوم الـ ج.إ.إ. باستجداء عبر حوار صوري مع النظام تحصل من خلاله على بعض التنازلات وكأنها صدقة.

دشن المجلس الأعلى للدولة برئاسة علي كافي اللقاءات المتبادلة الأولى مع الأحزاب السياسية والتي دُعيت – الواحد تلو الآخر – من أجل الإدلاء برأيها

حول الوضع السائد وما تراه من حل للأزمة. وكانت السلطة هي من يحدد التشكيلات السياسية المسموح لها بالمشاركة في هذا الحوار ومن يضع قواعد الحوار دون إشراك الأطراف الأخرى. وأما الـ ج.إ.إ. التي تمّت محاكمة قيادتها التاريخية من قِبل المحكمة العسكرية بالبليدة، والتي قُمع أُطرها وقاعدتها، فقد تم إقصاءها من هذا الحوار. وشاركت في هذا الحوار الذي لم يعمّر طويلا خمسة أحزاب وهي: جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية وحركتي حماس والنهضة والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية. وقد انتقدت من جهة كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية غياب حوار عميق وإغلاق الفضاء السياسي وحالة القمع السائدة، بل وانسحبت في آخر المطاف جبهة القوى الاشتراكية. كما شرع هذان الحزبان في تكثيف النداءات من أجل حوار يفضي إلى اتفاق أو إجماع حول مشروع وطني. وشكّل من جهة ثانية كل من التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وممثلين آخرين للاتجاه الاستئصالي كـ «التحدي» («الباكس» سابقا)، والجمعيات شبه السياسية التابعة للجنرالات الانقلابيين (الاتحاد الوطني للعمال، الاتحاد الوطني للفلاحين، الخ) وكذا فئة كبيرة من وسائل الإعلام، شكّل هؤلاء «جبهة الرفض» وشنّوا حملة هوجاء لإفشال كل محاولة لحل تفاوضي للأزمة. هكذا تم توقيف الحوار وانتهى المجلس الأعلى للدولة إلى اختيار الحل الاستئصالي، فسادت طيلة شهور عدة السياسة الأمنية الشاملة واعتُمد الحل العسكري البحت في الميدان.

عُيّن ليامين زروال وزيرا للدفاع مكان خالد نزار في جويلية 1993. ومباشرة بعد توليه المنصب شرع في محادثات سرية مع قيادة الـ ج.إ.إ. في السجن العسكري بالبليدة وبثّ فكرة الحوار «دون إقصاء». وفي أكتوبر 1993 تم إنشاء لجنة حوار وطني مشكلة من ثلاثة جنرالات وخمسة مدنيين تم تكليفها بتحضير برنامج يحدد الظروف السياسية للمرحلة الانتقالية، وحُدد تاريخ أكتوبر

1994 لعقد مؤتمر وطني حيث يتم فيه تعيين زروال رئيسا للدولة. وقد انتقلت بعثة مشكّلة من أعضاء لجنة الحوار الوطني إلى سجن البليدة لإقناع الشيخين المدني عباسي وعلي بن الحاج للمشاركة في هذا المؤتمر. لكن الشيخين رفضا هذا المقترح طالما بقيا رهن الاعتقال كما تشهد على ذلك رسالة علي بن الحاج المفتوحة: «قول الحقيقة حتى من خلف القضبان». وأمام هذا الرفض، حاولت السلطة التأثير على عبد القادر حشاني في سجنه بسركاجي بغية إشراكه في المؤتمر لكن دون جدوى، وانتهى الأمر بالسلطة إلى حد التعاطي مع الأعضاء المنشقين عن الـ ج.إ.إ. الذين تم إقصاءهم أثناء مؤتمر الوفاء بباتنة سنة 1991.

إنّ موقف الـ ج.إ.إ. من الحوار أوضحته رسالتا الشيخ علي بن الحاج الموجهتان إلى زروال يومي 7 و22 أفريل 1994. حيث نادى الشيخ علي بن الحاج في هاتين الرسالتين إلى حوار شفاف يجمع كافة الأطراف المعنية بالنزاع بما فيهم ممثلين عن الجماعات المسلحة.

وفي صيف 1994 دشنت السلطة جولة أخرى من الحوار في مناخ ساده قمع وحشي دون تمييز، حيث استبد الأمر بالطغمة إلى حد حرق غابات بأكملها في شرق البلاد. عُرفت هذه الجولة الحوارية باسم «مؤتمر الحوار الوطني». أما الـ ج.إ.إ. فقد أقصيت من المشاركة. وصرّح حينها رئيس الحكومة مقداد سيفي أنّ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ خارجة عن القانون ومن غير الوارد التحاور معها، وأنّ الحوار لا يخص أولئك الذين أقصوا أنفسهم». إجتمع زروال حول طاولة واحدة مع كل من جبهة التحرير الوطني والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر وحزب التجديد الجزائري وحركتي النهضة وحماس. وذكّرت مرة أخرى الـ ج.إ.إ. على لسان رئيسها الشيخ المدني عباسي في رسالة إلى زروال، نهاية شهر أوت 1994، الشروط الضرورية لمشاركتها في الحوار.

وفي خريف 1994 قدّمت قيادة الـ ج.إ.إ. مرات عديدة توضيحات حول موضوع الحوار من خلال مراسلات مختلفة تذكّر فيها الشروط الضرورية لإقامة حوار بنّاء. ففي رسالتهم بتاريخ 6 سبتمبر 1994، ألحّ خمسة من قادة الـ ج.إ.إ. من ضمنهم الشيخان المدني عباسي وعلي بن الحاج على التذكير بالشروط الواجب توفيرها قبل الخوض في المفاوضات كإجراءات تساهم في إنجاحها، وذكروا أنه طالما هم رهن الاعتقال يتعذر عليهم القيام بأي شيء. وتبعت هذه الرسالة رسالة ثانية من الشيخ المدني عباسي والشيخ علي بن الحاج بتاريخ 27 أكتوبر 1994، ثم رسالة ثالثة من الشيخ علي بن الحاج إلى زروال بتاريخ 8 نوفمبر 1994.

أربكت هذه المراسلات الجناح الاستئصالي أعداء الحوار، وما لبث أن تجنّد أقطاب هذا الجناح ضد كل احتمال اتفاق بين زروال وقيادة الـ ج.إ.إ. وفي ذات الإطار وقّع كلّ من رضا مالك وسليم سعدي ومصطفى الأشرف وعلي هارون رسالة في بداية أكتوبر 1994 يُعربون فيها عن معارضتهم لأيّ نوع من الحوار مع الـ ج.إ.إ.، كما تزامن هذا مع بداية تفاقم الاعتداءات على المدنيين في شكل سيارات مفخخة في العاصمة من تخطيط مديرية الاستخبارات والأمن. وكانت حملة الرعب هذه تهدف إلى إحداث مناخ يُجهض عملية الحوار والعمل السياسي. وفي أول نوفمبر 1994 أُعلن عن الانتخابات الرئاسية، ووقع الاعتداء الوحشي ضد أطفال الكشافة داخل مقبرة بمنطقة مستغانم، وتمّت ترقية محمد العماري إلى رتبة لواء. كما عرفت هذه المرحلة بداية تخلي زروال عن الحل الحواري وبداية استراتيجية الحرب الشاملة مع تكثيف الرعب والقمع، وتشكيل المليشيات وتوزيع الأسلحة على المدنيين.

أمام خطورة الوضع اجتمعت أحزاب المعارضة الرئيسية يومي 21 و22 نوفمبر 1994 بروما بمناسبة ندوة أشرفت عليها منظمة سانت إجيديو المسيحية

لمناقشة الأوضاع في الجزائر. ووُجهت دعوة إلى السلطة فرفضتها واكتفت بإيفاد وتكليف ممثّلين من حركة حماس وحزب التجديد الجزائري لإفشال اللقاء. فلم يدّخر محفوظ نحناح جهدا طيلة هذا اللقاء للطعن والتهجم على الـ ج.إ.إ. بينما استمات نور الدين بوكروح في تلميع صورة الجنرال زروال المرشح للانتخابات الرئاسية.

تم بعد ذلك تنظيم لقاء ثان بروما ما بين الثامن والثالث عشر من شهر يناير 1995 وجمع هذا اللقاء سبعة أحزاب وهي: جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر والنهضة وحزب العمال والجزائر المسلمة المعاصرة، إلى جانب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. واختتم هذا اللقاء بالمصادقة على وثيقة العقد الوطني. ولم تكتف السلطة المدعوة إلى هذا اللقاء برفض الدعوة بل حاولت بكل الطرق من خلال الجنرال بتشين وسفير الجزائر في روما بن زاغو ممارسة الضغوط على منظمة سانت إجيديو لثنيها عن تنظيم اللقاء. لم يقبل النظام العسكري بشِقّيه «الحِواري» و«الاستئصالي» مبادرة السلم هذه. ونُعِت هذا اللقاء من قِبل الناطق باسم الحكومة بـ «اللاحدث» ورُفض «جملة وتفصيلا». كما رفضت الرئاسة استقبال بعثة عن المجتمعين في لقاء روما وأُهين رئيس هذه البعثة وشُتم من قِبل الجنرال بتشين. ومن جهة أخرى شنّت الأحزاب والصحف الاستئصالية حملة هوجاء ودون انقطاع، من تهجم وتشنيع بالأطراف المصادِقة على العقد الوطني لقبولهم الجلوس إلى جانب الـ ج.إ.إ. وبعدها بعث الشيخ علي بن الحاج بتاريخ 20 يناير 1995 رسالة إلى الناطق باسم الحكومة معرُبا فيها عن دعمه التام لأرضية العقد الوطني، رافضا التبريرات المغلوطة التي تذرّعت بها السلطة وامتداداتها الإعلامية لرفضها.

وتواصلت الاتصالات بين السلطة وقيادة الـ ج.إ.إ. طيلة ربيع وصيف سنة 1995. وموس ضغط قوي على شيوخ الجبهة لإصدار إدانة للعنف. ثم توقفت هذه الاتصالات على مقربة من تاريخ الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 التي أدّت إلى تكريس وتقوية سلطة الجنرال زروال.

تم إسقاط موضوع الحوار طيلة سنة 1996 من جدول أعمال السلطة التي وضعت على رأس أولوياتها ربح الوقت من أجل ترسيخ نفوذها، وإضعاف الـ ج.إ.إ. وإنهاك المقاومة. وكان لا بد من انتظار سنة 1997 كي يعاود زروال شوطا جديدا من الاتصالات مع قيادة الـ ج.إ.إ. تُوّجت في جوان وجويلية 1997 بالإفراج عن الشيخ المدني عباسي والشيخ عبد القادر حشاني.

وفي الوقت الذي كان جناح زروال يقوم بمفاوضات مع القيادة السياسية للـ ج.إ.إ. فإن الجناح المعارض لهذا التوجه تحت قيادة الجنرال محمد مدين والجنرال إسماعيل العماري لم ينتظر كثيرا، حيث شنّ هذا الجناح من جهة حملة واسعة من المجازر للتشكيك في نجاعة عمل الجناح التابع لزروال، ومن جهة ثانية باشر مفاوضات موازية مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، من خلف ظهر الرئاسة، توّجت بهدنة من طرف واحد أعلنها مدني مزراق.

إنّ القانون المسمى بـ «الوئام المدني» الذي عُرض كغطاء قانوني وسياسي للاتفاقات بين جهاز المخابرات والجيش الإسلامي للإنقاذ تم انتقاده ورفضه من حيث الشكل لأنه نُسج في الخفاء التام بعيدا عن كل شفافية من قِبل مجموعة منتقاة وفردية تضم أشخاصا وجماعات، مع إقصاء الـ ج.إ.إ. كحزب يجمع قيادته الطليقة والمعتقلة، داخل الوطن وخارجه، وكهيئة سيدة في قرارها. لقد رُفضت هذه الصفقة بين العسكر ومدني مزراق وأحدثت ردّ فعل سلبي لأنها اعتُبرت رمزيا وفعليا بمثابة تواطؤ بين أطراف عسكرية وكتتويج لهيمنة

«العسكري» على «السياسي»، وهي ذات التصرفات التي نعتبرها من وراء المأساة الجزائرية منذ الاستقلال والتي تعمل الـ ج.إ.إ. جاهدة على محاربتها.

أما من وجهة نظر المحتوى، فلا يزيد القانون المسمى بـ «الوئام المدني» عن كونه تقنينا وتنظيما للاستسلام واضح المعالم وأداة أمنية، عديمة الأفق السياسية والسلمية. فهو إملاء من منتصِر على مهزوم طالما هذا القانون يُعرّف من اضطروا لحمل السلاح في حالة دفاع ضد الطغمة العسكرية بـ«الضالين» و«التائبين» و«المجرمين» ويضعهم رهائن تحت سيف تنظيمات قمعية عقابية، بينما يُعفي هذا القانون «سهوا» المسؤولين عن انقلاب 1992 وكذا المخططين والمنفذين لحملة القمع الواسعة في حق الشعب. إنّ هذا «الوئام المدني» قوبل بالإدانة والاستهجان كونه يكرس الإفلات من العقاب، والكذب، والنسيان وكونه يُستعمل كأداة بوليسية في خدمة الطغمة.

وفي الفترة التي اغتيل فيها الشيخ حشاني الذي كان قد انتقد في مناسبات عدة ما سُمّي بـ «الوئام المدني»، كان الشيخ عباسي قد تراجع عن دعمه لـ «مسار الوئام» بعد ما ظهرت بوادر الخداع من طرف النظام، ووجّه نداء إلى المجاهدين يحثهم على عدم الاستسلام، لكن كان نداءه هذا دون جدوى. إنه بحق استسلام، فقد وصف الجنرال العماري في تدخله بتاريخ 2 جويلية 2002 ما قام به الجيش الإسلامي للإنقاذ بأنه استسلام وليس تفاوضا حين قال: «لم يتصل أيّ عضو من قيادة الجيش الجزائري مع هذا التنظيم، ما عدا حين تردد الجيش الإسلامي في الالتزام بوضع السلاح قبيل الـ 13 يناير 1999، فعندئذ كلّفتُ الجنرال فضيل الشريف بالذهاب إلى مدينة جيجل بغرض تبليغ هؤلاء الناس بضرورة وضع السلاح إذا لم يريدوا أن نقضي عليهم.» ووسائل الإعلام إلى يومنا هذا تصف الذين استسلموا بـ«الضالين» و«التائبين» و«الإرهابيين» و«المجرمين» وتدبج في حقهم خطابات ملؤها المهانة. ثم إنه إلى حد الساعة لم

يحصل الذين استسلموا على حقوقهم السياسية وأغلبيتهم لم يحصلوا حتى على الحقوق المدنية. كما طالتهم حملة من الاعتقال والاختطاف استهدفت عددا منهم على وجه الانتقاء. إنّ أكذوبة «الوئام المدني» لم تجلب العدالة ولا الحقيقة كما لم تحقق الحل السياسي ولا السلم. ومنذ تشريعها لقي الآلاف من الجزائريين حتفهم، والممارسات القمعية مستمرة، واستحواذ العسكر على الدولة والمجتمع مستمر. إنّ الشعور بالعجز والإحساس بالعقم الفكري والضحالة الشرعية وتغييب الشورى هي التي أسست لهذه الهدنة المبتذلة والتي كان هدفها القضاء على الروح المعنوية للـ ج.إ.إ. وقاعدتها. غير أنّ هذه الخديعة باءت بالفشل.

وخلاصة القول، فمنذ الانقلاب العسكري باءت كل المبادرات من أجل الحوار والتفاوض بالفشل، وسبب ذلك يرجع الى عوامل عدة منها:

1) انعدام الإرادة الصادقة والنوايا الحسنة لدى السلطة في مسار الحوار. فلقد كان دائما هدف السلطة التكتيكي هو استعمال المبادرات، من جهة لتكتيل القوى السياسية الأخرى ضد الـ ج.إ.إ. وإدماجها في سياستها المناهضة للـ ج.إ.إ.، ومن جهة ثانية لتجزئة حركتنا إلى سياسي وعسكري وإلى متطرف ومعتدل، ولتشتيت صف السياسيين عبر انتقائها للأفراد والجماعات. أما هدف السلطة الاستراتيجي فهو حصولها على استسلام الـ ج.إ.إ.؛

2) إصرار السلطة على أن تكون هي وحدها من يحدد الشروط، وعلى تغليب الجو الضبابي على حساب الشفافية، وعلى تعيين أطراف الحوار عبر استعمال معايير منحازة كي تستطيع إقصاء من تريد، وتملي شروطا على شركائها تكون هي أول من يخرقها، كـ «احترام الدستور» و«الالتزام بالتعددية والتناوب على السلطة» و«إدانة العنف»؛

3) الطابع الازدواجي للنظام العسكري المتميز بسيطرة «الاستئصاليين» على «الحواريين»، وتبعية السلطة السياسية للسلطة العسكرية. إنّ موضوع

الحوار لم يكن يحظى بإجماع وسط الجيش وكان غالبا ما يُستعمل كتكتيك في تصفية الحسابات ما بين الأجنحة العسكرية المتصارعة. وكانت تتجلى المعارضة العدوانية من جناح «الاستئصاليين» إزاء كل محاولة حوار جاد مع الـ ج.إ.إ. في شكل تصعيد قمعي، وتحديدا بارتكاب مجازر وسط المدنيين بهدف خلط وتعفين الأجواء السياسية والأمنية، وخلخلة مناصري الحوار وإجهاض محاولاتهم؛

4) أزمة الشرعية على مستوى قيادة الـ ج.إ.إ. وما ترتب عن ذلك من حساسية لبعض أعضائها، مما دفع جزءا منها على التعامل بانفراد مع أطراف في السلطة دون تشاور مع هياكل الـ ج.إ.إ. ودون اعتبار للمحاسبة، وقابلية هذه العناصر المتعبة لتناور السلطة بهم عبر إحياء نعرات الولاء للعائلات، للعشائر وللجهات وباستغلال العاطفة الدينية؛

5) غياب ميزان قوة في صالح الـ ج.إ.إ. واعتبار بعض عناصرها المنهَكين بفعل هذا الصراع أنّ هذه المفاوضات نوع من التهرب من المسؤولية بدل اعتبارها تكريسا لتفوق الـ ج.إ.إ. في الساحة. إنّ هذه العناصر تعتبر المفاوضات تملّصا من النضال وليس مواصلة أو تكثيفا للنضال بوسائل أخرى؛

6) غياب الضغط الدولي والإقليمي، وكذا الإسلامي والعربي، على نظام العسكر في الجزائر للشروع في حوار حقيقي.

إنّ هذه التجارب تفرض على الـ ج.إ.إ. تركيز كل محاولات التفاوض المستقبلية حول المبادئ المذكورة في الفصل التالي.

2.3.3. مبادئ التفاوض

1) المفاوضات ليست شكلا من أشكال التهرب من المسؤولية يمتطيه الفاشلون أو المتعَبون، بل إنّ الـ ج.إ.إ. تعتبر المفاوضات سلاح نضال يُستعمل تطابقا مع استعمال القوة على الجبهات الأخرى من أجل إعادة السلطة إلى

الشعب. فالمفاوضات لا تنتزع الحرية والحقوق لكنها تكرس قوتنا ونجاحنا في الميدان.

2) المفاوضات تخضع أساسا لموازين القوى. ولا يكفي للإطاحة بقيادات الانقلاب ففقدانهم للمصداقية على المستوى الوطني والدولي وكذا الإفلاس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الحكومات المصطنعة. وطالما لم تتغير موازين القوى بصفة نهائية لتصبح في صالحنا، فكل أمل في تغيير جذري من جانب «الاستئصاليين» في اتجاه تحقيق أهدافنا الاستراتيجية يُعدّ مجرد سراب. وإنّ التفاوض في هذه الظروف لا هو ممكن ولا مرغوب فيه.

3) المفاوضات لا يمكنها أن تنجح إلا إذا أدمجت في إطار برنامج تكثيف شامل للنضال وصحبتها أشكال أخرى من النضال.

4) المفاوضات التمهيدية السرية والمفاوضات العلنية يجب أن تجرى بناء على المشاورة والمحاسبة بين قيادة الـ ج.إ.إ. المفوضة وهياكلها.

5) أيّ تفاوض يجب أن يكون بحضور الشيخين حرّين من كل قيد، مما يمثل امتحانا أساسيا لصدق نية السلطة. ويشكل الممثلون المفوضون من قبل المكتب التنفيذي الوطني، إضافة إلى شيخي الجبهة، المفاوضين الشرعيين الوحيدين الذين لهم حق إبرام أيّ اتفاق باسم الـ ج.إ.إ. مع السلطة بعد الرجوع إلى المجلس الشوري الوطني.

6) أيّ تفاوض يجرى مع مجموعة أشخاص أو جماعات غير مخولة لهذه المهمة، وبالتالي تقصي الـ ج.إ.إ. كحزب سيد قراراته، يُعتبر لاغ وغير معترف به. ويُحظر كل اتصال مباشر بين أعضاء من الـ ج.إ.إ. غير المشار إليهم سالفا وممثلين عن السلطة. كما يُحظر كل اتصال غير مباشر بين أعضاء من الـ ج.إ.إ. غير المشار إليهم سالفا ومبعوثين عن السلطة، سواء كانوا أقارب أو أصدقاء أو

غير ذلك. ويُقصى بدون رجعة من صفوف الـ ج.إ.إ. كل عضو يخرق هذا القانون.

7) تعترف الـ ج.إ.إ. بحق الشعب في المشاركة في المفاوضات حول مستقبله، كما تعترف بحق الوجود والتنظيم والتعبير والمشاركة للتجمعات السياسية الأخرى.

بناء على الوعي بضرورة التحكم في عملية التفاوض وبضرورة التوفر على رؤية واضحة لأهدافها ووسائل تحقيقها، وبضرورة ضمان تفوق تكتيكي في المبادرة، وبخطر الوقوع فريسة التحكم عن بُعد في خوض مفاوضات مبنية على خطط وأفكار «الغير»، يتحتّم على المكتب التنفيذي الوطني تعيين لجنة مكلفة بإنجاز مقاربة الـ ج.إ.إ. والدراسات والخطط التحضيرية الضرورية من أجل المفاوضات.

توضح الـ ج.إ.إ. فيما يلي الشروط المسبقة للمفاوضات وتصوُّرها للمرحلة الانتقالية لتحويل السلطة إلى الشعب.

3.3.3. شروط التفاوض

تُعتبر هذه الإجراءات ترتيبات للتّهدئة والانفراج، ومن أجل تحقيق العدالة والرّجوع إلى الشّرعية، وينبغي أن تسبق كلّ محاولة فعلية لمعالجة الأزمة. وهي ترتبط بوضعية الحقوق الأساسية للإنسان وترقيتها، وكذا بجوانب سياسية وعسكرية. وتعتبر هذه الإجراءات ذات طابع استعجالي.

1.3.3.3. الحقوق الأساسية للنّفس البشرية

1. الوقف الفوري والفعلي القابل للتحقق لمختلف انتهاكات الكرامة الإنسانية وحقوق النّفس البشرية من ممارسة للتّعذيب وإعدامات تّعسّفية واختطافات.

2. الإفراج عن جميع المفقودين الذين لا يزالون على قيد الحياة والمعتقَّلين في أماكن سرّية.

3. الحماية الفورية والفعلية لسكّان المناطق المستهدَفة بالمجازر.

4. الالتزام بالسّماح لتشكيل لجنة تحقيق خبيرة، مستقلّة وغير متحيّزة، لتسليط الضّوء على كلّ أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق النّفس البشرية منذ 1988، خاصّة المجازر الجماعية والإخفاءات القسرية.

5. ضمان المتابعة القضائية ضدّ كلّ المدبّرين والمنفّذين والمتواطئين المتورّطين في المجازر وكذا في التّعذيب والإخفاءات القسرية مهما كانت رتبهم وانتماءاتهم.

2.3.3.3. على المستويين السّياسي والأمني

1. الإفراج عن كلّ مسؤولي الـ ج.إ.إ. وعلى رأسهم الشّيخان المدني عبّاسي وعلي بن الحاج.

2. الضّمانات الضّرورية لقادة الـ ج.إ.إ. لتمكينهم من الاجتماع ببعضهم وبقيادات المقاومة المسلحة بكلّ حرّية وبدون قيود.

3. نزع السّلاح السّريع والفعلي والقابل للتحقيق، لكلّ المجموعات المدنية المسلّحة والمدعّمة ماليا من طرف السّلطة الحاكمة.

4. تعهد والتزام المؤسّسة العسكرية بالانسحاب من الحياة السّياسية.

4.3.3. المرحلة الانتقالية

من الناحية العملية، تقترح الـ ج.إ.إ. تشكيل رئاسة وحكومة وحدة وطنية تضمّ كلّ الأحزاب والفعاليات السّياسية باستثناء تلك التي نادت أو/و شاركت في سياسة الاستئصال.

ستعمل هذه الهياكل الانتقالية على تسيير الأمور العامة للبلاد وكذا إنشاء «ندوة وطنية» ينتخب الشعب أعضاءها وتكون مهمتها الوحيدة صياغة دستور يصادق عليه الشعب عبر الاقتراع.

وستقوم بعد ذلك حكومة الوحدة الوطنية باتخاذ الإجراءات الضّرورية لتنظيم انتخابات محلية ووطنية شفافة وحرة. ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلّقة بتحضير وسير الانتخابات وكذلك عملية فرز النّتائج: الإدارة، العدالة، اللّجان الإنتخابية، تحديد الدّوائر الانتخابية، تسجيل النّاخبين، تسيير مكاتب التّصويت، تسيير عملية عدّ الأصوات، تقرير النّتائج ونشرها، الخ.

4.3. مقاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للوساطة

تعترف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمبدأ الوساطة في حل النزاعات ليس لأنّ تعاليم الإسلام توصي به فحسب بل لأنّ هذا المبدأ برهن في السابق عن نجاعته في التسيير السلمي التوافقي للمجتمع الإسلامي وللمجتمع الجزائري على وجه الخصوص.

ولا تعتبر الـ ج.إ.إ. الوساطة سبيلا للتهرب من واجب تكثيف النضال لإرجاع السلطة إلى الشعب، بل تعتبرها واجبا إسلاميا لقبول التحكيم في حالة استعداد الطغمة الفعلي لوقف اعتداءاتها وفِتنها للشعب ووقف زرع الفساد في الأرض: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله، إنه هو السميع العليم﴾ (الأنفال:61).

لم تجر تقريبا طيلة عقد من النزاع الدائر في الجزائر أية وساطة حقيقية بين الـ ج.إ.إ. والنظام العسكري. فبعض العروض التي طرحتها بعض الدول الشقيقة أو الشخصيات لم يكن لها نتائج ملموسة بسبب مناورات النظام العسكري بغية استعمال الوسيط لخدمة رزمانته الخاصة. وعلى المستوى الدولي، فإنّ المبادرة الوحيدة للوساطة التي تستحق الإشارة هي تلك التي قامت بها منظمة سانت إجيديو والتي رفض النظام العسكري المشاركة فيها، لكن كان لهذه الوساطة الفضل في تجميع مختلف الاتجاهات السياسية الجزائرية حول طاولة لبعث حوار جاد وتبادل للآراء.

ومن خلال طبيعة ردود فعله إزاء عروض الوساطة النادرة أصلا، برهن النظام عن عدم استعداده للانخراط في عملية وساطة حقيقية.

في المقابل تبقى الـ ج.إ.إ. من جهتها مستعدة للنظر باهتمام في كل عرض للوساطة صادر عن أيّ طرف شريطة أن يُظهر إرادة حسنة لحلحلة وضعية النزاع في الجزائر.

كما تتمنى الـ ج.إ.إ. أن تقوم بالوساطة جماعة من الشخصيات الوطنية المعروفة بوطنيتها ونزاهتها أو من العلماء من العالم الإسلامي يكون همّهم العمل لمصلحة الشعب الجزائري وهدفهم الوحيد هو الصلح بين الأشقاء كما يحث عليه ديننا الحنيف في قوله تعالى: ﴿والصلح خير﴾ (النساء:128).

ويمكن لوسطاء آخرين من دول ومنظمات كالأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي الاضطلاع بدور مدَعِّم للوساطة إن أبدوا فعلا استعدادهم على اتخاذ قرارات شجاعة.

أمّا المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية التي تعمل من أجل السلام في العالم فلها دور مهم في الوساطة غير المباشرة لتحسيس الرأي العام العالمي وممارسة الضغط ابتغاء دفع الأطراف نحو حل تفاوضي للأزمة.

وقبل الدخول في عملية الوساطة يجب على الـ ج.إ.إ. ضمان اجتماع الشروط التالية:

1) على الوسيط البرهنة من خلال عدد كاف من المؤشرات على صدقه في مسار المهام النبيلة؛

2) على الوسيط أن لا يكون متورطا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع الدائر. هذا من شأنه إقصاء أي طرف ثبت ولاؤه للنظام الجزائري أو من يريد الإبقاء على علاقات دعم للنظام العسكري بغية الحفاظ على مصالح اقتصادية و/أوثقافية؛

3) يُطلب من الوسيط تقديم ضمانات على استعداده للانخراط بكل ثقله من أجل إنجاح عملية الوساطة؛

4) على السلطة الإعراب عن نفس الإرادة في الانخراط في عملية الوساطة؛

5) يجب أن تؤدي الوساطة بالضرورة في نهاية العملية إلى تبادل متعدد الأطراف يشمل كل القوى السياسية في البلاد من أجل حل ذي طابع وطني للنزاع.

صور حول أعمال المؤتمر

إفتتاح المؤتمر. السيد إبراهيم فيلالي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الدكتور مراد دهينة، عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر، يلقي كلمة الترحيب

كراسي شاغرة بأسماء أطر الـ ج.إ.إ. الشهداء أو المعتقلين

السيد مصطفى حابس، عضو مجلس الشورى وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر، يلقي كلمة رئيس الـ ج.إ.إ. الشيخ المدني عباسي

رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق الأستاذ عبد الحميد الإبراهيمي،

يلقي كلمته أمام المؤتمرين

السيد العربي عليلي، عضو مجلس إدارة منظمة «جوستيسيا أونيفارساليس»،

يلقي كلمته أمام المؤتمرين

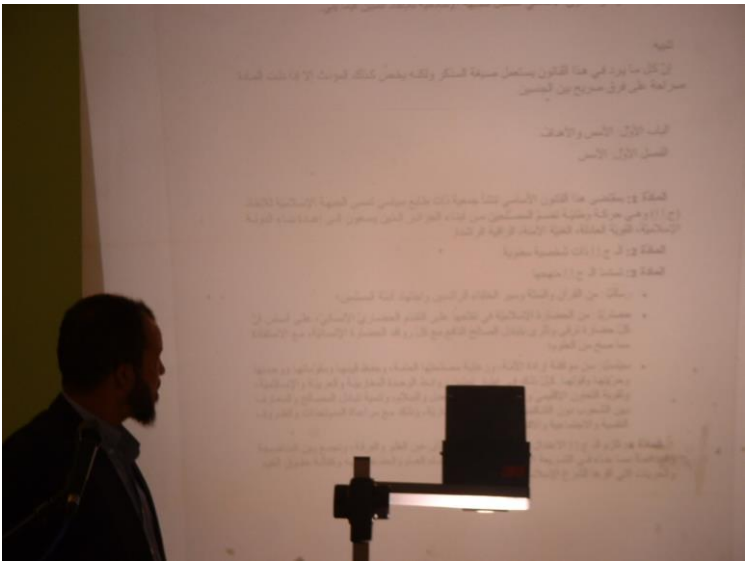

أحد المؤتمرين يعرض القانون الأساسي لد ج.إ.إ.

مناقشة وإثراء القانون الأساسي لد ج.إ.إ.

أحد المؤتمرين يعرض القانون الداخلي لل ج.إ.إ.

أحد المؤتمرين يتدخل أثناء مناقشة القانون الداخلي لل ج.إ.إ.

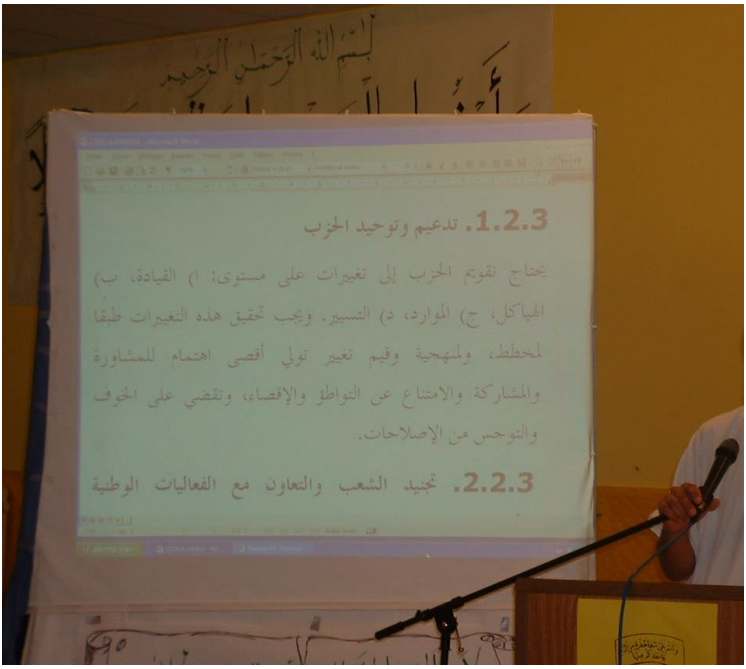

مناقشة وإثراء أرضية الـ ج.إ.إ. من أجل إنقاذ الجزائر

بعض الضيوف والصحفيين في جناح أجهزة الكمبيوتر التي استعملت من أجل إشراك أعضاء الـ ج.إ.إ. عن بعد في أشغال المؤتمر

الدكتور مراد دهينة في حوار مع مراسل قناة الجزيرة القطرية

السيد أسامة عباسي في حوار مع مراسل قناة الجزيرة القطرية

الشعار الذي ينادي به شباب الأحياء الشعبية في الجزائر خلال المظاهرات تمّ اعتماده من طرف المؤتمر: يا علي يا عباس، الجبهة راهي لاباس! (يا شيخ علي بن حاج، يا شيخ المدني عباسي، إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخير!)

أصداء المؤتمر في وسائل الإعلام

لقد تناولت العديد من وسائل الإعلام، الجزائرية منها والدولية، حدث مؤتمر الشهيد حشاني بإسهاب. وخُصّت قناة «الجزيرة» القطرية وجريدة «اليوم» الجزائرية بتغطية أحداث المؤتمر. كما خصّصت القناة التلفزيونية «المستقلة» حصة كاملة للمؤتمر يوم السبت 11 أغسطس 2002. ونقدم في هذا الفصل عينة مما نُشر حول المؤتمر الذي مثّل خلال أسابيع عديدة بعد انعقاده الحدث الرئيسي على الساحة السياسية الجزائرية.

El Yaum
اليوم

50 مليون سنتيم

«الفيس» يعقد مؤتمره في مكان سري بأوروبا

المؤتمر حلّ تنظيمات هدام وكبير والزاوي وثبّت الرئاسة لعباسي ونائبه بن حاج

● الفيس ينتخب مجلسا شوريا جديدا

● عبد الحميد براهيمي، والأمين العام لـ«جوستيسيا أونيفرسالس»، حضرا المؤتمر، بينما اعتذر أحمد بن بلة، عبد الحميد مهري، أحمد طالب الابراهيمي، علي يحي عبد النور وأحمد بن محمد.

● مكان تنظيم المؤتمر حرص المنظمون على إخفائه سريا... لكن من المرجح أن يكون قد نظم في مدينة حدودية بين ألمانيا وسويسرا.

● جماعة رابح كبير رفضت حضور المؤتمر وهدام مثله كهلالي.

بسم الله الرحمن الرحيم
الجبهة الإسلامية للإنقاذ
مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني

الفجر
al-fadjr

تفكيك مجموعة تضم 16 عنصرا

انتخاب مجلس شوري جديد للجبهة الإسلامية للإنقاذ من بلجيكا

الفيس يعقد مؤتمر الشهيد حشاني

الأمانة التنفيذية المؤقتة للإنقاذ الجزائرية: مؤتمر بروكسل مهمته التحضير لانتخابات المكتب التنفيذي والتنسيق مع مجلس الشوري

الزمان
عربية يومية دولية مستقلة
AZZAMAN.COM

لندن – محمد مصدق يوسفي:

اعتبر جبهة الانقاذ ردود الأفعال المسجلة داخل الجزائر وخارجها علي مؤتمرها الذي عقد في أوروبا يومي **3** و**4** أغسطس (آب)، حملة هوجاء مسعورة، ومحاولة يائسة لدق أسفين التفرقة بين أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، منتقدة بعض قياداتها الذين أيدوا تنظيم المؤتمر ودعوا إليه ثم تراجعوا عن مواقفهم.

وقالت الأمانة التنفيذية المؤقتة للانقاذ في أول بيان لها وقعه أعضاؤها الثلاثة وهم مراد دهينة، إبراهيم فيلالي، ومحمد مصطفي حابس، تسلمت (الزمان) نسخة منه امس إن (ما عرفته الساحة الوطنية والدولية مؤخرا من ردود أفعال وحملة هوجاء عبر شتي وسائل الدس والبهتان الإعلامية في محاولة يائسة لدق أسفين التفرقة بين أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أمر متوقع لن يثنينا البتة عن مواصلة العمل الدؤوب لتحقيق هذا المشروع الرسالي الذي مات من أجله خيرة أبناء و بنات الجزائر المسلمة. إذ انطلقت هجمته المسعورة مباشرة عقب انعقاد مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني، أملا في تعتيم صورة رجاله و إنجازاته الواعدة الطموحة).

ازمات العقود الماضية

والأمانة التنفيذية، هيئة مؤقتة انتخبها مؤتمر الخارج وتدوم صلاحياتها **45** يوما، قصد التنسيق بين أعضاء المجلس الشوري الوطني لجبهة الانقاذ ومتابعة أشغال التحضيرات لتنظيم انتخاب المكتب التنفيذي الوطني للحزب، و تنتهي صلاحياتها فور تنصيب المكتب الجديد.

وأشار البيان إلي أن (طبيعة هذه الردود سواء تلك الصادرة عن سوء فهم وتقدير من بعض إخواننا، أو تلك التي مصدرها أولئك الذين يسوؤهم أن يلتئم الشمل وتضمد الجراح، تمثل في واقع الأمر وفي نظر المنصفين، بشريً تزف إلي الشعب الجزائري علي تخطيه مرحلة حاسمة وحساسة في طريق مشروع بلورة الحل الشامل والعادل للأزمة التي تمزق نسيج البلاد طيلة عقود من الزمان)، مؤكدا أن مؤتمر الخارج، كان (موعداً مع التاريخ ـ بعد المؤتمر التأسيسي ومؤتمر الوفاء ـ الذي تميز بوضوح الرؤية والهدف وسمو الهمة والتعالي عن الصغائر، لأنه جعل مصلحة البلاد والعباد علي رأس أولوياته، يعتبر بحق نقلة نوعية في طريق التغيير الفاعل والوعي البصير علي خطي الشرعية والعلنية).

بكاء المجد المفقود

وذكر البيان في إشارة إلي بعض قيادات الحزب الذين أيدوا المؤتمر ودعوا إلي تنظيمه ثم تراجعوا عن موقفهم بعد انعقاده (أما الذين يقدمون رجلا ويؤخرون أخري باسم الشرعية الإبتلاتية أو التاريخية أو غيرهما، طورا يبكون مجدا مفقودا وأخري طمعا موعودا). يذكر انه من الوجوه الانقاذية الذين دعوا إلي المؤتمر وأيدوا عقده في الخارج ثم تنصلوا من قراراته، الشيخان المفرج عنهما داخل الجزائر علي جدي وكمال قمازي، وفي الخارج عبدالقادر عمر الذي فر من الجزائر إلي هولندا، وترجع بعض المصادر المطلعة من جبهة الانقاذ تحدثت إلي (الزمان)، عدم مشاركة هذا الأخير في مؤتمر الخارج، بسبب رفض المؤتمر قرارات التعيين الفوقي بالوصية والرسائل التي حملها معه عبدالقادر عمر من شيوخ الداخل المفرج عنهم ليكون رئيسا للحزب في الخارج، بينما استعاض المؤتمر عنها بالعمل المؤسساتي بأن جعل كل المسؤوليات في الحزب تمر عبر الانتخاب، وأكد المصدر أن عباسي مدني قال بأن مؤتمر الخارج سيد وله من الصلاحيات أن يغير رئيس جبهة الانقاذ نفسه إذا أراد، وبالنسبة لعبدالرحيم عبو المقيم في استراليا وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي نصبها عبدالقادر حشاني وكانت تضم أيضا كلا من عبدالله أنس (بريطانيا) ومراد دهينة (سويسرا) وإبراهيم فيلالي (بلجيكا)، فتقول المصادر إنه لم يشارك يوما في أي من التحضيرات التي سبقت المؤتمر.

أما رابح كبير المقيم في بون بألمانيا وجماعته فهم منذ البداية قد عارضوا فكرة المؤتمر ولم يعترفوا بشرعية تنظيمه حتي قبل اغتيال عبدالقادر حشاني صاحب فكرة المؤتمر والذي كان يصر علي إزاحة رابح كبير ومنعه من الحديث باسم القيس في الخارج.

وقالت الأمانة التنفيذية المؤقتة في بيانها أنها (في انتظار إنجاز المهمة الموكلة إلي مجلس الشوري الوطني لانتخاب رئيس للمكتب التنفيذي)، تؤكد أن (الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستمرة في مشروعها الرسالي الذي زكاه مؤتمرها الأخير، وتلتزم به كليا وبقراراته كما أنها تتعهد بمواصلة الطريق غير عابئة بالصعاب والدسائس، وملتزمة بنهجها الأصيل الذي تميزت به منذ نشأتها.. مجددة دعوتها الصادقة إلي أبنائها وأنصارها الأوفياء كافة لرص الصفوف والالتفاف حول قيادتها الشرعية المتمثلة في شيوخهم الأشاوس ومجلسهم الشوري الوطني وقرارات مؤتمرهم الأخير قصد تفويت الفرصة علي المتربصين).

جريدة (الزمان) العدد **1293** التاريخ **2002 – 8 –22**

الفجر
al-fadjr
www.al-fadjr.com

روسيا
بوتين يرفض تفجير النساء محجبات على بطاقات الهوية

الأمانة المؤقتة تحضر لانتخاب رئيس المكتب التنفيذي

الفيس متمسك بمشروع الدولة الإسلامية

القيادة الجديدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ تدعو أنصار الحزب والمناضلين لجمع الشتات

تضمنت الأمانة التنفيذية المؤقتة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في رسالة مفتوحة إلى مناضليها وأنصارها في الداخل والخارج والملتزمين بمشروع الدولة الإسلامية لتحمل مسؤوليات مشعل مشروع الأجيال... قصد جمع الشمل ورسم خطة بمسيرة لأرضية عمل منهجية للمرحلة المقبلة... وربط صلة عمل وتناسق مع كل عضو مناصر للجبهة.

اليوم
El Youm

الجزائر تستفيد من برنامج "سيكولوجيا الكوارث"

في رسالة خاصة بعباسي مدني، تنفرد "اليوم" بنشرها كوثيقة،

«مؤتمر الخارج انجاز تاريخي والمعارضون غير مخولين للطعن في مصداقيته»

اعتبر زعيم الجزب المحل عباسي مدني مؤتمر الخارج "انجاز" تاريخيا ببشر بعهد جديد للفيس، مشيرا الى ان الاثارة زوبعة هو جاء حول المؤتمر هو محاولة لتوريط الجبهة في جدل واثقالها عن انجاز مقررات المؤتمر ومشروعه العملي وتعويله الى هامش الاحداث، كما اقحمت الساحة بافكا وروما.

اليوم
El Yaum

إحالة ملف أصحاب الحملة ضد أوراسكوم على العدالة

بعد تمرده على القيادة ورفضه الإنصياع لقرارات مؤتمر الخارج

عباسي يرفض وصاية رابح كبير وحديثه باسم الفيس

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني

Alger, mardi 6 août 2002

LE MATIN

Le FIS dissous tient son congrès

Le retour de Abassi Madani et Ali Benhadj

Le FIS dissous a tenu son congrès les 4 et 5 août à l'étranger, à savoir en Belgique. Les quatre fils de Abassi Madani y ont assisté pour apporter la caution du chef de l'ex-FIS. Béni par ce dernier, le congrès a adopté des résolutions, réitérant l'attachement de ce parti à la voie du djihad « comme moyen de défense » et aux principes fondateurs du FIS.

ملحق

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

المجلس الشوري الوطني

الأمانة التنفيذية المؤقتة

11 جمادى الثانية 1423 هـ/ الموافق لـ 20 أغسطس 2002

بيان رقم 1

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾

إنّ ما عرفته الساحة الوطنية والدولية مؤخرا من ردود أفعال وحملة هوجاء مسعورة خاضتها مخابر النظام الانقلابي عبر شتى وسائل الدس والبهتان الإعلامية في محاولة يائسة لدق أسفين التفرقة بين أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أمر متوقع لن يثنينا البتة عن مواصلة العمل الدؤوب لتحقيق هذا المشروع الرسالي الذي مات من أجله خيرة أبناء وبنات الجزائر المسلمة. إذ انطلقت هجمته المسعورة مباشرة عقب انعقاد مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني، أملا في تعتيم صورة رجاله وإنجازاته الواعدة الطموحة.

إنّ هذا الموعد مع التاريخ – بعد المؤتمر التأسيسي ومؤتمر الوفاء – الذي تميز بوضوح الرؤية والهدف وسمو الهمة والتعالي عن الصغائر، لأنه جعل مصلحة البلاد والعباد على رأس أولوياته، يعتبر بحق نقلة نوعية في طريق التغيير الفاعل والوعي البصير على خطى الشرعية والعلنية. لأن طبيعة هذه الردود سواء تلك الصادرة عن سوء فهم وتقدير من بعض إخواننا – سامحهم الله–، أو تلك التي مصدرها أولئك الذين يسؤهم أن يلتئم الشمل وتضمد الجراح، تمثل في واقع

الأمر وفي نظر المنصفين، بشرىً تزَف الى الشعب الجزائري على تخطيه مرحلة حاسمة وحساسة في طريق مشروع بلورة الحل الشامل والعادل للأزمة التي تمزق نسيج البلاد منذ عقود من الزمان.

إنّ هذا المؤتمر الذي سطر عهدا جديدا، جاء في وقت حساس من حيث الوضع الدولي والوطني، جاء ليضع حدا للتشرذم والارتجال ويجسد في نفس الوقت آمال الأمة، وهو يمثل وثبة حضارية كان مؤتمر الوفاء بباتنة قد دشنها وبمشاركة الشهيد حشاني نفسه ودررا نفيسة من رجالنا ﴿منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾، الذين رفضوا يومها سياسة الترغيب والترهيب التي مارستها السلطة الباغية في حقهم وفي حق كل المخلصين من قيادبي جبهتنا الإسلامية للإنقاذ، فثبتهم الله على الحق، حيث كلفتهم مواقفهم تلك حياتهم في سبيل مواصلة العمل دون أن يحيدوا عن الخط الأصيل للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان من آخر هذا العدوان عملية اغتيال الشهيد حشاني الجبانة كرد من الطغمة على إصراره وإخوانه في الالتزام بذلك الخط الرباني الرسالي، فجاء مؤتمرنا هذا ليكون لبنات صلبة متراصة في أركان صرح أداء الأمانة وتبليغ الرسالة رغم مشقة المسالك ووعرتها.

فهنيئا لكل شهداء قضيتنا عموما، وللشهيد حشاني خصوصا بنتائج مؤتمره هذا، الذي كان هو — رحمه الله – مع ثلة من إخوانه المبادرين الى فكرة انعقاده لبعث روح الأمل والعمل رغم الصعاب والمحن.

وهنيئا للشعب الجزائري بهذا الإنجاز النوعي المؤسساتي الذي من خلاله توجه الجبهة الإسلامية للإنقاذ دعوتها الصادقة والمخلصة الى كافة أبناءها من القيادات المتعاقبة والمنتخبين في كافة مستويات والمسؤوليات، من مناضلين ومناصرين ومتعاطفين وكافة الصادقين من أبناء الجزائر والأمة المسلمة، للالتفاف حول هذا المشروع الحضاري الواعد وتدعوهم للتعبير عن تأييدهم ومؤازرتهم

لمؤتمرهم هذا الذي يفسح لهم المجال واسعا للإسهام الفعلي والفعال لبلورة مشروع الحل المتكامل الذي لن يستغني عن أي جهد مهما قل، ولا يقصي أحدا رغم بعد المسافات، بل يرحب بكافة أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصادقين الذين لا يزالون على العهد متشبثين بمشروعها يدورون مع الحق حيث دار. أما الذين يقدمون رجلا ويؤخرون أخرى باسم الشرعية الإبتلائية أو التاريخية أو غيرهما، طورا يبكون مجدا مفقودا وأخرى طمعا موعودا، فحسبنا موعضة قول أحد مشايخ جبهتنا الإسلامية، حيث قال في مثل هذا الظرف العصيب: «إن المضحي، إن المبتلى في سبيل الله نحترمه ونجله، نقبل له رأسه ونغسل له حتى رجليه، لكن إن زاغ عن جادة الصواب فالحق أحق أن يتبع، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وفي انتظار إنجاز المهمة الموكلة الى المجلس الشورى الوطني لانتخاب رئيس للمكتب التنفيذي بحوله تعالى، وعملا بقوله جل وعلى ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾، توجه الجبهة الإسلامية للإنقاذ دعوتها الى كافة الغيورين من أبناء شعبنا الأبي للالتحاق بهذا المشروع الرباني الذي لم يحيدوا عنه رغم عمليات الترهيب الشنيع الذي تعرضوا له والابتزاز المقيت الذي امتهنه جنرالات يناير 1992، طيلة عشرية كاملة، ندعوهم لمواصلة صد خطة ومشروع الانقلابيين الدموي الذي يبتغي طمس معالم وقيم وثوابت هذا الشعب المسلم المسالم، كما ندعوهم للوقوف في وجه مشاريعه التغريبية الإستئصالية. وعدم الإنخداع بألاعيبه الانتخابية كالتي يزعم إجراؤها قريبا، والتي لم تزد سابقاتها – البلاد والعباد – إلا بعدا عن أي بصيص أمل موعود.

لذا، فإنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستمرة بعون الله وفضله في مشروعها الرسالي الذي زكاه مؤتمرها الأخير، وتلتزم به كليا وبقراراته كما أنها تتعهد أمام الله والشعب الجزائري بمواصلة الطريق غير عابئة بالصعاب والدسائس، وملتزمة

بنهجها الأصيل الذي تميزت به منذ نشأتها والمستمد من شريعتنا السمحاء، مجددة دعوتها الصادقة الى كافة أبنائها وأنصارها الأوفياء لرص الصفوف والالتفاف حول قيادتهم الشرعية المتمثلة في شيوخهم الأشاوس ومجلسهم الشوري الوطني وقرارات مؤتمرهم الأخير قصد تفويت الفرصة على المتربصين بالأمة، عملا بقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عن المجلس الشوري الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ،

الأمانة التنفيذية المؤقتة

مراد دهينة، إبراهيم فيلالي، محمد مصطفى حابس.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

المجلس الشوري الوطني

الأمانة التنفيذية المؤقتة

21 جمادى الثانية 1423 هـ، الموافق لـ 30 أغسطس 2002

رسالة مفتوحة:

نداء الضمير إلى أبناء وبنات الشعب الجزائري،

أنصار وأعضاء جبهتنا الإسلامية للإنقاذ في الداخل والخارج

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل اللهم على المبعوث رحمة للعالمين.

إلى مشايخنا الأشاوس الذين انبثقوا من ضمير الغيب، ليحملوا بإيمانهم كتاب الله، وبشمائلهم روح التضحية، وبنفوسهم أصدق معاني الكرامة والفداء.

إلى رجالنا ونسائنا اللذين هيؤوا أنفسهم لأعراس الخلود في مواكب الشهداء، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر.

إلى أبناء وبنات الجبهة الإسلامية الذين ساروا على نهج الدعاة الصادقين من الأنبياء والعلماء يقولون كلمة الحق، ولا يخافون في الله لومة لائم.

إلى الملايين من جنود الخفاء من شعبنا الكريم في جزائرنا العميقة الذين يجاهدون في سبيل الله بأعمالهم وبأموالهم وأنفسهم، رغم الداء والأعداء.

إليكم جميعا نوجه نداء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الضمير الحي لشعبنا الباسل.

قال تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

إنّ أجيالا كثيرة في هذه الأمة قد حيل بينها وبين أن تعرف شيئا وتعيش في نظام الحكم الإسلامي، الذي طمست معالمه، واندثرت آثاره منذ وقت ليس بالقصير، حتى نبت بينه وبينهم أحراش كثيفة وأشواك قاسية ربما آوى إليها كثير من الوحوش الكاسرة والعقارب المميتة تترصد كل من يحاول اجتيازها، فإن سلم من نهشة هذه فلن يسلم من لدغة تلك، فهو بحق طريق صعب المسالك موحش مهجور تقوم فيه وعلى جوانبه أهوال وأهوال.

إنّ هذا المشروع الإسلامي الذي لازالت ترفع راية الشوق لتحقيقه جبهتنا الإسلامية في الجزائر بشهادة العدو قبل الصديق يمر هذه الأيام بمخاض عسير، فقوى الشر التي تدعم وتنعش الطغمة العسكرية، مقبلة على طمس ومحو كل ما يمت بصلة لهذا الدين العظيم. وإن قناعتنا انتهت إلى أن النظام في الجزائر:

- مستبد سياسيا ورافض لأخيار الشعب لأنه سليل الانقلابات؛
- مفلس اقتصاديا لأنه بدد خيرات البلاد وخرب الاقتصاد؛
- خارج عن الشرع لأنه عطل شرع الله ورفض تحكيمه مفضلا الاحتكام للطاغوت؛

- مفلس اجتماعيا لأنه لا مشروع له سوى قمع العباد ونهب ثروات البلاد ونشر الانحلال والفساد؛
- عميل خارجيا لأنه باع سلطان القرار لقوى خارجية ظالمة ظلامية؛
- ممسوخ ثقافيا لأنه يمكن للغزو الثقافي والاستلاب الحضاري.

سنبقى أوفياء اليوم، غدا، وأبدا بإذن الله!

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

لا يغيب على نباهة عاقل، وبعد عشرية من المحن والصعاب لا زال رجال جبهتنا الإسلامية على العهد والحمد الله أولا وأخيرا، لأنه كما تعلمنا من المخلصين لدين الله، أنه في أوقات المحن لا يملك أحد منا ترف القعود عن العمل في صفوف الساعين إلى حماية دين الله في جزائرنا الجريحة، أو يملك رخصة الشح بنفسه أو ماله أو جهده عن المساهمة في العمل على تحقيق إنقاذ العباد والبلاد.

قد يقول البعض – وقد قيل وكتب– هاأنتم تحاولون، المرة بعد المرة لكن أين أنتم من الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أصبحت اليوم تاريخا أكل عليه الدهر وشرب وقد فازت حقا فوزا ساحقا في انتخابات نظيفة ولأول مرة في تاريخ العالم الإسلامي، وقد قدمت فعلا آلاف الشهداء المخلصين من خيرة ما تملك، وقد شرد رجالها ونساؤها بمؤامرة عالمية غادرة .. لكن أين هي الجبهة اليوم؟

و قد قيل لنا مرات ومرات، قبل المؤتمر بسنوات، أيها الناس قد ينالكم الاتهام والعقاب فتسيئون إلى أنفسكم وإلى أفكاركم ومبادئكم في آن واحد بهذه الأوصاف المتضاربة. فدعوا هذه الجبهة الإسلامية وما يريده لها بعض المغامرون

والمراهنون، وعليكم فقط مواكبة الموجة من باب «تمسكن حتى تتمكن»، واتركوا هذا العمل الإسلامي الرباني، وادخلوا مع الطغمة الباغية «في السلم كافة»، إن أحسنوا نلنا بعض هذا الإحسان وإن أساءوا فإساءتهم على أنفسهم!

ردا على هذا وأكثر من هذا وبناء على طلب وتحفيز من القيادة في الداخل اجتمعت إطارات وفعاليات الجبهة في العديد من الجلسات الطوال، داخل الوطن وخارجه، قصد البحث والتشاور في كيفية السعي لإيجاد حل لما يتخبط فيه شعبنا وما آل إليه لسان حال هذا الشعب وهو جبهته الإسلامية، فخلصوا إلى ضرورة جمع الشمل وإعادة تنظيم الجبهة. وبعد مشاورات ومداولات، أصبح جليا أنه لا مفر من عقد مؤتمر للجبهة. وها هي تشاء قدرة الله – ولا راد لمشيئته – أن وفقنا سبحانه لعقد مؤتمرنا الثالث محققا قفزة نوعية عملاقة وما ذلك على الله بعزيز، إن أراد شيئا أن يقول له كن فيكون.

في العلاقات بين الناس عامة وبين إخواننا خاصة

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

لقد أقام الإسلام العلاقة بين أبناء مجتمعه على دعامتين أساسيتين أصليتين:

أولهما: رعاية الأخوة التي هي الرباط الوثيق بين بعضهم مع بعض.

والثانية: صيانة الحقوق والحرمات التي حماها الإسلام لكل فرد منهم من دم وعرض ومال.

وكل قول أو عمل أو سلوك فيه عدوان على هاتين الدعامتين أو خدش لهما، يحرمه الإسلام تحريما يختلف في الدرجة على حساب ما ينجم عنه من ضرر مادي أو أدبي، عملا بقوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين

أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون.﴾ (الحجرات، 10)، لكي يتحابوا ويتصافوا ويتآلفوا ولا يختلفوا، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخوانا» (رواه البخاري وغيره).

فالإسلام يريد أن يقيم مجتمعه على صفاء النفوس، وتبادل الثقة، لا على الريب والشكوك، والتهم والظنون، كما هو الحال اليوم من تحامل على المؤتمر من بعض إخواننا سامحهم الله، ولهذا جاء قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إنّ بعض الظن إثم.﴾ (الحجرات، 12)، وهذا الظن الآثم هو ظن السوء. فلا يحل لمسلم أن يسيء ظنه بأخيه المسلم دون مسوغ ولا بينة ناصعة. لأنّ الأصل في الناس البراءة، ووساوس الظن لا يصح أن تعرض ساحة البريء للإتهام، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» (رواه البخاري وغيره).

كل هذه النصوص تدلنا على قداسة الحرمة الشخصية للفرد في الإسلام، وكم يغضب الإسلام على أولئك الذين يسمعون كلمة السوء فيبادرون بنقلها تزلفا أو كيدا، أو حبا في الهدم والإفساد.

ما أشبه اليوم بالبارحة

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

ولئن كان نضال الجزائريين للتحرر من الإستعمار الفرنسي في الخمسينات قد ألهم كثيرا من الشعوب المستعمرة حينذاك، فقد ضرب الجزائريون مثلا آخر في شهر ديسمبر 1991، حين أتموا بنجاح الجولة الأولى من انتخابات تشريعية كانت حتى ذلك الوقت الأكثر ديمقراطية في تاريخ شمال إفريقيا والعالم العربي، إلا أنها ما لبثت أن جردت من فوزها بطريقة ظالمة اعتمادا على تخمينات مجردة

وتخوفات لا مبرر لها. واليوم هاهي نتيجة طيش حكام باعوا ضمائرهم للشيطان، الحصيلة أكثر من ربع مليون قتيل وخراب على كافة الأصعدة. يومها ارتكز بعض السذج على مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق، الذي قال في كتابه: (Seize the moment) أي (أغتنم الفرصة)، والذي صدر في سبتمبر (أيلول) 1991، قال: «يمكن للأصوليين أن يملأوا الشوارع في العالم الإسلامي بمظاهر صاخبة، إلا أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى السلطة عبر صناديق الإقتراع». لكن برهنت الجزائر رغم ذلك على قدرة الحركة الإسلامية على الوصول إلى السلطة عبر صناديق الإقتراع، ولئن لم يسمح لها بإثبات قدرتها على تأسيس دولة قوية مستقرة، فإن لديها من القدرات والكفاءات ما يؤهلها للقيام بذلك على أحسن وجه. ولا شك أن الدعم المستمر للأنظمة الديكتاتورية والتغاضي عما ترتكبه في حق شعوبها من جرائم بشعة، لن يساعد في قيام عالم العدل والسلم الذي يتشدق الغربيون بالحديث عنه.

لقد تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 23 مارس 1989 بمسجد عبد الحميد بن باديس بالعاصمة الجزائرية، ربطا للماضي مع الحاضر وربط لرسالة المسجد بالعمل السياسي الشريف، كحزب سياسي إسلامي ذو رسالة تغييرية واضحة تطالب بالتغيير للأحسن والأفضل ودحر الفساد والمفسدين، عملا بقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

لم تخف الجبهة الإسلامية ومنذ بداية مولدها أنها تعتمد على الإسلام كمصدر أول للتشريع، ومما لا شك فيه أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كظاهرة إجتماعية سياسية ثقافية كانت موجودة حتى قبل تأسيسها، وإذا عدنا إلى آخر رسائل رئيسها شيخنا عباسي مدني إلى المؤتمرين كان قد طرح سؤال: «كيف بقيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيّة ترزق، قائمة على قدميها بعد كل ما حدث لها من محن لم يشهد لها مثيل في تاريخ الأحزاب السياسية في العصر

الحديث؟»، ثم أجاب فقال: «إن بقيت الجبهة، بحمد الله وحفظه ابتداء، فلأنها قبل كل شيء ليست اسم حزب تنتهي بجرة قلم مزوّر، بل كانت حركة دعوية خالصة لله، من أجل احتضان قضية الشعب الجزائري، فإذا بقيت فلأنها مازالت جبهة غرم الأجداد والآباء، وصمّام تحقيق غنم الأبناء والأحفاد، فامتزجت بدماء الأمة الزكية التي تجري في شرايين الآباء والأبناء والأحفاد، فهي باقية ما دامت في مقدمة مسيرة الجزائر كما ينبغي أن تكون، حسب منهج عقيدتها السوية، وقيم فضائلها الخلقية النبيلة، والثقافة الجمالية الراقية العفيفة الفعالة المتجددة في إطار الأصالة. وهي كذلك ما فتئت هي العمل الجماعي المتكامل المثمر في الأسرة والمجتمع والمدرسة والحقل والإدارة والمعمل وفي مختلف مؤسسات دولة الأمة الحرة، حيث تتكامل ثروة التنوع الثقافي وتتناغم في وحدة الولاء والبراء في إطار الجمهورية الجزائرية الحقيقية لثورة التحرير الملتزمة بالمشروع المستقبلي الرسالي الحضاري المتكامل من أجل التشييد المتجدد والمجدد على الدوام للحضارة الراقية والعمران المتطور في تواصل وانتظام. وإذا كانت الجبهة الإسلامية هي كل هذه المقدرات المادية والمعنوية في إطار الرؤية السياسية المستقبلية البينة المستقلة، فستبقى بإذن الله جبهة الإيمان والعمل الصالح». وكتب نائبه، شيخنا علي بن حاج – فك الله أسه وأسر كل المخلصين– أيضا في نفس المعنى (أنظر ورقة مقتطفات من مواقفه التي قرأت على المؤتمرين).

ومؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني رحمه الله خرج بقرارات مهمة، وجدد قانون الجبهة الأساسي حتى يصبح أكثر مسايرة للأساليب الحديثة في التسيير. وقرر حل الهيئات الثلاثة التي كانت تتكلم باسم الجبهة في الخارج، وهي البعثة البرلمانية والهيئة التنفيذية والمجلس التنسيقي ومنح المجلس الشوري الوطني مهلة 45 يوما لانتخاب مكتب تنفيذي وطني يمثلها في المرحلة القادمة (للمزيد من التفاصيل أنظر وثائق الحزب ومقررات المؤتمر المرفقة).

فالجبهة بعد عشرية كاملة من النكبات والضربات الموجعة وخسارتها لعدد هائل من إطاراتها وكفاءاتها التي تؤمن بخطها الأصيل والعمل في الشرعية والعلنية، والولاء لله ورسوله والمخلصين من قيادتها التاريخية، حولتها كل تلك المحن إلى مَركب من الطاقات الفردية الممزقة والمتناثرة هنا وهناك، يحاول الوصول لبر الأمان، دون قيادة موحدة تعمل وفق قوانين مضبوطة بعيدا عن الفردية والإرتجال فجاء هذا المؤتمر الثالث ليضع العربة على السكة ويعيد روح الأمل للشعب ويضخ دما جديدا قان يسري في عروق هياكلها لتنبعث كالطود الأشم رغم رياح الأعاصير الهوجاء في الداخل والخارج، وهو العمل المؤسساتي الذي ننشده.

نداء الضمير والمصير المشترك

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

نساء ورجال مشروع الدولة الإسلامية في الجزائر الذي ترفع جبهتكم الإسلامية رايته خفاقة، في السراء وفي الضراء وفي الشدة وفي الرخاء:

باسم الشريعة المعطلة بقوة الحديد والنار في أرض المليون ونصف المليون شهيد.

باسم الشعب المقهور بالسيف والمحكوم بالحيف.

باسم الإسلام العظيم –الذي يربطنا جميعا– والذي غدر به وعزلته الطغمة الباغية عن قيادة البلاد.

باسم جبهتنا الإسلامية للإنقاذ المخلوعة، لأن مشروعها تطبيق شرع الله.

باسم آلاف المشوظين على رمال الصحراء الملتهبة، من أفراد الجيش والشعب الذين قالوا ربنا الله.

باسم آلاف الرابغين في غيابات السجون، يشكون ظلم الأعداء وخذلان الأشقاء.

باسم المعذّبين على طاولات الاستنطاق، ووحشتهم في زنزانات انفرادية، يشكون تطاول الطواغيت.

باسم آلاف الثكالى والأيامى والأيتام الذين يبكون الأبناء والأزواج والأباء والأشقاء الذين حصدهم الرصاص، لأن الطغيان المسلح يصر على تعطيل شرع الله وتدجين الشعب والتشبث بالسلطة.

باسم كل المروعين في جزائرنا الحبيبة نناشدكم الله أن لا تخذلونا.

باسم الشهداء والمفقودين والمغيبين.

باسم هؤلاء جميعا، نناشدكم الله أن تشاركونا تحمل مسؤوليات مشعل مشروع الأجيال الذي ضحى من أجل إنجاحه الكثير من المخلصين في الداخل والخارج، ورد الاعتبار للإسلام المغدور به وجبهته الإسلامية وهياكلها ومؤسساتها الشورية بعد عشر سنوات من التشريد والنفي والاستشهاد، قصد جمع الشمل ورسم خطة بصيرة لأرضية عمل منهجية للمرحلة المقبلة.

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

إنّ من أهم قرارات مؤتمر الشهيد حشاني المنعقد أخيرا بأوروبا، هو بعث المجلس الشوري الوطني من جديد كمرجعية تنظيمية للجبهة وتعريف صلاحيات

وواجبات هذا المجلس بالدقة التي يتطلبها العمل المؤسساتي. وهذا مبين في كل من القانون الأساسي والنظام الداخلي الذين اعتمدا خلال المؤتمر.

ويطيب، بل يشرف إخوانكم من الأمانة التنفيذية المؤقتة، التي انتخبت ضمن أعضاء المجلس الشوري الذين حضروا أشغال المؤتمر، أن تتصل بكل واحد منكم بغية ربط صلة عمل وتناصح مع كل عضو و/أو مناصر، لجبهتنا الإسلامية للإنقاذ في الداخل والخارج.

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

إنّ الأمانة التنفيذية المؤقتة التي تتصل بك اليوم ينحصر دورها في ربط الاتصال وتهيئة الوسائل قصد تسهيل عملية انتخاب رئيس للمكتب التنفيذي من طرف أعضاء المجلس الشوري، على أن يتم ذلك قبل تاريخ 20 سبتمبر 2002، بحول الله.

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

قد يلوم بعض أعضاء وأنصار الجبهة بعض إخوانهم الآخرين، لعدم الإتصال بهم فيما سبق، أو الإستفسار عن بعض أحوالهم، وهذا أمر نشترك جميعا في التقصير فيه، ولكن المهم اليوم هو اتخاذ إجراءات فعالة لتدارك ما فات والانطلاقة على أسس ونصوص وقوانين واضحة. ولا شك أن مؤتمر الشهيد حشاني يعتبر إنجازا هاما في هذا الباب ولبنة مباركة بإذن الله ولكن لا أحد يشك في ضرورة مواصلة الجهود الجادة والمتواصلة قصد تحسين الأداء وإنجاز الوعود والإرتقاء إلى مستوى الأمانة التي ينتظرها منا الشعب الجزائري المسلم المسالم.

أخانا الفاضل، أختنا الفاضلة،

إنّ اتصالنا بكم اليوم، دلالة على حرصنا للم الشمل وبعث عملنا على أسس واضحة، راجين أن تكونوا في حسن ظن إخوانكم بكم وتتحملون المسؤولية كاملة معنا، وفاء لمبادئنا الإسلامية ولآلاف الذين باعوا أنفسهم رخيصة في سبيل الله لتحيا الجزائر مسلمة.

والمطلوب منكم عمليا المشاركة باقتراحاتكم ونصائحكم – عبر وسائل الاتصال المبينة أسفله – عن الأسئلة التالية:

– هل ما زلت تعتبر نفسك عضوا في الجبهة الإسلامية و/أو مناصرا لها ؟

– هل اطلعت بالتفصيل على قرارت ونصوص مؤتمر الشهيد حشاني؟

– إذا كانت لديك ملاحظات أو نصائح مهما كان شكلها فالرجاء إفادتنا بها.

أخيرا أملنا فيكم كبير ولا يسعنا إلا أن نرفع أكف الضراعة للحي القيوم، أن يطلق سراح شيوخنا وكافة المساجين، كما ندعوه سبحانه أن يثبتكم وإيانا على الحق، مبتهلين إليه جل وعلى أن يتولى أمرنا، إنه قدير وبالإجابة جدير،

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾. (التوبة، 105).

والله من وراء القصد وهو الموفق إلى الصواب، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

عن المجلس الشوري الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ،

الأمانة التنفيذية المؤقتة

مراد دهينة، إبراهيم فيلالي، محمد مصطفى حابس.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

المجلس الشوري الوطني

الأمانة التنفيذية المؤقتة

في 27 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق لـ 5 سبتمبر 2002 م

إحدى رسائل الشيخ عباسي حول المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل اللهم على المبعوث رحمة للعالمين.

قال تعالى : ﴿ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله﴾

لقد كثر الكلام هذه الأيام حول مجريات الأحداث السياسية خاصة الحديث عن مؤتمر الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنعقد أخيرا في أوروبا والنتائج الطيبة التي تمخض عنها المؤتمر وردود الأفعال الإجابية في الشارع الجزائري عامة وأنصار ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة.

والراصد المنصف كما المجحف لردود الأفعال في الداخل والخارج، يجمع على أن الأغلبية الساحقة من أبناء الجزائر قد أثلج صدرها هذا الحدث الهام الذي يعد بحق منعطفا تاريخيا في حياة الأمة الجزائرية، إذ استبشر الناس خيرا بمستقبل جبهتهم الإسلامية، بل إن هذا الحدث حرك مشاعر الشعب الجياشة وأحيا فيها خواطر الخير والأمل والعمل التي صاحبت نمو وتطور جبهتنا الإسلامية، رغم

أيام وليالي المحن والصعاب، فحمدا لله على أن سخر سبحانه رجالا استمسكوا بحبل الله المتين وعملوا بجد وتفان حتى وفقهم الله إليه، فحمدا له حمد المجتهدين المقصرين، على فضله وإحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه.

إن ما أنجزه المؤتمر يعتبر بحق ثمرة جهود الخيرين جميعا في مسيرة الكفاح والنضال الذي يخوضه الشعب الجزائري منذ سنين، حيث تم بحول الله وضع عربة المؤتمر على سكة العمل المؤسساتي وذلك من خلال القوانين واللوائح التي تخضع أعمال رجال ونساء الجبهة للشورى الملزمة.

ومعلوم أنه نشرت بعض وسائل الإعلام الجزائرية، بعد المؤتمر، أخبارا مفادها أن الشيخ عباسي مدني، لم يوافق ولا يبارك أشغال ونتائج مؤتمر الجبهة المنعقد في أوروبا، حيث ذهبت بعض الجرائد الوطنية أخيرا، خاصة يومية الخبر بتاريخ (4 سبتمبر 2002)، لتكذيب حتى خبر رسالة الشيخ عباسي مدني الأولى إلى المؤتمر!

واستجابة لطلبات الكثير من الإخوة العاملين والمناصرين نقدم لهم هذه الرسالة الموجهة لأحد الإخوة من رسائل الشيخ عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ . فك الله أسره .، ليفند بذلك جملة وتفصيلا كلام المرجفين والمترددين، ويشد على أيدي المؤمنين المخلصين من أبناء الجزائر الذين ثبتهم الله، رغم شدة المحن والأعاصير، فكانوا خير خلف لخير سلف، والله رؤوف بالعباد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

كما لا يفوتنا أن نمد أيدينا، لكل أبناء وبنات الجبهة الإسلامية، الذين جانب الصواب بعض مواقفهم في أوقات من الضعف، لأنه الخطأ طبيعي في بني البشر، وجل المنزه عن الأخطاء سبحانه، وقد قيل قديما: «سمي الإنسان إنسانا لكثرة نسيانه وسمي القلب قلبا لكثرة تقلباته»، فيا مثبت القلوب ثبت قلوب

عبادك على دينك وأهديهم سبل الرشاد، وأبواب الجبهة مفتوحة على مصراعيها لكل أبنائها، إلا من أبى، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عن المجلس الشوري الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ،

الأمانة التنفيذية المؤقتة

مراد دهينة، إبراهيم فيلالي، محمد مصطفى حابس.

وهذا نص الرسالة:

الرد الجميل

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلاة الله عز وجل وسلامه على من أرسله رحمة للعالمين، وقدوة للمتقين، ورضوانه تعالى عن صحبه الغر الميامين،وعن التابعين وتابعيه بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين.

أخي الحبيب وكافة الأسرة الكريمة الماجدة شفاك الله وعافاك؛ وبكل أنعمه جازاك؛ وجعلني الله وإياكم من أهل سعادة الدارين. أما بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته على الدوام.

إنه بالفعل كما قلت أخي: يحار العاقل عند ما يسمع مايشاع ويذاع من غرائب ويرى ما يحدث هذه الآونة الأخيرة على الساحة المحلية والدولية؛ وقد يرتبك الأمر لدى الحليم عندما تغيب أمامه دالة الصواب الضرورية لإدراك

الحقائق كما هي، دون زيف أو ضلال، وقد تشط الدهشة باللبيب المحنك لما تغم عليه الحقائق بفعل لغة الخشب التي أخليت لها الساحة إمعانا في تغييب الحقيقة للفرار من الفقاب، فتزرع اليأس في النفوس لإضعاف اليقين في حقيقة أن لا مفر من الله إلا إليه ولا مفر من إنصاف هذا الشعب المظلوم بالمعالجة السليمة لقضية الشعب الرئيسية المشروعة، ممايدل على الفشل الذريع لجميع أنواع كيد الماكرين المغرضين!

وأن من كان دوما ينشد رضا الله بالحرص على اتباع هداه يجد سبيل الحق مؤمنا بحفظه سبحانه وتعالى، وهو الذي لا يخترق له حمى، ولا ينخرم له قانون في الأرض ولا في السماء فيقول تعالى متحديا أعداءه: ﴿ومن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقي لا انفصام لها والله سميع عليم، الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النارهم فيها خالدون﴾ ويقول سبحانه ايضا في سورة أخرى: ﴿ولقد أرسلنا رسل امن قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك وماكان لرسول أن ياتي بآية الا بإذن الله فإذا جاء أمر الله قضي بالحق وخسر هنالك المبطلون﴾.

إنه عندما يتأمل المرء في ما يجري في الساحة من أحداث متسارعة، خاصة في هذه الآونة الأخيرة، مما يعود في الغالب إلى طبيعة المرحلة التي وصلت إليها القضية الجزائرية من التعفن، حتى صارت بين احتمال الصوملة، لا قدر الله بعدما تستنزف ثرواتها الطبيعية التي أسالت لعاب المغتصبين، وبين الحل العادل الشامل السليم، وهذا هو الأرجح، لوضع نهاية لمأساة الشعب كي ينهض بما أعطاه الله من إمكانات ووفر له من شروط دولة الرفاهية والعزة والمنعة إن حرر نفسه من المصادرين لحرياته، المغتصبين لقراره السياسي الذي هو مناط سيادته

وأمنه واستقراره، باعتبار الحرية الفردية والجماعية هي منطلق حلول أزمته، ومفتاح أبواب مستقبل أجياله الطموحة.

وإذا كان المرء ينظر إلى ما يحدث بالعين المجردة كنظرة عادية يدهشه لا محالة ما يسمع ويرى على قدر الغرابة التي تبدو عليها ضبابية الحدث لأول وهلة غرابته حتى ترعبه؛ وقد تزلزل كيانه؛ وقد تضعف إيمانه بحل مشكلة بلاده على جادته وقوة مشروعيته، وقد تفضي به الحيرة إلى الميل إلى تصديق دعاوى إشاعة المبطلين، والشك في إمكانية القدرة على وضع نهاية لمعاناة هذا الشعب الجريح المستنزف بشريا وطبيعيا وزمنا حضاريا لا يقدر بثمن! والله سبحانه يقول: ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانانصيرا، وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾. هذا من جهة، وعندما يتأمل العاقل في ما يحدث من غير المتوقع عادة من مواقف وتصرفات كالذي حدث لإخواننا أخيرا وينظر إلى ذلكم من خلال التصور الموضوعي المطلوب في الإطار التاريخي للقضية وما يترتب على ذلك من تداعيات في نطاق أشمل لقضية الأمة عبر صيرورتها الاجتماعية التاريخية في آخر تطورات القضية الرئيسية من جهة أخرى فإنه لا يكاد يجد أي غرابة لما حدث وما يمكن أن يحدث! ذلك لأن الله جل جلاله وضع سننا للكون لا تغير، وقواعد ثابتة للصيرورة التاريخية لا يخرج عن مسارها حدث من أحداث التاريخ على الإطلاق، بما فيها هذه الأحداث التي تبدو غريبة، وهو الذي تشير إليه الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿سنة الله في الذين خلوامن قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا﴾.

وكيلا تورط الجبهة في عاصفة الجدل العقيم المختلق للإيقاع بها في مطبات المشكلات المزيفة قصد تحييدها عما ينبغي فعله وتنفيذه لما سطره المؤتمر من أعمال مستقبلية جادة مشروعة ينبغي الا ننساق إلى ما يثار من جدل هو

محض المكر الذي سبق أن دأب عليه أعداء الله منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كما تذكر الآيات الكريمة من قوله تعالى:□ ﴿يجادلونك في الحق بعد ما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون﴾. وهو ماسبق أن حذر منهم علماء الإسلام منذ القديم وعده القرآن الكريم مكرا يزيل ماعند الناس من يقين وإن كان كالجبال وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنابهم وضربنا لكم الأمثال، وقد مكروا مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾.

ناهيكم عن كيد من جعل ضحاياه من الناس ينكر حق الجبهة قيادة وقاعدة ومجتمع وشعب في التغيير لإصلاح هيكلة الجبهة ومحاولة إحكام تنضيمها؛ وتحسين أدائها؛ وضبط عملية تسيير مؤسساتها وتوحيد خطابها في ضوء مستجدات تحديات القضية الجزائرية الآخذة في التطور داخل القطر وخارجه؛ ومحاولة حرمانها من تفعيل مكتسبات هذه الخبرة التاريخية الغنية بالعبر، وما اكتسبته الأمة إثر مواجهتها لتحديات العالم الجديد؟ فبأي حق لهؤلاء وأولائك إنكار ضروريات وجودية، على حد تعبير علماء الاصول، لامناص للجبهة منها إن أرادت السير بالأمة قدما على النهج القويم ومواصلة مسيرتها على الصراط المستقيم، مما يجعل الجبهة باقية في المستوى المطلوب للدفاع على قضية الأمة ولم يضعفها قمع المعتدين، بل ما زادتها المحنة إلا قوة وخبرة وإثراء تجربة، وثباتا وفوزا ونصرا من الله وفتح قريب إن شاء الله تعالى؟

إنّ كل العقلاء النزهاء يعتبرون من ينكر ضروريات عقد مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني في الآونة الأخيرة محاولا تجميد قراراته المشروعة مخطئا، لم يجانب الصواب بأي جهة من جهات المسألة المنطقية والمشروعة والشرعية والخلقية المبدئية والتجربة العملية الميدانية. هذا إن كان من ذوي النوايا الحسنة من إخواننا. أماغير أولئك من أصحاب المكر والخديعة فهم معتدون آثمون. فالمطلوب

حفظ الجبهة من السقوط في مطبات مكرهم والتمسك بالمكسب الإستراتيجي للمؤتمر. وهو المتمثل في انجاز مقررات المؤتمر في الوقت المطلوب لا غير.

ذلك أن مثل هذه القضايا الوجودية الكبرى المشروعة، كقضية الشعب الجزائري في هذا القرن، من حيث هي قضية محورية ذات بعد استراتيجي في العالم المعاصر، ما زالت مفتوحة على كافة الإحتمالات، ما فتئت تحتاج إلى النظرة النقدية الذاتية الجادة للتجربة من أجل تسديد عملية التغيير المطلوب في ضوء تجربتها الثرية، وتفعيل مقدرات الأمة وإمكاناتها خلال هذا التغيير المطلوب؛ والتجديد المرغوب، بالطرق المنهجية السليمة المشروعة، كالمؤتمر، الخالية من الإرتجال والصدفة،كي تجنب الأمة الوقوع في الأخطاء الغير المسموحة في مثل هذا المستوى، لتصل بالبلاد إلى شاطئ النجاة في أقرب وقت ممكن، وبأقل التكاليف، رفقا بالعباد، وحفضا لمقدرات البلاد. ومن أهم هذه المقدرات عامل الزمن.

علما أن القضية الجزائرية من حيث هي قضية وجودية محورية استرتيجية مافتئت تكبرككرة الثلج المتدحرجة فوق أكوام السلوج المتهاطة، ومالم تتسع لها آفاق الرؤى المستقبلية السياسية القيادية بالقدر الريادي الواعي المطلوب تقصر الجبهة، وتعجز أثناء الوقوف أمام مستجدات التحديات الكبرى، وتصبح حينئذ في خبر كان، وتصير أليق بأدراج المتاحف منها بميدان الحياة الطافحة بعوامل الحركة والتغير والتجدد. مما يتطلب المزيد من إنماء عبقرية الجيل بالمستوى المطلوب لجودة الأداء السياسي المتطور باطراد.

لأن القضية الجزائرية كأي قضية وجودية على هذا المستوى من التمحور حول قطب حركة العالم مازالت تكبر وتعظم مع الزمن، إلى أن تتجاوز أعداءها، وذلك عندما يحقق الله لها نصره المبين، وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى أكثر من الثبات على الصواب والحق. بحيث يصبح طول نفس التاريخ يحول عامل الزمن

أقوى سلاح ضد المتمردين على إرادة الشعب من سلطة باغية ونظام سياسي ظالم لا شرعي .

مما يجعل قيادات مسيرة الأمة المظفرة مطالبة بتطوير إمكانات عبقرية عناصرها وتفعيل خبرتها وإجادة التسيير وإحكام التنظيم والتدبير، وتسديد التنظير، إلى أن ينجز الله وعده لعباده المتقين.

ومالم تجدد الجبهة قيادتها ولاتطور فعالياتها العبقرية والوجدانية الإيمانية تعجز عن تفعيل فعالياتها العبقرية والإيمانية، ومالم ترق أداءها وأداتيتها التقنية وطريقتها التربوية البيداغوجية لخطابها، ومالم ترفع مستوى وعيها، تفشل وتتجاوزها الأحداث كالذي يريده لها أعداؤها، وهو المعيار الذي يفرق بين المصلح في الجبهة وخارجها وبين المبطل، أويأتي الله بقوم آخرين ممن يحبهم ويحبونه ممن يكونون جديرين بنصره، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذاقيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الاقليل، إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا والله على كل شيء قدير﴾، لأن الإطار القيادي في الأمة يحتاج دوما إلى المزيد من الحض المناسب للجدارة والإستعداد النفسي الإيماني ليكون في مستوى الاحداث في البلاد وفي العالم، وليكون قادرا على تمكين الجبهة من المستوى الأفضل في التنسيق والتنظيم في الإطار المؤسساتي وتمكين الشعب الجزائري من المزيد من الوعي المناسب لمستجدات القضية محليا ودوليا، وهذه شروط لايكفي توفره لجيل واحد خلال مسيرة الأمة الهادفة على نفس واحد، لأن نفس التاريخ أطول من عمر جيل من أجيال بني الإنسان، لذا تحتاج القضية دوما إلى نفس أطول من عمر جيل واحد لنفس فريق واحد، وما دام الأمر كذلك فإنه أصبح لابد للحركة من تغيير عناصرها

بالطرق المشروعة والتي لا تتأتى إلا عن طريق المؤتمر، كحاجة الجبهة اليوم إلى تجديد الدم لشوط جديد عبر وفاق مشروعها الرسالي الحضاري.

وهذه الحقيقة تبين مدى خطورة أولئك الذين سبق أن عينوا لمسؤوليات أداء وتكليفا، لاتمليكا ولا تشريفا؛ ولسبب من الأسباب لم يعودوا قادرين على أداء مهامهم على الوجه الأكمل المطلوب حاليا وصار تغييرهم في إطار الإصلاح المؤسساتي أمرا ضروريا بحكم مناطات المصلحة العامة، من حيث أن الطريقة المؤسساتية هي أسلم طرق التغيير والإبقاء والتعيين ..وأحق الطرق التنسيقية والتسييرية ذات الصلاحيات المخولة في هذا الشأن في الأحزاب السياسية المعاصرة كما كانت ومازالت أسلم طرق لاختيار الكفاءات وتوزيعها على مختلف وظائف الدولة العادلة في المجتمع السليم منذ القديم .و هذا الذي تحول إلى عامل عدم رغبة في عقد المؤتمر وخاصة أولئك الذين صار خوفهم من صلاحيات المؤتمر وما سيقرره في أمر تغييرهم أو بقائهم أقوى دافع جعلهم برفضون فكرة انعقاد المؤتمر كالذي حصل في باتنة .

وما زال يحدث كلما غاب خوف الله وذهب الورع من وجدان الناس وضيعوا في أنفسهم مناطات الثقة فيهم!

علما أن رفض أي كان لهذه الإعتبارات المؤسساتية السياسية والإدارية التقنية التسييرية البحتة على هذا المستوى من المسؤولية سلوك غير شرعي لا يمكن تبريره بحال من الأحوال. وذلك لعلاقته بالقرار والمصالح الكبرى باتفاق.

وإن تداعيات الرصابه يلحق تضرر بالجبهة كمؤسسة تعد من أغلى مكاسب معاناة الشعب الجزائري في عهد مابعد انتفاضة 5 كتوبر 1988 وتؤدي إلى استحالة حماية المجتمع من الرشوة والفساد المغرق للدولة كما هوجار الآن في الجزائر وغيرها.

والدليل أن مبررات الرافضين لانعقاد المؤتمر الداعين لتجميد قراراته المشروعة وما تشيعه أبواق أعداء الأمة، جاءت كلها ادعاءات مختلقة لا علاقة لها بحاجات الجبهة إلى مايصلح مؤسستها وتجديد دمها لتكون في المستوى الأدائي المطلوب، وينمي قدرتها على أدائها السياسي الوظيفي الرسالي الحضاري في نطاق احتضانها لقضية الأمة في المستوى التغييري الصالح المصلح وتعضيد مقدرات مشروعها لتحقيق ماصارالشعب الجزائري في أمس الحاجة اليه،كدقة التنظيم المؤسساتي البنيوي المطلوب بعد التصدعات المتتالية التى حصلت بعد مؤتمر باتنة؛ وجودة التنسيق الاداري والتقني السياسي الذي تتطلبه تغيرات العالم الجديد، وحكمة حسن التدبير العمراني الحضاري بعد خروج البلاد من محنتها. وتوحيد الخطاب السياسي حول محاوره الإستراتيجية وتطوير ادائيته البيداغوجية حسب مقتضيات المرحلة وتنويع أداتياته، وتكثيف جهود العمل السياسي المشروع القائم على الطرق المنهجية في إطار الرؤى المستقبلية للجهود الصانعة للحدث؛ ذلك الحدث الذي يتمثل في الحل الشامل العادل المطلوب لإنهاء الأزمة التي تردت فيها البلاد منذ اربعين عاما، وضرورة وضع نهاية لمعاناة الشعب الجزائري والعودة بالبلاد إلى جادة الصواب لتنطلق في عملية بعث دولتها العادلة وإعادة هيكلة اقتصادها وتشييد عمرانها في وثبة نهضتها الحضارية الشاملة. وهو جل ما اشتملت عليه الورقة التي خرج بها هذا المؤتمر التاريخي ونالت إعجاب المهتمين بالقضية الجزائرية وفاجأت الرأي العام إن في الداخل وإن في الخارج؛ كما يتوقع أنها ستشفي غليل الشعب الجزائري المتعطش للمعالي ساعة نشرها ويتم الإطلاع عليها لاحقا. إن شاء الله تعالى.

والأرجح عندي هو أن إثارة هذه الزوبعة الهوجاء جاءت على قدر طاقة حركة ردود الفعل لحدث المؤتمر ليس لمجرد الإدلاء بآرء ضد المؤتمر للتقليل من شأنه أوعرقلته وقد انعقد والحمد لله، وإنما يراد بإثارة هذه الزوبعة هو توريط الجبهة في جدل ليحاول محاول قلب ظهر المجن بالجبهة ومن خلالها بالشعب

الجزائري برمته كي تحول إلى منطقة رد الفعل بإشغالها عن انجاز مقررات المؤتمر ومشروعه العملي لوضع حد لمفعوله التغييري الميداني وتتحول الجبهة من منطقة مبادرة تحقيق أهداف المؤتمر وقراراته إلى هامش اللاحدث، كمافعلت السلطة بلقاء روما.

والأدهى والأمر أن أبطال هذا السيناريو المزيفين منهم خاصة لا حق لهم في الخوض في هذا الموضوع ما داموا غير مخولين للطعن في مصداقية المؤتمر ومشروعية قراراته بأي مبرر كان كقلة عدد المشاركين وسرية جلساته وغيرها مما ساعد على حسن سير جلساته في الشفافية التامة والتركيز القوي والتعاون المثمر داخل جلسات المؤتمر وما بعد انتهائه لولا توفيق الله وتسخيره لهذا البلد ما حقق المؤتمر هذا النجاح الباهر.

لايسعنا إلا أن نقدر جهود البلد المضيف للمؤتمر، وما وفروه من أمن وحرية للمشرفين على المؤتمر والمشاركين فيه، ناهيكم عما بذل من جهود جبارة منذ البداية عندما كان مجرد فكرة بلورها الشهيد عبد القادر حشاني رحمه الله حتى انجز بحمد الله على هذا الوجه اللائق بالجبهة وقضيتها المحورية في ظروف أحداث عالمية حبلى بالفرص والتحديات مما لايسع العقلاء المقدرين لمثل هذه الجهود الجبارة الا أن يحيوا هؤلاء الأبطال الذين شرفوا الجبهة والشعب الجزائري وأمة الإسلام قاطبة بماحققه من انجاز خلال هذا المؤتمر. بهذا المستوى من الإنجاز العبقري واحكام التسيير التقني المتطور وجودة التنظيم الإجرائي المحكم، إلى غير ذلك مما حقق بحمد الله ما كان المؤتمر يهدف إلى تحقيقه في أحس الظروف، وإنني لأقف أمام هؤلاء الرجال المشرفين على المؤتمر والمشاركين في هذا الإنجاز التاريخي المبشر بعهد جديد ترفع خلاله أمة الإسلام راية الحق والعدل والحرية والإيخاء والرخاء والإزدهار والتقدم. لذا لايسعني إلا أن أرفع بإجلال واحترام إشادتي بجليل مافعلوا، معترفا بقصوري وتفاهة مساهمتي في هذا الجهد الجبار

الذي لاينساه تاريخ العمل السياسي في عهد دولة أمة الإسلام وتاريخ الدولة الرشيدة في هذا العصر الملغم بالتحديات، المفتوح على جميع الإحتمالات.

حيث يمكن تلخيص دلالات هذا الإنجاز الرائع فيما حصل لي من قناعة، أن لاخوف على أمة مازالت تنجب أمثال هؤلاء الرجال، ولن يخيب الله أمة ترزق بمثل هذه النوعية القيادية الملهمة الورعة الواعية الواعدة!

وما دامت هيكلة هرم الجبهة قائمة على أرضية اعتبار المسؤولية جماعية، وقراراتها شورية عبر هرمها، قاعدية لامركزية القرار المكينة، فإنها لا تسمح لا لهؤلاء ولا لغيرهم فرض وصايتهم على الجبهة بحال من الأحوال.

إذ لولم تكن كذلك لانتهت منذ زمان! وهو ما جعل الجبهة ترفض أن تكون تحت وصاية أي كان، وإن بطريقة الرضا بالأمر الواقع.

لأنه لا يصح أبدا لحركة دعوية ربانية خالصة لله ممعنة في أداء الغرم المحتوم دون طمع في غنم مرغوب، مؤدية لأمانات الأمة ملتزمة بالعدل استجابة لقوله تعالى: ﴿إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ لن يخيبها الله ابدا.

وفي الختام أخي العزيز إن بلادنا الغالية تعرضت منذ أكثر من قرن ونصف، لمشروع غزو استعماري فرنسي وماكادت تخرجه حتى تعرضت لاستعمارحديث لاجنسية له منذ 19 مارس 1962 ذي مكر محلي ودولي كبير دخل نفقه المظلم لثم بدا يعاد عليه مكره كما قال تعالى: ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾. والله حسبنا ونعم الوكيل. ينبغي أن ننتبه، ولا تنس أن العاقبة للمتقين.

هذا لتعلم أخي العزيز أنك سألتني سؤالا مشروعا ذا إجابة جد صعبة، تعلق بحال إخوان لنا نعزهم، ونجلهم لكنهم وقعوا وزلت قدمهم إلا أن الحق أحب إلينا

منهم وأن الصواب الزم لنا من اتباعهم على غير حق إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

نسال الله لنا ولهم التوبة والغفران، والرجوع إلى الحق الذي هو رأس الحكمة والفضيلة لا يتكبر على التحلي بهما في كل حين إلا جاهل أوظالم لنفسه مفلس.

أما الأسباب فلا نستطيع الخوض فيها إلى حين، حسب مقتضيات المصلحة العامة اللآنية والمستقبلية، ولكن ما نستطيع قوله وهو الأهم هو أننا إذا لانراعي مايلي من المحاذير المطلوبة مراعاتها في كل حين نكن نحن الآخرين وغيرنا معرضين لمثله لاقدر الله: وأهم المحاذير التي لابد من مراعاتها في المرحلة القادمة إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

1 . تصحيح معلوماتنا حول مايجري باستمرار في البلاد وخارجها كي نكون على بينة من الأمر فهذا أحفظ لنا من الخطأ ونحاول أن نكون دائما في مستوى أحداث قضية أمتنا حتى لا نكون أقل منها مستوى مهما كبر حجمها وتعقدت مسائلها واتسعت آفاق حلولها.

2 . أن نقوي ارتباطنا بالله وأن نعرض وجداننا عليه في كل حين كيلا نصاب بالغفلة عن الله فتزل قدم بعد ثبوتها، فنهلك، لاقدر الله تعالى. نحاول أن نكون صادقين مع الله في كل حين وعندما نستفتي قلبنا، كما كان يعمل سلفنا الصالح، ولا تغلب حسابات الدنيا على حساب الله العالم باسرار تقواه المنجية في الدارين ونفوز بجنات رضوانه التي أعدها الله للمتقين.

3 . أن نلزم الجماعة ولا نشذ عليها لا في شورى صادقة ملزمة ولا في موقف جاد مثمر، ولا في مقصد من مقاصد الشرعية السمحة ومنهج الدعوة إلى الله

البينة كمحصلة لما جاء في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لمايحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه اليه تحشرون﴾.

4 . أن لانخاف في الله لومة لائم. واعلموا أنه كما ثبت في منهج ديننا الحنيف لزوم قاعدة (لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق).

5 . وحتى لانفتن بالوقوع في خلافات لا طائل تحتها يجب أن نقيس الرجال بالحق والصواب فيه، ولانقيس الحق بالرجال مهماكانت سمعتهم.

6 . وأخيراقال تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾ هذا ما أستطيع أن أقوله لك أيها الحبيب في هذه العجالة راجيا من الله الهداية للجميع والثبات على الحق وحسن الخاتمة والفوز بالشهادة في سبيله. قال تعالى: ﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله،

من محبكم المدني عباسي.

12 جمادى الثاني 1423 الموافق لـ: 2002/08/20

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾

(آل عمران:139)

أخي الجزائري، أختي الجزائرية،

إنّ الله سبحانه وتعالى قد كلفك بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث يقول: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون﴾ (آل عمران:104).

إنّ الجزائر المسلمة الجريحة تستنجد بك من أجل الدفاع عن العدل والسلم والكرامة والأخوة.

إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد عقدت مؤتمرها تحت اسم «الشهيد عبد القادر حشاني» وتحت شعار «الثبات والوحدة».

إضافة إلى القرارات المتخذة التي تهدف إلى إصلاح الجبهة وبث روح جديدة فيها، فإنّ المؤتمر صادق على أرضية سياسية لإنقاذ الجزائر.

إنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ تدعوك إلى اعتبار هذا البيان أرضية للمناقشة والإثراء والمساندة.

يقينا منها بعون الله ومطمئنة لعدالة قضيتك ولالتزامك لها، فإنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستواصل بحول الله، كما عهدها الشعب الجزائري، وبكل صرامة وحزم عملها من أجل دولة حرة ومستقلة، دولة يسودها العدل ويحكمها القانون في إطار القيم والمبادئ الإسلامية وتكفل فيها الحرية الفردية والجماعية والمساواة بين الناس كما يقول عليه الصلاة والسلام: «الناس سواسية كأسنان المشط».

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني
2002 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

مؤتمر الشهيد عبد القادر حشاني

24 جمادى الأولى 1423 هـ، الموافق 4 أغسطس 2002 م

نصوص وقرارات المؤتمر